الاقتصاد السياحي

زيد منير سلمان



بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتصاد السياحي

الاقتصاد السياحي

تأليف

زيد منير عبوي

- الجامعة الأردنية -

الطبعة الأولى

2008م - 1429هـ



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2007/8/2744)
رقم التصنيف: 338.4791
عبوي، زيد منير
الاقتصاد السياحي
المؤلف ومن هو في حكمه: زيد منير عبوي
بيانات الناشر: عمان– دار الراية للنشر والتوزيع، 2008.
عدد الصفحات (250)
ر.أ: (2007/8/2744)
الواصفات: /الاقتصاد السياحي//صناعة السياحة//السياحة/
ردمك: ISBN 978-9957-499-08-2
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.



دار الراية للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية الملكية - المبنى الاستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف 5338656 (9626)
فاكس 5348656(9626) نقال 79685200 962 ص.ب 366
الجبيهة الرمز البريدي 11941 عمان- الأردن
E-mail: dar_alraya@yahoo.com

المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة

قائمة المحتويات.. 5

المقدمة.. 11

الفصل الأول: السياحة

تمهيد.. 15

تعريف السياحة.. 15

أهمية السياحة.. 16

أسباب انتشار وتوسع السياحة.. 17

توسع صناعة السياحة.. 18

الأمور المهمة في السياحة.. 19

عناصر السياحة.. 19

أنواع السياحة.. 20

الفصل الثاني: السياحة وعلاقاتها بعلم الاقتصاد

تمهيد.. 25

دور السياحة في زيادة الدخل القومي.. 26

خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية وبين القطـاع السياحي... 28

تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم.. 30

الموضـــوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث: أهمية قطاع الفندقة بالنسبة للسياحة والجدوى الاقتصادية لها

تمهيد.. 33

واقع الفندقة ومرافق الطعام في السياحة........................ 33

خصائص الفندقة ومرافق الطعام في السياحة...................... 34

أهمية الفندقة ومرافق الطعام في السياحة بالنسبة لاقتصاد الدولة.... 36

واقع الجدوى الاقتصادية للفندقة ولمرافق الطعام السياحي.............. 37

الفصل الرابع: البيئة الاقتصادية للسياحة

تمهيد.. 43

تأثير البيئة الاقتصادية على الأنشطة السياحية....................... 44

أولاً: البيئة الاقتصادية وجانب الطلب................................ 44

ثانياً: البيئة الاقتصادية والتكاليف.................................... 50

ثالثاً: العوامل أخرى من المنشآت السياحية............................ 53

الفصل الخامس: مساهمة السياحة والفندقة في النشاط الاقتصادي

تمهيد.. 57

الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي................................ 58

خصائص النشاط الاقتصادي.. 59

آثار صناعة السياحة على نشاط قطاع الاقتصاد والاجتماعية في الدول. 60

الناتج القومي الإجمالي ومستوى النشاط السياحي........................ 62

الموضـــــوع	رقم الصفحة
مساهمة السياحة والفندقة في الناتج القومي.............................	66
التضخم والسياحة والفندقة..	67
الإجراءات التي تتخذها الحكومة في السياحة............................	68
الفصل السادس: النمو الاقتصادي في قطاع السياحة والفندقة	
تمهيد..	75
مفهوم النمو الاقتصادي..	75
أسباب النمو الاقتصادي..	76
ترشيد النمو...	81
تطورات السياحة في بعض الدول العالم..................................	82
الفصل السابع: الأهمية الاقتصادية وعلاقته بالتنوع البيولوجي	
دور السياحة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية..................	93
الأهمية الاقتصادية للسياحة...	93
السياحة والبيئة..	95
الآثار المحتملة للسياحة على التنوع البيولوجي...........................	96
الخيارات الإدارية والاستراتيجيات الدولية/الإقليمية لتحقيق السياحة المستدامة والمتصلة بالتنوع البيولوجي...........................	107
الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والسياحة المستدامة..................	124
توصيات..	130

الموضـــوع	رقم الصفحة

الفصل الثامن: الاقتصاد السياحي في الدول العربية

السياحة العربية البينية/ الواقع والطموح.. 135

توصيات للسياحة العربية.. 141

إجمالي عدد السائحين العرب والليالي الفندقية في عدد من الدول العربية لأعوام 1990 -2000.. 144

اقتصاد السياحة العربية.. 144

الفصل التاسع: الاقتصاد السياحي في الأردن

تمهيد... 151

خطة تسويقية سياحية ضخمة في أسواق الخليج للأردن........................ 152

دور السياحة في الاقتصاد الأردني.. 156

مستقبل السياحة الأردنية.. 162

الفصل العاشر: الاقتصاد السياحي في دول الخليج العربي

مستقبل واعد للسياحة في دول الخليج العربي.................................... 173

حوافز تشجيعية.. 174

هيئة أبو ظبي للسياحة.. 175

تنسيق عربي موحد.. 176

حقيقة غائية.. 177

دراسة الاقتصاد السياحي في دول الخليج العربي.............................. 182

الموضـــــوع	رقم الصفحة
أولاً: الاقتصاد السياحي في المملكة العربية السعودية..........	182
دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السعودية.	184
ثانياً: الاقتصاد السياحي في البحرين..........	186
المقومات والإجراءات التي تستخدمها البحرين لدفع قطاع السياحة إلى الأمام..........	187
مشروعات البحرين في السياحة..........	189
الفصل الحادي عشر: الاقتصاد السياحي في سوريا	
سوريا الوجهة الجديدة للاستثمار السياحي..........	197
قوة ومتانة الاقتصاد السوري..........	199
صيغة ملتقيات سوريا لأسواق الاستثمار السياحي الدولي..........	202
سوق الاستثمار السياحي السوري..........	205
الفصل الثاني عشر: الاقتصاد السياحي في مصر	
تمهيد..........	211
مصر تقدم تسهيلات عديدة للسائحين العرب في موسم الصيف..........	212
القمة السياحية ستشهد التركيز على مصر وأبو ظبي كواجهة سياحية عالمية..........	216
الفصل الثالث عشر: الاقتصاد السياحي في ليبيا	
أهمية الاستثمار السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجماهيرية الليبية..........	223

الموضـــوع	رقم الصفحة
تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع والصعوبات التي واجهت أداءه خلال السنوات الماضية....................................	225
أهداف واستراتيجيات القطاع....................................	230
السياسات المقترحة لتنمية القطاع السياحي....................................	233
الفصل الرابع عشر: الاقتصاد السياحي في الجزائر	
الجزائر من أسوأ الوجهات السياحية....................................	243
قائمة المراجع العربية والأجنبية....................................	247

مُقَدِّمَة

يساهم قطاع السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول، من خلال الدخول المتولدة في الاقتصاد القومي. إضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية، وتوفير فرص عمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي. كما يجب النظر إلى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي أنشطة الاقتصاد الوطني.

وأن يشمل المفهوم الاقتصادي للسياحة العناية الفائقة بخدمات وقت الفراغ ومنشأته والسلع اللازمة له، ويهتم بتوفيرها لتلبية الطلب المحلي عليها من المواطنين إضافة إلى توفيرها للأجانب.

يتناول السياحي قضايا تهم كافة الأفراد والمجتمعات على اختلاف مستوياتها، وهي القضية التي تنشأ بسبب تعدد الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية في مقابل ندرة الموارد المتاحة للفرد والمجتمع والتي تلزم للوفاء بهذه الاحتياجات، وبمقابل ذلك هناك حقيقة اقتصادية واسعة النطاق تتمثل في أن حاجات الإنسان لانهائية ومتزايدة وتفوق الموارد المتاحة والتي يمكن استخدامها في إشباع هذه الحاجات.

وقد اقتضت طبيعة هذا الكتاب أن يقسم إلى أربعة عشر فصلاً على النحو التالي:

الفصل الأول: السياحة

الفصل الثاني: السياحة وعلاقاتها بعلم الاقتصاد.

الفصل الثالث: أهمية قطاع الفندقة بالنسبة للسياحة والجدوى الاقتصادية لها.

الفصل الرابع: البيئة الاقتصادية للسياحة.

الفصل الخامس: مساهمة السياحة والفندقة في النشاط الاقتصادي.

الفصل السادس: النمو الاقتصادي في قطاع السياحة والفندقة.

الفصل السابع: الأهمية الاقتصادية وعلاقته بالتنوع البيولوجي.

الفصل الثامن: الاقتصاد السياحي في الدول العربية.

الفصل التاسع: الاقتصاد السياحي في الأردن.

الفصل العاشر: الاقتصاد السياحي في الخليج العربي.

الفصل الحادي عشر: الاقتصاد السياحي في سوريا.

الفصل الثاني عشر: الاقتصاد السياحي في مصر.

الفصل الرابع عشر: الاقتصاد السياحي في الجزائر.

المؤلف

زيد عبوي

الفصل الأول

السياحة

الفصل الأول

السياحــــة

تمهيد:

بدأت السياحة كنشاط إنساني ضروري للحياة بداية بسيط وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها، مثل البحث عن المسكن أو الطعام والشراب أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي.

في الوقت الحاضر أصبحت السياحة صناعة لها أبعادها وأهدافها في المساهمة في الدخل القومي والاقتصادي الوطني، ولها دور كبير على تثقيف المواطنين. كما أصبحت السياحة وسيلة للاتصال الفكري والاجتماعي والثقافي بين الشعوب المختلفة بشكل يتخللها روح التفاهم والتعاون التسامح والسلام، ومن عوامل تطوير السياحة سهولة المواصلات ووسائل النقل وإحلال السلام في العالم وتبادل الخبرات والثقافات والتطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وكنتيجة لتطور الفكر الإنساني من حيث مستوى المعيشة للفرد وزيادة فترة الإجازات المدفوعة الآجر وزيادة أوقات الفراغ نتيجة للتقدم الصناعي وتوفر الوسائل المريحة كل هذه ساعدت على وصول السياحة إلى أهم مورد من بين الموارد الأخرى.

● تعريف السياحة:

هي عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية. أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة

للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة.

● أهمية السياحة:

(1) زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد وتحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية:

أ- إقامة.

ب- طعام.

ج- شراب.

د- بضائع.

هـ- هدايا.

و- وقود.

ي- مشروبات.

(2) تساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي. وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال.

(3) تساعد السياحة في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة.

(4) تزداد أهمية السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صناعة سياحة صادرة غير منظورة.

(5) تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج/ الاستهلاك/ النقل/ الرحلات/ الاتصالات/ المطارات/ الفنادق/ البنوك/ وعمليات التجارة الداخلية والخارجية... الخ.

● أسباب انتشار وتوسع السياحة:

(1) تقليل ساعات العمل بسبب دخول المكائن والآلات الحديثة، والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة.

(2) زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين واستعمال الفكر والعقل بدلاً من القوة الجسمانية، كلها أدت إلى الانتقال من الريف إلى المدينة.

(3) انتشار السلام بين العالم بسبب انتهاء الحروب.

(4) التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن.

(5) انتشار وسائل النقل مثل تطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل لأغراض الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب، وهذا بدوره الغي المسافات بين الدول، أي أصبح الانتقال من دولة إلى أخرى لا يستغرق ساعات محدودة، بعد أن كان الانتقال من مكان لآخر يستغرق أيام طويلة وحيث كانت محفوفة بالمخاطر والقراصنة.

(6) زيادة الإنتاجية من خلال البحث للتجار عن أسواق جديدة، لتعريف بضائعهم من خلال الفائض في الإنتاج.

(7) انتشار وتطور وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل كبير في السياحة والسفر.

(8) هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى بسبب تلوث البيئة وخاصاً جو المدن الصناعية الكبرى.

(9) التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السياح من تعرضهم للإصابة بالأمراض.

(10) انتشار المعلومات والوعي الثقافي والاجتماعي أدى ذلك إلى الرغبة لدى كثير من الناس لزيارة البلدان الأخرى لغرض الإصلاح على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

● توسع صناعة السياحة :

والقصد بالتوسع هو زيادة عدد ونوعية الخدمات التي تقدم إلى السواح والذي يعتبر نتيجة لزيادة الطلب السياحي على منطقة ما، ومن هذا التوسع ما يلي:

(1) زيادة عدد الفنادق / الأسرة الفندقية/ المحطات القطارية/ المنتجعات/ ووسائل الإيواء الأخرى.

(2) زيادة عدد الخطوط الجوية العاملة أو زيادة عدد الطائرات وزيادة عدد شركات النقل أو عدد السيارات.

(3) تطور وسائل النقل البحري.

(4) زيادة الخدمات السياحية المقدمة للسائحين والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار.

(5) زيادة في مؤسسات التعليم والتدريب السياحي والفندقي.

(6) زيادة مراكز البحوث والدراسات والتخطيط وتحسين نوعيتها.

● الأمور المهمة في السياحة:

(أ) يجب الاهتمام بالتخطيط السياحي السليم ودراسة الجدوى الاقتصادية والبحوث والتسويق السياحية.

(ب) التنظيم المتكامل والفعال للسياحة.

(ج) بناء مؤسسات تعليمية وتدريبية سياحية وفندقية بمستويات عليا و الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

(د) يجب الاعتماد على الإحصائيات والبحوث والاستبيانات بحيث تسهل الحصول على المعلومات الجيدة.

(ه) تطوير البرامج السياحية الشاملة.

● عناصر السياحة:

(1)المادة الأولية – تتضمن المغريات والأماكن الحضارية التي تنفرد بها منطقة معينة عن أخرى، وهذه تتكون من:

(أ) الجواذب الطبيعية مثل: المناظر الطبيعية/ الجو اللطيف/ الجبال.

(ب) الجواذب الغير طبيعية مثل: المدن الحضارية/ الآثار/ التقدم العمراني الحديث/ الأضرحة والأماكن الدينية.

(2)رأس المال – وتشمل إنشاء التسهيلات والخدمات السياحية في المناطق الأثرية والطبيعية التي تحتاج إلى جهود استثمارية حتى تسهل عملية الجذب السياحي. مثل: إنشاء الفنادق/ ملاهي/ بنوك/ مكاتب سياحة/ تعبير طرق الموصلات....الخ هذا كلها تحتاج إلى رأس المال.

(3)العمل- وتشمل استخدام الأيدي العاملة وتهيئة العمل بمستوى محلي وعالمي، وتحتاج صناعة السياحة والفنادق إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة وذوي اختصاص لأداء دورها بصورة صحيحة، وتؤثر صناعة السياحة على الاقتصاد القومي عن طريق ما تحصل عليه الدولة من العملات الصعبة وهذا يتم عن طريق عاملين مهرة.

(4)الإعلان والدعاية السياحية – تشمل الإعلان عن سفرة سياحية من منظمة ما، مثل: إسبانيا بلد لم يشاهده السائح من قبل لذلك فإن الإعلان يعمل على توفير معلومات عن طريق النشرات/ الصور. لذلك فنجاح الإعلان نجاح السياحة ولهذا السبب نلاحظ أن كثير من الدول بدأت تركز على نوعية الإعلانات التي تصدرها عن مناطقها السياحية لأنها من الأسباب المهمة لإنجاح أي سياحي.

(5)النقل – تشمل توفر وسائل المواصلات السريعة والمريحة وطرق المواصلات، وهذا مجمل في وسائل النقل [البرية/ الجوية/ البحرية].

(6)البنية التحتية- وتشمل البنية التحتية مثل شبكات المياه الثقيلة/ الكهرباء/ الغاز/ التلفزيات/ الطرق/ البنوك... الخ.

● أنواع السياحة:

هنالك أنواع مختلفة يمكن تصنيفها إلى كما يلي:

(1) سياحة التعليم والتدريب.

(2) سياحة الأجانب.

(3) سياحة المقيمين خارج البلد.

(4) سياحة أيام.

(5) سياحة عابرة.

(6) سياحة الهوايات.

(7) السياحة الرياضية.

(8) سياحة فردية وجماعية.

(9) السياحة الدينية.

(10) السياحة العلاجية.

(11) السياحة الثقافية.

(12) سياحة لغرض العمل المؤقت.

(13) سياحة زيارة الأماكن التاريخية والأثرية.

(14) سياحة الطلائع.

(15) سياحة المتقاعدين.

(16) سياحة الاجتماعات.

(17) سياحة قضاء الإجازات والترفيه.

الفصل الثاني

السياحة وعلاقتها بعلم الاقتصاد

الفصل الثاني

السياحة وعلاقتها بعلم الاقتصاد

تمهيد:

تلعب السياحة دوراً بارزاً في تنشيط اقتصاديات الدول، حيث أصبحت تمثل مصدراً رئيسياً للدخل القومي نتيجة إنفاق السواح والذي يكون على أشكال متعددة منها [الإقامة/ النقل/ الطعام/ الشراب/ الخدمات.... الخ].

بالإضافة إلى الأثر المضاعف للدخل الذي يولده هذا الإنفاق والناشئ عن دوران الإيرادات السياحية في دورات اقتصادية متنوعة وتخلق رواجاً وانتعاشاً في مختلف المجالات.

كما أن هناك روابط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى سواءٍ كانت صناعية أو خدمية أو زراعية. لذلك فإن النهوض بالسياحة يتبع دراسة كافة المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بها فيما يختص بتدفق النقد الأجنبي ومعدل الإنفاق وعلاقته بميزان المدفوعات والميزان التجاري والعمالة والاستثمار وكيفية تعظيم العائد الاقتصادي عن طريق توظيف العناصر المتاحة بالدرجة التي تحقق رخاء المجتمع ورفاهيته، وهو أمر مرتبط بعلم الاقتصاد والذي يهتم بالنواحي المادية للمجتمع ووسائل تنمية ثرواته وموارده وكيفية تداولها وتوزيعها واستهلاكها وما يتصل بذلك من سلع أو خدمات وأسعارها والعوامل المؤدية لانخفاضها أو ارتفاعها وغيرها من الأمور.

● دور السياحة في زيادة الدخل القومي:

عند التحدث عن الإنفاق السياحي فإننا نتحدث عن الإنفاق الذي قد يؤثر في الاقتصاد القومي من نواحي متعددة، فعندما يدفع السائح مبلغاً من النقود مقابل الخدمات التي عليها (كالأوقات/ النقل والمواصلات/ الشراء للسلع... الخ) فإن المبلغ يعتبر دخلاً لمن حصل عليه، ويهتم إلى شريحتين هما:

الشريحة الأولى: وتخرج مؤقتاً أو نهائياً من مجرى التداول في الاقتصاد حيث تحجز لمواجهة بعض المدفوعات كالدفع لأثمان السلع المستوردة أو تحويل للخارج كأرباح المستثمرين من الخارج، أو كاستثمار في المشروعات خارج الدولة أو هي تحجز عن التداول وتؤجل لاستخدامها في فترات لاحقة. وهذا الجزء من الدخول المحتجزة يطلق عليها (التسرب) نظراً إلى أنه يتسرب عن مجرى التداول في الاقتصاد القومي.

الشريحة الثانية: من المبلغ المذكور تظل في الاقتصاد وتستخدم في التداول من يد إلى أخرى، قد تستثمر أو تستخدم في شراء السلع والخدمات أو في دفع الأجور أو في دفع نفقات التشغيل وتمثل هذه الشريحة [الدورة الأولى للإنفاق.

عندما تذهب الشريحة الثانية من الإنفاق إلى أصحابها فهي تعتبر بالنسبة لهم دخولاً، وهي الأخرى تقسم إلى شريحتين واحدة تتسرب (الجزء المحتجز من كل إنفاق) مؤقتاً أو نهائياً، وتدخل الأخرى مجرى التداول وهي تمثل الدورة الثانية للإنفاق).

وهكذا إلى أن تصل إلى عدة دورات للإنفاق، ومن خلالها يتضاعف أو يتكرر الإنفاق عدة مرات، ولذا سمي بمضاعف الإنفاق أو مكرر الإنفاق، ويعني ذلك أن

زيادة الدخول التي تنتج عن الإنفاق السياحي لا تستفيد منها المنشآت السياحية وحدها وإنما تستفيد منها أيضاً قطاعات عديدة في الاقتصاد القومي.

وعندما تكون الشريحة الثانية أكبر (أي كلما قلت التسربات) أدى ذلك إلى حدوث تأثيرات أكبر في الاقتصاد التي تعتبر قطاعات بمثابة سلسلة متصلة الحلقات. وإذا كان فكرة المضاعف (التسرب) أكبر بقليل كبرت التأثيرات على الاقتصاد والعكس صحيح. كما يختلف معدل التسرب من بلد إلى بلد، فإنه قد يختلف من مرحلة إنفاقية إلى أخرى، ومن هنا فإن حساب هذا المعدل يعتمد على متوسطات توصل إلى سهولة التحليل. ويمكن الحصول على مضاعف أو مرور الإنفاق السياحي عدد المرات التي يجب أن يتضاعف بها الإنفاق الأول لمعرفة الزيادة في الدخل بالمعادلة التالي:

$$م = \frac{1}{1 - (1 - ب)}$$

حيث أن (م) المضاعف و (ب) معدل التسرب.

فإذا كان معدل التسرب 20٪ ($\frac{20}{100}$) فإن المضاعف يكون:

$$م = \frac{1}{1 - (1 - \frac{20}{100})}$$

$$م = \frac{1}{1 - (1 - \frac{1}{5})} = \frac{1}{1 - \frac{4}{5}} = \frac{1}{\frac{1}{5}} = 5 \text{ مرات}$$

ويعني ذلك أن المضاعف يساوي مقلوب معدل التسرب.

وإذا كان الإنفاق السياحي الأول أو المبدئي هو (1000) دينار، فإن هذا الإنفاق يتكرر (بعد استبعاد معدل التسرب) وفقاً للمضاعف. فإذا افترضنا أن المضاعف هو (5)فمعنى ذلك أن الدخل القومي سيزيد بواقع (5000) دينار.

وتشير بعض الدراسات التي نشرت خلال السبعينيات، أن المضاعف يكون منخفضاً في البلاد المختلفة (1,4 مرة في اليونان)/ لبنان 3,3 مرة/ الباكستان 3,2 مرة) بينما يكون مرتفعاً في البلاد المتقدمة (5,5 مرة)، ويعني ذلك أن التسرب في البلاد المتقدمة يكون أقل حيث تقل الواردات (السياحة) ومن ثم يكون تأثير الإنفاق السياحي على زيادة الدخل أكبر في البلاد المتقدمة عنها في البلاد المختلفة.

- **خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية وبين القطاع السياحي:**

من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل (الرأسي والأفقي) بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته، فالتوسع في إنشاء المشروعات السياحية تساعد على:

(1) توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة افتراض زيادة عدد السائحين.

(2) زيادة الطلب على الموارد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات.

(3) زيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها (السجاد/ الموكيت/ الأدوية الصحية/ الخدمات الأخرى).

كل هذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو لإنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة وحجم الأعمال الخاصة بالموردين الحاليين.

إن تكامل العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمات الأخرى، لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنمية في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن هذه العلاقات ما يلي:

(1) خلق فرص عمل جديدة.

(2) تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخدامها في مشروعات جديدة.

(3) ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات السيادية والضرائب وغيرها.

(4) تشجيع وتنمية تطوير وتوسع للقطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.

(5) استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.

(6) زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة للعمالة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

(7) الاعتبارات المهمة في تحقيق التكامل المشار إليه سابقاً ما يلي:

(1) سياسات الدولة في التصدير والاستيراد، فكلما قلت درجة تحكم ورقابة الدولة مثلاً على الاستيراد قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع ميل المشروعات السياحية لاستيراد المستلزمات الخاصة بالخدمات والتجهيزات الأساسية والتكملية بدلاً من شرائها من الداخل. وهذا يساعد على تنمية المشروعات الوطنية والعلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى وميزان المدفوعات ويقلل من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

(2) إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى يتوقف على مدى قدرة الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة للأول من حيث الجودة والكمية... الخ.

(3) في حالة دخول الشركات الأجنبية في مجال العمل/ الاستثمار في القطاع السياحي يجب أن يراعي ألا يؤدي وجود هذه الشركات إلى اختفاء المشروعات السياحية الوطنية الصغيرة، وتشجيع استثمار راس المال الوطني.

● تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم:

في حالة إنشاء الدولة وتوزيع المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة (خاصة المختلفة حضارياً) فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم.

أي أن ذلك يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة وتطوير استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه الأقاليم. وتنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة وإعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية...الخ. وإضافة إلى ذلك إحداث منافع اقتصادية للأقاليم في الدولة والتي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم في الدولة وحل الكثير من المشكلات فيها.

الفصل الثالث

أهمية قطاع الفندقة بالنسبة للسياحة والجدوى الاقتصادية لها

الفصل الثالث

أهمية قطاع الفندقة بالنسبة للسياحة والجدوى الاقتصادية لها

تمهيد:

نورد في هذا الموضوع كلمة الفندقة وتطورها، حيث كلمة فندق كان يفهم تلك الأماكن التي تقوم بإنتاج وعرض خدمة النوم مقابل النوم. ولكن مع ازدياد متطلبات السواح ورغبة أصحاب الفنادق بزيادة التكامل المقدمة أخذت تظهر شيئاً فشيئاً لتقديم خدمة الطعام بالإضافة لخدمة النوم.

وقد عرفها المتخصص الفرنسي (مارسيل جوتي) بأنها خدمة تقدم لتأمين ظروف ملائمة للإنسان – النوم والطعام، وهذا ينسجم مع المواد التي يحتاجها المواطنين خلال فترة سفرهم بعيداً عن مكان سكنهم الأصلي لأهداف عملية أو اهتمامات عائلية وأكثر فترة راحتهم. وأصبحت الفندقة تقدم خدمات لقطاعات أخرى مثل المواصلات/ الصحة/ خدمات ثقافية وغيرها. وشملت أيضاً خدمات مقدمة في الموتيلات والشاليهات والقرى السياحية والفلل السياحية.

● واقع الفندقة ومرافق الطعام في السياحة:

لكي نصل لمفهوم واضح لتحديد الواقع الاقتصادي للفندقة ومرافق الطعام في السياحة، يجب علينا أن نحدد واقع هاتين العمليتين المستقلين. خلال الكشف عن واقع الفندق يجب فهم وتحليل شكل العمليات المقدمة وذلك حسب الخدمات المعروضة

والتي هي خدمة النوم بالإضافة للخدمات الإضافية الأخرى المقدمة (المنتوجات) في الفندقة الأساسية والإضافية لها أساساً شكل غير مادي وعي تعرض وتقدم للسواح مباشرة ودون وجود وسيط. بعد تحليل شكل ومحتوى العمليات الفندقية يمكن لنا أن نعرف الفندقة التعريف التالي:

الفندقة جزء من القطاع غير الإنتاجي والتي فيها ينتج ويقدم للسواح الخدمات (الأساسية النوم والطعام) ومجموعات أخرى من الخدمات الإضافية عن طريق البيع والذي يكون الربح.

أما بالنسبة لمرافق الطعام في السياحة فإنها تعتبر من القطاع السياحي حيث أنه أثناء عملية إنتاج البضائع المطبخية يتم تكوين ناتج جديد له قيمة استهلاكية وسعر جديد.

ويمكن أن نعرف مرافق الطعام في السياحة بأنها مرافق إنتاج وتقديم للسواح خدمات وبضائع من أجل الطعام والرفاهية، والتي هدف تصريفها هو الحصول على الربح.

● خصائص الفندقة ومرافق الطعام في السياحة:

إن الفندقة ومرافق الطعام في السياحة تقوم بإنتاج وتسويق الخدمات السياحية الأساسية والتي من خلالها يتم تلبية الحاجات المهمة للسواح خلال فترة سفرهم وإقامتهم بعيداً عن مكان سكنهم الأصلي. لهذا فإن جزء من خصائص قطاع السياحة الدولية والداخلية لها أيضاً تاثير على قطاع الفندقة والطعام في السياحة. لكن هناك خصائص مميزة لقطاع الفندقة والطعام في السياحة منها ما يأتي:

(1) الجاهزية لتقدم الخدمات والبضائع في كل وقت من الليل والنهار، وهذا يميز نوعية العمل في هذه القطاعات.

(2) المشاركة الكبيرة للعمل الحي عند إنتاج وتقديم وتعريف الخدمات والبضائع.

(3) غلاء المنشآت الفندقية ومرافق الطعام في السياحة وهذه الحاجة تتبع من عدة أسباب هي:

(أ) تأثير الفصيلة السياحية عليها حيث أنها لا تستخدم إلا عدة شهور في السنة أي فقط في الفصل السياحي، لذلك فإن المصروفات الكبيرة للحافظ عليها واستمرارها تأخذ جزءاً كبيراً من ثمن البضائع والخدمات الفندقية.

(ب) إن التجهيزات الداخلية للفنادق ومرافق الطعام عالية الجودة، لذلك فهي غالية الثمن وهذا ينبع من هدفها حيث أنها مخصصة لاستهلاك الناس أثناء وقت فراغهم وبحثهم عن الراحة.

وأيضاً عدا هذه الخصائص العامة لقطاع الفندقة والطعام توجد هناك خصائص تميز قطاع الطعام فقط نذكر منها:

(1) تساعد السواح على استغلال وقت فراغهم الاستغلال الأمثل حيث أنها تقدم خدماتها في الأماكن التي تمثل الاهتمام الأكثر للسياح مثلاً على البلاج والأماكن الرياضية وغيرها.

(2) أنها توفر ظروف الرفاهية حيث أنه في معظم المطاعم الكبيرة توجد فرق موسيقية تقوم بالغناء والعزف.

(3) يساعد على تصريف المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الخفيفة بظروف وسعر أفضل من تصديرها للخارج.

(4) أنها تقوم بعملية إطعام السواح كاملة حيث أنها تقدم لهم الوجبات الرئيسية بالإضافة للوجبات الإضافية.

(5) أنها تقوم بعملية تقديم الطعام لسواح من مختلف الأقطار والأجناس. لذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عاداتهم ومتطلباتهم في الطعام.

● أهمية الفندقة ومرافق الطعام في السياحة بالنسبة لاقتصاد الدولة:

الفندقة واحدة من أهم العمليات لقطاع السياحة وتحقق عملياتها فقط داخل هذا القطاع، وخلافاً عن المواصلات، التجارة، والخدمات الرياضية الطبية والتي تظهر قطاعات مستقبلة أو شكل مجال الاقتصاد الوطني، الفندقة لا تحقق خارج قطاع السياحة لأنها تعرض خدماتها الأساسية على الوجه الأمثل للسكان غير المحليين. والفندقة ومرافق الطعام في السياحة تنتج الخدمات السياحية الأساسية [الإقامة والطعام].

ومن أهم النقاط التي تدل على أهمية الفندقة ومرافق الطعام بالنسبة لاقتصاد البلد ما يلي:

(1) الفندقة ومرافق الطعام تساعد على تحقيق الهدف الاجتماعي من السياحة، حيث أنه في الفنادق والمطاعم ومرافق المنام والطعام الأخرى يتقابل الناس ويتعرفوا من مختلف الأقطار والجنسيات.

(2) توجد الظروف الكاملة للإقامة خارج مكان السكن الأصلي للسواح خلال فترة راحتهم خاصة خلال عطلالتهم السنوية والأسبوعية.

(3) الفنادق العصرية الحديثة أصبحت مكاناً لإقامة الحفلات الموسيقية، والاجتماعية، والمؤتمرات، ومقابلات الأعمال، وبهذه الطريقة الفندقة ومرافق

الطعام في السياحة تساعد في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

(4) الفندقة ومرافق الطعام تحقق مردودات مالية نسبتها (2 إلى 3) من المردودات المالية المتحققة في كامل القطاع السياحي في الدولة. ومن خلالها يحصل على الجزء الأكبر من المردودات المالية بالعملة الصعبة في السياحة الدولية.

(5) في الفندقة ومرافق الطعام يعمل حوالي (3 إلى 4) من المجموع الكلي للعاملين في قطاع السياحة. وتنظيم وإدارة جهودهم تمثل معطى مهم لزيادة مستوى الخدمات السياحية.

(6) الفندقة ومرافق الطعام تمثل الجزء الأكبر الأساسي في البنية التحتية لكامل القطاع السياحي ومن طريقة بناءها يعتمد بشكل كبير على العرض المتكامل في المناطق السياحية أو الدول. والراحة والتنوع توفرها هذه البنية تؤثر بشكل إيجابي على درجة نيل رضى السواح.

● واقع الجدوى الاقتصادي للفندقة ولمرافق الطعام السياحي:

تؤثر الفندقة ومرافق الطعام السياحي تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على عملية تحديد الجدوى الاقتصادية لها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

(1) في الفندقة ومرافق الطعام في السياحة كامل القطاع السياحي تستخدم الثروات الطبيعية التاريخية الأثرية وغيرها. واشتراك هذه الثروات في العرض السياحي يجعلها هدف السفر، وعامل جيد لظهور الحاجات الاستهلاكية لعدد من الخدمات وعامل محدد عند تشكال الأسعار.

(2) الفندقة تعرض أساساً لخدمات ذات شكل غير مادي.

(3) يلاحظ بشكل الاقتصادي مثل الاجتماع بالنسبة للفندقة ومرافق الطعام في السياحة.

(4) الفندقة ومرافق الطعام وجدت بهدف كسب مردودات مالية جيدة.

إن الجدوى الاقتصادية للفندقة ولمرافق الطعام في السياحة تمثل درجة استخدام الإنتاجية والثروات السياحية خلال فترة محددة من الزمن لإنتاج وتقديم أكبر حجم من الخدمات ذات النوعية العالية والبضائع حسب طلب السواح الأجانب والمحليين نجد أقل المصروفات على العمل الحي والعمل المادي.

وفي التطبيق العملي زيادة حجم ورفع نوعية الخدمات والبضائع في الفتدقة ومرافق الطعام في السياحة وتقليل المصروفات المرتبطة بإنتاجها وتسويقها تظهر معطى أولي لمقدار مشاركة هذه القطاعات في زيادة الدخل الوطني من العملات الصعبة، ولهذا ممكن أن تقبل القياس التالي للجدوى الاقتصادية للفندقة ومرافق الطعام، (إنتاج وتسويق الحجم الأقصى للخدمات والبضائع ذات النوعية العالية عبر أقل المصروفات من العمل الحلي والعمل المادي).

والجدوى الاقتصادية للفندقة ممكن قياسها وتقديمها بمساعدة مقياس حقيقي، نسبي ونقدي (السعري) والمقياس الأساسي الحقيقي في العمليات الفندقية ومرافق الطعام هي عدد ليالي المبيت المتحققة وعدد الوجبات المصروفة ولهذه الأفضلية أنه من خلالها ليس ممكن فقط مقارنة الشركات مع بعضها بل أيضاً الدول السياحية على بعضها.

إن الاستخدام كبير للقياسات النسبية وهي:

(أ) عدد طاقم العمل الذي يقوم على خدمة (100) سرير.

(ب) عدد طاقم العمل الذي يقوم على خدمة (100) مكان للجلوس في مرافق الطعام.

(ج) المردود البضائعي من مكان جلوس واحد في مرافق الطعام.

(د) المردود الاستثماري من سرير واحد.

(ه) مصروفات سرير واحد.

(و) مصروفات مكان جلوس واحد.

(ز) الربح من سرير واحد.

(ح) الربح من معقد واحد.

(ط) إنتاجية العمل.

الفصل الرابع

البيئة الاقتصادية للسياحة

الفصل الرابع

البيئة الاقتصادية للسياحة

تمهيد:

تمثل السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية في مجمل النشاط الاقتصادي يتولد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السياحة، وتستحوذ على جانب من موارد المجتمع ممثلة في العمالة وغيرها من العناصر الداخلة في مجالات عمل السياحة المختلفة مثلها مثل أي نشاط اقتصادي آخر.

من ناحية أخرى فإن السياحة بمعناها الواسع الذي يشمل كافة أنشطة وقت الفراغ التي تقدم للآخرين تتأثر بمختلف الظروف الاقتصادية السائدة بل والسابقة والمتوقعة، بل أكثر من ذلك تتأثر أنشطة السياحة المختلفة بالظروف الاقتصادية الخارجية، الأمر الذي يمكن توضيحه بسهولة بالاحتكام إلى ظروف الطلب والعرض في سوق الخدمات السياحية والفندقية وذلك أنه على الرغم من أن الطلب على الخدمات السياحية والفندقية يتأتى من الداخل والخارج، إلا أن الطلب الخارجي على خدمات السياحة يمثل أهم جانب في الطلب الكلي على الخدمات السياحية.

ومن هنا فإن الظروف الاقتصادية بالخارج تؤثر على طلب الأجانب على الخدمات السياحية في بعض الدول العربية. يكفى أن نشير إلى حالات الرواج والكاد في النمو الاقتصادي في بلد أجنبي مثل اليابان أو روسيا، لا شك أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع متوسط داخل الفرد بالتالي نتيجة حالة الرواج سوف يساعد على زيادة طلب اليابانيين والروس على خدمة السفر للخارج أي للسياحة الدول العربية.

وتتأثر حركة السياحة بالظروف الداخلية مثل مستوى الأسعار السائد للخدمات السياحية والفندقية المختلفة والتي تتأثر بدورها بمستوى الأجور وأسعار المواد الخام المختلفة ووسائل النقل.

وتتأثر بسعر الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة في سوق النمو. وإضافة إلى أثر الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية كالطرق والمطارات والموانئ والوسائل الاتصالية وغيرها من الاستثمارات الحكومية ومستوى الضرائب التي تفرضها الحكومة على خدمات السياحة الفندقية.

● تأثر البيئة الاقتصادية على الأنشطة السياحية:

1) من خلال تأثيرها على جانب الطلب [الطلب على الخدمات السياحية المختلفة].
2) التأثير من جانب العرض [جانب التكلفة].
3) أنشطة سياحية أخرى كأسعار بعض الممتلكات.

وإليكم شرح مفصل لهذه العناصر:

● أولاً: البيئة الاقتصادية وجانب الطلب:

ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في جانب الطلب على الخدمات السياحية كما يلي:

1) مستوى إنفاق المستهلكين.
2) الطلب على الصادرات.

3) الطلب على الاستثمار.

4) الإنفاق الحكومي.

ويمكن أن نقدم عرضاً تفصيلي لهذه العوامل الاقتصادية كما يلي:

(1) مستوى إنفاق المستهلكين:

يمكن أن نعرف الإنفاق بأنه الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة مقترنة بالقدرة والاستعداد لدفع الثمن. أي الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات بقصد الاستهلاك أي الاستخدام لإشباع الحاجات الإنسانية. [أي الطلب على الخدمات السياحية يرتبط مباشرة بمستوى الإنفاق الاستهلاكي للأفراد].

نعلم أن الأسعار يمكن أن تتغير بالزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى، وبالتالي فقد يحدث تغير في قيمة الإنفاق الاستهلاكي من سنة إلى أخرى بسبب تغير في قيمة الإنفاق الاستهلاكي من سنة إلى أخرى بسبب تغير الأسعار فقط وليس بسبب تغير مقادير السلع والخدمات، لذلك فإنه يجب استبعاد أثر التغير في الأسعار حتى نقيس التطور الحقيقي في قيمة الإنفاق الاستهلاكي، والذي يعرف بالقيمة الحقيقية أو القيمة بالأسعار الثابتة.

إن مستوى الإنفاق على الاستهلاك يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل منها:

(أ) الدخل المتاح: يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي أي مقدار ما ينفقه الشخص على السلع والخدمات الاستهلاكية على مستوى الدخل المتاح للإنفاق – بمعنى آخر فإن دخل الفرد الذي يتحصل عليه تفرض عليه التزامات أو استقطاعات. مثلاً الشخص الذي يحصل على 1000 دولا مقابل خدمة باعها للآخرين عليه أن يدفع ضريبة الدخل وليكن مقدارها (10٪) مما يعني أن الدخل المتبقي يساوي

فقط (900 دولار). وإذا كان هذا الشخص عليه التزامات أخرى مثل حصة التأمينات الاجتماعية وكانت تبلغ (50 دولار) فإن الدخل المتاح يصبح (850) دولار.

أما إذا كان الشخص يتحصل على إعانات نقدية من الحكومة مثلاً كما في حالة إعانة الأبناء أو إعانة بطالة وكان مقدارها (60) دولار فإن الدخل المتاح لهذا الشخص يصبح (910) دولار. وعليه يمكن تعريف الدخل المتاح على أنه صافي الدخل بعد خصم الاستقطاعات المستحقة (الضرائب – التأمينات) وإضافة الدعم أو الإعفاءات (التحويلات المختلفة من الحكومة).

يتوقف مقدار الدخل المتاح أولاً على مستوى النشاط الاقتصادي، فكلما سادت حالة من الرواج وزادت فرص التشغيل وارتفعت الأجور والأرباح وغيرها من عوائد عناصر الإنتاج زاد الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد. إضافة إلى التأثير لمستوى الضرائب والإعانات على الدخل المتاح للإنفاق.

(ب) أسعار الفائدة: حيث لا يتوقف مقدار ما سينفقه أفراد المجتمع على السلع والخدمات الاستهلاكية بما فيها خدمات وقت الفراغ على الدخل المتاح فحسب، بل يتأثر أيضاً بالتطورات في أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات. قد يبدو ذلك مثيراً للدهشة إذ كيف تؤثر أسعار الفائدة على مقدار ما ينفقه الفرد أو العائلة على السلع والخدمات الاستهلاكية؟ إن ذلك يحدث لسببين هما:

السبب الأول: يرجع إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة أي العائد على المدخرات يعزى الأفراد والعائلات على الإدخار (أي يؤدي إلى انخفاض رغبتهم في الإنفاق على الاستهلاك النهائي).

السبب الثاني: إن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يجعل من الاقتراض أمراً مكلفاً ومن ثم فإن الذين يخططون للاقتراض والإنفاق على قضاء رحلة في الخارج من القروض سوف يحجمون عن ذلك وبالتالي سوف يقل الاستهلاك عن طريق القروض أو عن طريق الشراء بالأقساط لأن التكلفة عالية. ومن ناحية أخرى، فإن الذين عليهم ديون سوف يدفعون أسعار الفائدة بأعلى مستوى بشكل يفوق دخولهم المتاحة ومن إنفاقهم على الاستهلاك. وللعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

(ج)التوقعات: تمثل هذه التوقعات عاملاً مؤثراً في المناخ الاقتصادي، ولا عجب في ذلك لأن العديد من القرارات الاقتصادية التي يصدرها الأفراد تتوقف على توقعاتهم المستقبلية الأمر الذي لا يتوقف عند مجرد قرار الاستهلاك اليوم أو تأجيله للغد، إن كل قرارات الاستثمار تصدر بناء على توقعات للأسعار والتكاليف والأرباح.

ويعرف التوقعان بأنه درجة أو مستوى التفاؤل أو التشاؤم التي ينظر بها الأفراد والمنشآت ورجال الأعمال للمستقبل. فعندما يسود التفاؤل ويتوقع الأفراد تطورات إيجابية فإنهم ينفقون أكبر والعكس صحيح عندما يسود التشاؤم ويحجم المستهلكين عن الإنفاق فإنهم سوف يساعدون على إطالة أمد الكساد الذي كان سبباً في شعورهم المتشائم.

وتتأثر التوقعات:

(1) بالخبرات الحالية (2) وسائل الإعلام (3) التشغيل (4) البطالة

(د) معدل الادخار: ويعرف على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك. وبالتالي فإن مجرد الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل على الاستهلاك يعني إدخاراً، إذن فإن العوامل التي يتوقف عليها الاستهلاك تؤثر كذلك على الإدخار وإن كان التأثير في الاتجاه العكسي. ومن أهم عنصر يؤثر على كل من الاستهلاك والإدخار هو مستوى المدخل لأنه يمثل الوعاء الذي ننفق فيه وندخر منه، ومن الطبيعي إذا زاد حجم الوعاء زادت إمكانية الاستهلاك والإدخار، أما إذا كان حجم الوعاء ثابتاً فإن زيادة الاستهلاك لا بد أن تكون على حساب الإدخار. وهناك عوامل أخرى تؤثر مباشرة على الإدخار منها أسعار الفائدة والتوقعات.

(2) الطلب على الصادرات:

يعتبر الطلب على الصادرات مؤشراً هاماً عن البيئة الاقتصادية المؤثرة على الأنشطة السياحية والفندقية وذلك من خلال عنصرين أساسين هما:

1) سعر الصرف الأجنبي أي قيمة العملة الوطنية (الدينار مثلاً) في مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار الأمريكي. ذلك أن تغير في سعر الصرف يؤدي إلى تغير أسعار السلع والخدمات الوطنية مقدرة بالعملات الأجنبية.

2) إضافة إلى أسعار السلع فإن كثيراً من المتغيرات في الدول الأجنبية تؤثر على الطلب على الخدمات السياحية في بعض الدول العربية. وذلك لأن الطلب على هذه الخدمات يأتي من قبل هؤلاء الأجانب الذين يتأثرون بالتطورات الاقتصادية في بلادهم مثل معدل النمو ومعدل التضخم وأسعار صرف عملاتهم.

(3) الاستثمار:

حيث يتأثر سوق السياحة بالطلب على الاستثمار أو مقدار الإنفاق الاستثماري خاصة في المجالات المرتبطة بالخدمات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فعلى سبيل المثال فإن زيادة الاستثمارات في صناعة الطائرات المدنية مثل (البوينبح) والتي تبيع منتاجتها إلى شركات الطيران والى منظمي الرحلات السياحية سوف يساعد على زيادة الطلب على الخدمات السياحية، ويزيد من قدرات وكالات السياحة وشركات الطيران على توفير مزيد من الخدمات السياحية.

(4) الإنفاق الحكومي:

حيث تتأثر كثير من المنشآت العاملة في مجال السياحة والفندقة بمقدار وتطور الإنفاق الحكومي الذي يتم من خلاله الموازنة العامة للدولة، ويشمل كلا من الإنفاق على الأجور والمرتبات والمستلزمات والتجهيزات والمشروعات الحكومية في كافة وزارات الدولة ويتم تمويله من الضرائب والرسوم وأية إيرادات أخرى ناتجة من أملاك الدولة للعقارات أو المشروعات.

ويتأثر مستوى الإنفاق الحكومي بكل من التطورات الاقتصادية والوضع السياسي، ففي أوقات الرواج يتوفر للحكومة المزيد من الموارد والإيرادات فتزيد الإنفاق العام، أما في حالات الكساد حيث تتراجع إيرادات الدولة فيقل الإنفاق العام إلا أنه يجب ملاحظة أن الإنفاق العام لا يرتبط بشكل مباشر وبعلاقة موجبة دائماً مع الإيرادات العامة، حيث يتوفر دائماً وفي أي دولة القدرة على تمويل إنفقاتها من خلال الإصدار الجديد، أي عن طريق الاقتراض من البنك المركزي الذي تقوم بطبع أوراق بنكنوت ووضعها تحت تصرف الحكومة. بل أن كثيراً من الحكومات تلجأ إلى هذا

الأسلوب من التمويل في حالات الكساد لزيادة الإنفاق العام والإنفاق القومي (الطلب الكلي) ومن ثم دفع عجلة النمو والخروج من أسار الركود.

يوضح الجدول التالي تطور الإنفاق العام في مصر مثلا خلال

الفترة 90/ 91- 96/ 97 وكذلك تطور الإيرادات العاملة والعجز المالي

الموازنة العامة للدولة

السنوات	الإنفاق	الإيرادات العامة	العجز
90/ 1991	50.398	70.710	19.688
91/ 1992	50.963	43.385	7.578
92/ 1993	52.223	46.703	5.520
93/ 1994	56.264	52.567	3.697
94/ 1995	58.256	55.71119	2.537
95/ 1996	63.889	60.893	2.996
96/ 1997	66.826	64.498	3.328

● ثانياً: البيئة الاقتصادية والتكاليف:

سيتم التركيز هنا على أثر التطورات في البيئة الاقتصادية على تكاليف الخدمات السياحية والفندقية، ومن أهم هذه التطورات ما يلي:

1) أسعار الفائدة.

2) التضخم.

3) سعر الصرف.

4) الضرائب غير المباشرة.

وفيما يلي عرضاً لهذه العناصر:

***أولاً:* أسعار الفائدة:**

إذا كان سعر الفائدة يمثل عائداً للمدخرين أو المقترضين وهم عادة المستهلكون الذين قد تتوفر لديهم الفوائض المالية من دخولهم فإن أسعار الفائدة تمثل من ناحية أخرى عنصر تكلفة على المنشآت العاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات عموماً ومنها المنشآت العاملة في مجال السياحة والفندقة.

إن كثيراً من شركات السياحة والفندقة تضطر إلى اللجوء إلى البنوك للاقتراض سواءٍ بغرض تمويل إنشاء مشروعات جديدة مثل القرى السياحية أو المنتجات أو الفنادق الجديدة أو لأغراض إجراء توسعات في مشروعاتها ومنشآتها. لذلك فإن سعر الفائدة على القروض يمثل أحد العناصر الرئيسية للتكاليف وبالتالي فإن ارتفاعها سوف يؤثر على قدرة المنشآت العاملة في السياحة على توفير المزيد من الخدمات السياحية.

***ثانياً:* مستوى التضخم:**

رغم ما قد تتمتع به المشروعات من قدرة على رفع أسعار ما تقدمه من خدمات أو منتجات، إلا أن هذه القدرة تظل محدودة وغير مطلقة ورهناً برد الفعل المتوقع من قبل طالبي الخدمات السياحية. بمعنى آخر فإن ارتفاع الأسعار (التضخم) يرفع من أسعار مختلف المدخلات أي مستلزمات الإنتاج اللازمة للفنادق على سبيل المثال مثل

أسعار الأطعمة ورغم أنه سيكون بمقدور الفنادق أن ترفع من أسعار وجباتها إلا أن هذه القدرة ستظل رهناً برد فعل المستهلكين أي رواد الفندق وهو ما يمكن توقعه سلفاً حيث سيكون هناك انخفاض في الطلب على الوجبات التي ارتفعت أسعارها. وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن التضخم أو ارتفاع الأسعار يؤثر على تكاليف الخدمات السياحية، مما قد يؤثر على قدرة المنشآت العاملة في مجال السياحة على توفير خدمات أكبر.

ثالثاً: أسعار الصرف:

إن التغير في أسعار الصرف تؤثر على أسعار السلع والخدمات الوطنية مقدرة بالعملات الأجنبية فإنها تؤثر كذلك على أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقدرة بالعملة الوطنية. ويمكن القول أن تغير أسعار الصرف تؤثر على أسعار كثير من المدخلات ومستلزمات الإنتاج التي يتم لاستيرادها في الخارج.

رابعاً: الضرائب غير المباشرة:

تفترض الحكومة نوعين أساسين من الضرائب، الأول يسمى الضرائب المباشرة مثل الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على دخل الشركات المساهمة. المهم أن الضريبة تدفع مباشرة للحكومة من الشخص الخاضع للضريبة أي المكلف بدفع الضريبة.

والنوع الثاني هو الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على المبيعات وتفرض عند تداول أي بيع وشراء السلع والخدمات يدفعها البائع للحكومة ويحملها أو جزءاً منها للمستهلك النهائي، خد مثلاً لذلك الضريبة على الملاهي وعلى تذاكر الطيران تدفعها الشركات ويتحمل المستهلك بالجزء الأعظم منها. تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى التأثير على أسعار السلع والخدمات وعلى تكلفتها، وتخشى شركات الطيران

وشركات السياحة والفنادق من ارتفاع الضرائب غير المباشرة (الضريبة على المبيعات) نظراً لأثرها السيئ على التكاليف وعلى الأسعار وثم على سوق تلك الخدمات.

● ثالثاً: العوامل الأخرى من المنشآت السياحية:

هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر على البيئة الاقتصادية ومن ثم تؤثر على سوق الخدمات السياحية والفندقية بخلاف تلك العوامل التي تؤثر على جانبي الطلب والعرض والتكاليف من أهم هذه العوامل:

(1) سوق العمل:

يؤثر الوضع في سوق العمل على سوق الخدمات السياحية والفندقية، ففي حالات البطالة ينخفض الطلب على الخدمات وقت الفراغ رغم زيادة وقت الفراغ نفسه، نظراً لأن القوة الشرائية ومستويات الدخل تكون منخفضة من ناحية أخرى فإن وجود مستويات عالية من البطالة قد تتيح للمنشآت العاملة في مجال السياحة والفندقة إمكانية خفض أجور العمالة، إلا أن ذلك يتوقف في النهاية على عوامل أخرى كثيرة مثل قوة نقابات العمال، وندرة العمالة الماهرة في هذه المجالات.

(2) السياسات الاقتصادية للحكومة:

رغم سقوط الحكومة الاشتراكية التي كانت تسيطر تماماً على الأنشطة الاقتصادية في دول الكتلة الشرقية سابقاً، إلا أن للحكومة في الدول الرأسمالية أي في اقتصاديات السوق الحرة دور أساسي وإن لم يكن مباشراً في النشاط الاقتصادي. وتستهدف الحكومات عادة تحقيق ما يلي:

(1) الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي ووضع السياسات اللازمة لحفز الشركات والأفراد على الاستثمار في كافة المجالات.

(2) تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء بمحاربة التضخم أو مواجهة البطالة، ومن ثم تحقيق مستوى عالي من التشغيل دون تعرض الاقتصاد لموجات عالية من التضخم.

(3) تحقيق التوازن الاقتصادي للميزان المدفوعة، نقصد بالسياحة الاقتصادية Economic Policy كافة الإجراءات التي تضعها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي. أي أن السياحة الاقتصادية عبارة عن أدوات لتحقيق الأهداف على المستوى القومي.

ويمكن التمييز بين أكثر من نوع من السياسات الاقتصادية منها:

السياسة المالية	السياسة النقدية
- يقصد بها استخدام الأدوات المالية للحكومة، أي استخدام سياسات خاصة بالموازنة العامة للدولة.	- يقصد بها التأثير على المعروض النقدي أي في كمية السيولة المحلية من خلال أدوات نقدية.
- تشمل سياسة الضرائب، وسياسة الإنفاق العام، وسياسة عجز الموازنة، وسياسة التمويل بالعجز أي بالاقتراض من البنك المركزي أو الأفراد والمؤسسات الأخرى	- تشمل أسعار الفائدة، وأسعار الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية كنسبة من دوافع الأفراد لديها في شكل نقدية لخزانة البنك المركزي وخزائنها
- تؤثر كثير من السياسات على النشاط الاقتصادي عموماً، في حالة الركود مثلاً تسعى الحكومة لتحفيز الأفراد على الإنتاج والاستثمار من خلال استخدام استحداث عجز مالي.	- المهم في هذه السياسات أو الإجراءات وغيرها تعمل معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية وقد كانت تجربة برنامج الإصلاح الاقتصادي أفضل تجربة لتعاون بعض الدول العربية السياسة المالية مع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

الفصل الخامس

مساهمة السياحة والفندقية في النشاط الاقتصادي

الفصل الخامس

مساهمة السياحة والفندقة في النشاط الاقتصادي

تمهيد:

يجب دراسة أثر السياحة ووقت الفراغ كنشاط على البيئة الاقتصادية، أي كيف تساهم أنشطة السياحة ووقت الفراغ على المتغيرات الاقتصادية وكيف تساهم في توليد الدخل القومي ومدى مساهمتها في التوظيف أو التشغيل وعلاقتها بالتضخم والبطالة وميزان المدفوعات.

ويعرض هذا الفصل تحديداً لكيفية قياس مستوى النشاط الاقتصادي، والتميز بين المتغيرات في الدخل الحقيقي والدخل الأسمى أو النقدي وقياس مساهمة السياحة والفندقة في الدخل القومي وكيفية اسهامها في التوظيف أو التشغيل ثم نتعرض لموضوع التضخم وعلاقته بالسياحة والفندقة وتفسير السياسات الحكومية في هذا المجال.

المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالسياحة والفندقية التي يجب الالمام بها وهي:

1. الصادرات.
2. الناتج المحلي الإجمالي.
3. الأسعار.
4. التوظيف والعمالة.

5. الاستثمار.

6. الاستهلاك الحكومي.

7. الاستهلاك الخاص.

● الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي مجموعة قيمة ما تم إنتاجه في سلع وخدمات محلياً، أي داخل الحدود الجغرافية للبلد، إذن يهتم الناتج المحلي الإجمالي في مصر مثلاً بقيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة معينة على أرض الوطن بصرف النظر عن تبعية عناصر الإنتاج التي ساهمت في هذا الناتج. وبصرف النظر عن الدخول التي تولدت في الخارج لمصرين مقيمين في مصر.

معنى ذلك أن هناك دخول تولدت على أرض الوطن لكنها تعود لعناصر الإنتاج الأجنبي. كما أن هناك دخول تولدت في الخارج لعناصر الإنتاج المصرية. مثل عوائد استثمارات الأجانب في مصر أو عوائد استثمارات المصريين في الخارج أو أرباح الأجانب في مصر وأرباح المصريين من استثمارات لهم في الخارج.

مثل هذه البنود لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الناتج المحلي أما إذا تم أخذها في الاعتبار نحصل على ما يعرف بالدخل أو الناتج القومي الاجمالي.

حيث = الناتج المحلي الإجمالي.

+ صافي عوائد الملكية في الخارج.

= الناتج القومي الإجمالي.

– أهلاك الأصول

= الناتج القومي الصافي

= الدخل القومي

● خصائص النشاط الاقتصادي:

والسياحة كنشاط اقتصادي ينطوي على عدد من الخصائص هي:

(1) تشعب وتعدد مكونات النشاطات السياحية وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية – خدمته).

(2) أن مدى ملائمة المناخ السياسي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي/ درجة التقدم الاقتصادي / عدم وجود اتجاهات عائدية تجاه الأجانب... وغيرها)، من العوامل المؤثرة على الطلب وعلى المنتج السياحي محلياً ودولياً.

(3) تأثير الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والدول الأخرى، والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة الت" أثير أو الحكم فيها.

(4) أن الطلب السياحي لا يتفق فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقدرات والخدمات والتجهيزات وغيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية.

(5) ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة.

(6) أن الطلب على السياحة لا يتصف عادة بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية مـن الإشباع أو الرضا لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار الزيادة للبلد المعين.

(7) أن العـرض الـسياحي خاصة بالنسبة للمقومات التاريخية والطبيقية مثلاً يتصف بعدم المرونة خاصة في الآجل القصير.

(8) رغـم توافـر صـفة عـدم المرونة للطلـب علـى نـوع معـين مـن أنواع السياحة كالتاريخـية أو الدينـية فـإن الطلـب الـسياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح.

(9) ارتـباط الطلب السياحي على الموارد والخدمات السياحة للدولة ما بدوافع ذاتية لـدى جمهـور الـسائحين، أو بمعنـى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة كبيرة من المرونة.

(10) عـدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في الكثير من الحالات خاصة لـبعض المقـومات والمـوارد الـسياحية النادرة، وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع بديلة.

● آثار صناعة السياحة على نشاط قطاع الاقتصاد والاجتماعية في الدول:

1- الآثار أو النتائج وتشمل:

أ- نتائج وآثار ثانوية، أمثلة عليها:

- تحسين المركز الاقتصادي والتنافسي للدولة على الصعيد الدولي.
- الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

- زيادة الثقة بين الجماهير والقيادات السياسية.
- تنمية وخلق علاقات تجارية بين الدولة ودول العالم الأخرى.

ب- نتائج وآثار أولية أمثلة عليها:

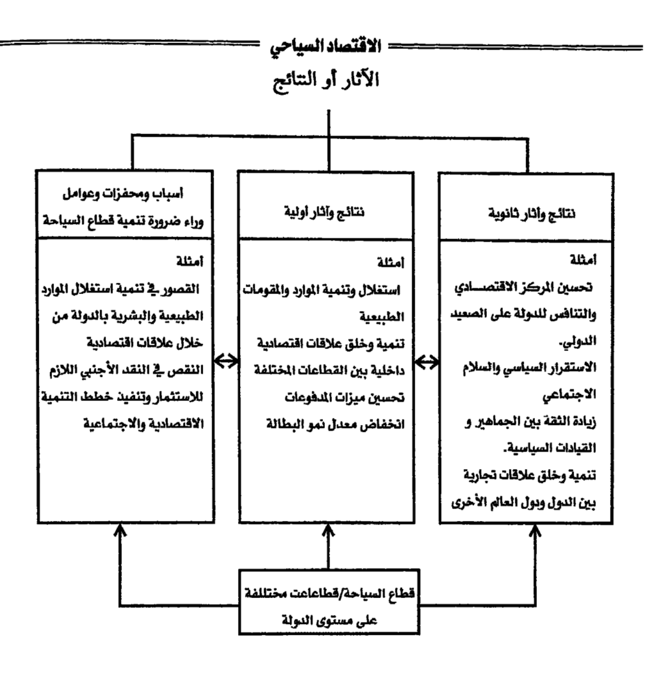
- تحسين واستغلال وتنمية الموارد والمقومات الطبيعية.
- تنمية وخلق علاقات اقتصادية داخلية بين القطاعات المختلفة.
- توفير النقد الأجنبي.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- تحسين معدل النمو للبطالة.

2- أسباب ومجهزات وعوامل وراء ضرورة التنمية لقطاع السياحة، وتشمل:

- القصور في تنمية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بالدولة من خلال العلاقات الاقتصادية الداخلية بين القطاعات المختلفة.
- النقص في النقد الأجنبي اللازم للاستثمار وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن إيضاحها بيانياً كما يأتي:

[آثار صناعة السياحة على نشاط قطاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة]



● الناتج القومي الإجمالي ومستوى النشاط السياحي:

يشمل الناتج الإجمالي ومستوى النشاط السياحي ثلاثة متغيرات منها:

- الاقتصاد الكلي.
- نموذج مبسط للاقتصاد الكلي.
- قياس الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: الاقتصاد الكلي: تشمل على جزئيين:

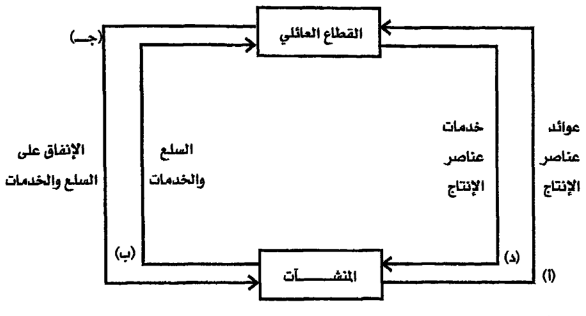
أ- الاقتصاد الجزئي ب- الاقتصاد الكلي.

(أ) **الاقتصادي الجزئي** – يهتم بسلوك الوحدة، أي السلوك المنتج الفرد أي المنشأة الواحدة أو المستهلك الفرد أو كيف يتم تحديد سعر سلعة واحدة أو خدمة معينة في سوق هذه السلعة أو الخدمة [سعر الغرفة في أحد الفنادق، ثمن وجبة الغذاء، أجهزة التليفزيون] أي أن الاهتمام هنا ينصب على كيفية تفاعل قوى الطلب والعرض لتحديد سعر في سوق معينة مثل سوق أسعار تذاكر السفر محلياً أو عالمياً.

(ب) **الاقتصاد الكلي** – والتي تكون شاملة وتتعرض لقضايا كلية، أي التي تؤثر على الاقتصاد القومي ككل، حيث يتم تجميع التصرفات الفردية لتحصل على الإنفاق الإجمالي أو الكلي مثل تجميع إنفاق الأفراد على السلع الاستهلاكية ليحتصل على الإنفاق الخاص الكلي أو الطلب الكلي.

ثانياً: نموذج مبسط للاقتصاد الكلي: سنتقصر هذه القطاعات على الأفراد أو القطاع العائلي والمنشآت أي القطاع الإنتاجي، والنموذج التالي يوضح ذلك:

(التدفق الدائري للدخل والناتج)



وهناك عدة صفقات يقيم في الاقتصاد القومي لها وهي:

(1) شراء قطاع المنشآت لخدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي أي شرائهم لخدمات العمل والأرض ورأس المال والتنظيم.

(2) تحدث بعد أن يتم الإنتاج، حيث تتدفق السلع والخدمات من قطاع المنشآت إلى القطاع العائلي وفي المقابل تتدفق أثمان هذه المنتجات من القطاع العائلي إلى قطاع المنشآت.

ثالثاً: قياس الناتج المحلي الإجمالي: أن الدخل المحلي قد يكون إما دخلاً أو إنفاقاً أو ناتجاً لأحد عناصر الإنتاج في بلد ما، ومن ثم فإن لدينا ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي هي:

أ- طريقة الدخل Income Method – تعتمد على تجميع الدخول المتولدة في كافة الأنشطة وهي:

- الدخل عن التوظف. (+)
- دخول في الإيجارات. (+)
- دخول في شكل أرباح. (+)
- دخول أصحاب رأس المال. (+)
- الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. (=)

يلاحظ أن هناك بعض الدخول يجب استبعادها مثل المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة قيمة الأصول، كما في حالة ارتفاع الأسعار للأسهم والسندات في السوق المالية، أو ارتفاع قيمة السيارة عند إعادة بيعها.

ب- طريقة الإنفاق Expenditure Method: ويتم فيها تجميع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات النهائية سواء تم تدولها بالداخل في شكل استهلاك أو استثمار أو في الخارج في شكل تصدير رغم عدم تداولها في الداخل. كما يتم خصم قيمة الواردات لأنها انتجت في الخارج ولا تمثل ناتج محلي أو دخل لأشخاص بالداخل. ويمكن تقدير الناتج المحلي بأسلوب الإنفاق على النحو التالي:

1- الانفاق الحكومي الاستهلاكي (+)

2- الانفاق الخاص الاستهلاكي (+)

3- الانفاق على الاستثمار (+)

4- قيمة الصادرات من السلع والخدمات (+)

5- قيمة الواردات (-)

6- الناتج المحلي بأسعار السوق (=)

7- الضرائب غير المباشرة (-)

8- الدعم (+)

9- الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج (=)

جـ- طريقة الناتج OutputMethod: يعتمد على تجميع قيمة مختلف السلع والخدمات النهائية في جميع القطاعات مع مراعاة عدم وجود ازدواج حسابي بسبب إعادة استخدام منتجات بعض القطاعات في القطاعات الأخرى، مثل إعادة استخدام القطن الخام الناتج عن نشاط الزراعة في القطاع الصناعي كمادة خامة تدخل في إنتاج الملابس الجاهزة.

● مساهمة السياحة والفندقة في الناتج القومي:

أن نشاط السياحة والفندقة يقدم خدمات منتجة في شكل خدمة سياحية أو فندقية للموظفين أو الأجانب الراغبين في خدمات الاستمتاع بوقت الفراغ. ويساهم في توليد الدخل القومي لأصحاب عناصر الإنتاج العاملين في مجال السياحة والفندقة.

ويمكن قياس أهمية أي قطاع على المستوى القومي من خلال مؤشرات:

1. مساهمة القطاع في توليد الناتج أو الدخل القومي.

2. حجم العمالة بالقطاع وأهميتها النسبية.

3. مساهمة في الصادارات وفي ميزان المدفوعات.

4. حجم الانفاق على خدمات القطاع.

وفيما يلي مساهمات قطاع السياحة في النشاط الاقتصادي:

1. الناتج المحلي الإجمالي، حيث يجب أن يتطور لمساعدة في تطور وتوليد الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة. ويجب إعطاء التركيز على قطاع السياحة والمطاعم والفنادق.
2. إضافة مساهمة نشاطات الخدمات الترفيهية والترويجية والثقافية إلى مساهمات نشاط المطاعم والفنادق والمقاهي.
3. توزيع العمالة على قطاعات النشاط الاقتصادي يجب توزيعها بشكل متوازن حتى تساهم في تطور النشاط الاقتصادي.
4. يشكل الانفاق على خدمات الترفيه والتسليه والتعليم والثقافة نسبة هامة في مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات، لكن هذه النسبة تتباين من دولة إلى أخرى.

● التضخم والسياحة والفندقة:

يقصد بالتضخم ارتفاع عام على مستوى الأسعار، أي تدهور القوى الشرائية للنقود، ويقاس التضخم عادتاً بالرقم القياسي للأسعار خاصة أسعار التجزئة في أسواق الاستهلاك وأسعار الجملة للسلع الاستهلاكية.

ويؤثر تباين معدلات التضخم بين الدول على حركة السياحة، فإذا كان التضخم في إحدى الدول أعلى منه في دولة أخرى فإنه يمكن أن يسبب تدهوراً في قدرتها التنافسية الدولية.

ومن المحتمل أن يؤثر التضخم على الشركات التي تنتج سلعاً وأدوات لأغراض وقت الفراغ خاصة في الأسواق الخارجية ويؤثر كثيراً على الدول التي تعتمد بشكل

كبير على السياحة كأحد مصادر الدخل والنقد الأجنبي. لكن ارتفاع معدل التضخم لا يؤثر كثيراً على المنشآت التي تعمل في مجال الخدمات السياحية الداخلية حيث سيكون من الصعب على العلماء أن يبحثوا عن هذه الخدمات في الخارج.

● الإجراءات التي تتخذها الحكومة في السياحة :

(1) الدخل والعمالة: تعطي معظم الحكومات اهتماماً بالسياسة وأنشطة وقت الفراغ نظراً لدورها في توفير فرص عمالة إضافية خاصة مع التقدم التكنولوجي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الوطنية والتي أدت إلى نقص الطلب على العمال في كثير من القطاعات الأخرى. أمثلة عليها:

كانت زراعة الموز تمثل نشاطاً رئيسياً في اقتصاديات دول الكاريبي وتوفر بالتالي فرصاً كبيرة للعمل ومصدراً رئيسياً للدخل والنقد الأجنبي، لكن تعرضت إلى الأسعار العالمية المتقلبة وحدث منافسة شديدة نتيجة المنافسة الشديدة من دول أمريكا اللاتينية ثم إزالة الرسوم الجمركية مع المملكة المتحدة مما هدد الإنتاج المحلي وتعرض المزارعون لمخاطر كبيرة جعلتهم يبحثون عن مصادر جديدة للدخل. وهنا ظهر دور السياحة لسد هذه الفجوة وسعت هذه الدول لجذب المزيد من السائحين الأجانب وتوفير فرص عمل للخريجين الجدد ممن يبحثون عن فرص عمل لهم.

وبالفعل استطاعت دول الكاريبي ومنها دولة كندا في زيادة حجم السياحة إليها بمعدلات مرتفعة وزاد عدد السياح، وكما وفر ذلك المزيد من فرص العمل بالفنادق والبازارات والبارات بأكثر مما كانت الزراعة ستوفر من فرص عمل.

وهناك إجراءات وسياسات يمكن للحكومة اتخاذها لتحفيز العمالة منها:

(أ) إدارة الطلب: أن أهمية الطلب الكلي أو الفعال في تحديد مستوى التوظيف أو التشغيل مهم في التشغيل. حيث يتكون الطلب الكلي على الإنفاق على الاستهلاك والاستثمارات والصادارت. حيث أن زيادة في الطلب الكلي يدفع إلى مستويات أعلى من التشغيل والناتج، ومن ثم تسعى الحكومة إلى تحفيز الزيادة في الطلب بالكلي أو أحد مكوناته ومن ثم يزيد التشغيل والناتج. مثل زيادة على الطلب الكلي للحوافز الضريبية وزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض أسعار الفائدة.

(ب) التصدير يقود التنمية: حيث أن الطلب على السلع والخدمات المحلية يزيد من الطلب الكلي ويحفز على مزيد من التشغيل والإنتاج، لذلك فإن تحفيز السياحة الأجنبية وزيادة نصيب البلد من السياحة العالمية أحد المتغيرات الأساسية في زيادة الطلب الكلي. مثل السياسات المناسبة في زيادة الإنفاق الحكومي كدولة المملكة المتحدة لزيادة الجاذبية للسياح الأجانب لقضاء إجازاتهم في المملكة، كذلك فإن انخفاض سعر الصرف الأجنبي يساعد على زيادة جاذبية السياحة وزيادة الطلب من الأجانب على خدمات وقت الفراغ والسياحة.

(ج) الأجور وظروف العمل: يجب أن يكون هناك مرونة في سوق العمل على أساس أن ارتفاع الأجور وتعقد قوانين العمل وممارسات نقابات العمال المتشددة يمكن أن يضعف من حوافز أصحاب الأعمال على خلق مزيد من الوظائف. كما أن بعض الدول تلغي الحد الأدنى للأجور تاركة الأمر لظروف سوق العمل.

(د) دعم المشروعات: تقدم بعض الحكومات دعماً ومساعدات مباشرة للمشروعات العاملة في مجال السياحة والفندقة، وذلك على أساس فرص العمل التي يتوفرها المشروعات أو جذب المشروعات إلى المناطق التي تزيد فيها البطالة. مثل ذلك: ما حدث في دول انجليزا وفرنسا على المنافسة الشديدة من خلال توفير الحوافز، حيث الغرض من ذلك هو إقامة مشاريع داخل البلد يساعد على توفير المزيد من فرص العمل وزيادة السائحين الأجانب.

(2) التضخم: كما قلنا سابقاً عنها، والتي تعد من المعوقات والعقبات أمام تدفق السياحة الأجنبية إلى داخل البلد نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات بالداخل مما يحد من الطلب عليها. وهناك تقسيم لأسباب أو جذور التضخم إلى مجموعتين من الأسباب هما:

أ. عوامل جذب الطلب [Demand pull].

ب. عوامل دفع التكاليف [Cost – Push].

(أ) عوامل الجذب الطلب تجد تفسيراً للتضخم في زيادة حجم الطلب الكلي عن المعروض الكلي من السلع والخدمات ثم تربط زيادة الطلب بالارتفاع الكبير في المعروض النقدي إلى حد اعتبار التضخم ظاهرة نقدية وتعريفه على أساس أنه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية محدودة من السلع والخدمات وبهذا يرتفع الأسعار تحت ضغط الطلب بل قد ترتفع الأجور بسبب زيادة الطلب عليها حتى تصبح نادرة ومن ثم يدخل الاقتصاد في سلسلة من ارتفاع الأجور.

(ب) ارتفاع عناصر التكاليف ومن أهمها عناصر التكاليف التي قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع ما أشرنا إليه حالاً من لولب الأجور والأسعار، حيث ترتفع

الأجور بسبب ما في مجال معين أو منطقة معينة فتدفع بالأجور إلى الارتفاع في مختلف المجالات وعندها يسعى المنتجون ورجال الأعمال إلى تغطية هذه الزيادة في الأجور غير المصاحبة بارتفاع في الإنتاجية وذلك من خلال الارتفاع في الأسعار.

أسباب التضخم:

(1) زيادة المعروض النقدي أو زيادة الائتمان المقدم للأفراد بغرض الاستهلاك مما يدفع بالطلب إلى الارتفاع.

(2) زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات تنعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات في السوق.

(3) العوامل النفسية والتوقعات دوراً أساسياً في استمرار التضخم وتزايده.

أسباب مواجهة التضخم:

(1) تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الضرائب، هذا يقلل من الطلب للقطاع العائلي.

(2) تخفيض الانفاق الحكومي يساعد على كبح الطلب الكلي.

(3) تعمل السياسة النقدية على تقليل المعروض النقدي وتخفيض حجم الائتمان خاصة للمستهلكين.

(4) يقوم سعر الصرف بدور مرحلي في مواجهة التضخم عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية.

(5) تثبيت الأجور لفترة زمنية معينة يحد من ارتفاع التكاليف ويساعد على تخفيض الأسعار في النهاية.

مثال على ذلك: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، ويمكن إيضاحها كما في الجدول التالي:

البيـــــان	القيمـــــة
1- المطاعم والمقاهي والفنادق	1993.1
2- التجارة والمطاعم والفنادق الحكومية	191.5
3- الخدمات الترفيهية والترويجية والثقافية	746.2
4- الخدمات الاجتماعية والترفيهية إلى لا تهدف للربح	305.7
5- المجموع	3236.5
6- الناتج المحلي الإجمالي	148356.4
7- نسبة 5-6٪	3.8

الفصل السادس

النمو الاقتصادي في قطاع السياحة والفندقة

الفصل السادس

النمو الاقتصادي في قطاع السياحة والفندقة

تمهيد:

تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك لدور هذه النمو في تطور أنشطة السياحة والفندقة لزيادة الاقتصاد القومي وزيادة العرض للتوظيف، وبالتالي الوصول إلى المستوى المطلوب.

سنقوم في هذا الفصل بعرض لدور نشاط السياحة في النمو الاقتصادي، من خلال تقديم ملخص عن فهم النمو الاقتصادي ودور القطاع السياحي في النمو بالدول المتقدمة ودوره في عملية التنمية بالدول النامية.

● مفهوم النمو الاقتصادي:

هو الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويظهر هنا ثلاث عناصر أساسية في هذا التعريف وهي:

(أ) التغير في الناتج أو الدخل القومي باعتباره المضمون الأساسي للنمو ذاته.

(ب) استبعاد أثر التغير في الأسعار أي تقدير الناتج القومي بالقيمة الحقيقية أي بالأسعار الثابتة حتى يمكن تقدير معدل النمو الحقيقي.

(ج) مقياس النمو الاقتصادي يتعلق بمتوسط دخل الفرد، أي نصيب الفرد من الناتج أو الدخل وهو ما يعرف بـ[Percapita income]

ويتطلب قياسه تقدير حجم السكان حيث أن متوسط نصيب الفرد عبارة عن حاصل قسمة الناتج على السكان.

ولا شك أن معدل النمو الاقتصادي كمحصلة لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يعكس هذين المتغيرين الرئيسين وهما:

(1) النمو في الناتج القومي ذاته.

(2) نمو السكان.

مثلاً: حققت دولة الصين معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية بلغت 7٪ عام (1992) بسبب كل من النمو المرتفع في الناتج القومي والانخفاض الكبير في معدل النمو السكاني.

● أسباب النمو الاقتصادي:

أن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع. بمعنى آخر أن النمو يحدث نتيجة لزيادة كمية أو نوعية عناصر الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية فزيادة الأرض الزراعية تزيد الناتج الزراعي كما أن تحسن وسائل الإنتاج ورفع الإنتاجية تزيد الإنتاج، كذلك فإن زيادة رأس المال (الآلات والمعدات) في الصناعة مثلاً تزيد من الناتج الصناعي، حيث يساعد أيضاً إلى تحسين في التكنولوجيا المستخدمة تزيد من الإنتاج في الصناعة وغيرها من القطاعات، ويمكن القول أن النمو الاقتصادي يناقش من خلال تناول عناصر الإنتاج التقليدية وهي:

(1) الأرض.

(2) العمل.

(3) رأس المال.

(4) التكنولوجيا.

أولاً: الأرض:

أن جودة ونوعية الأرض تتباين عن بعضها من حيث المساحة الأرضية المتاحة، ويقصد بالأرض كافة الموارد الطبيعية مثل خصوبة التربة وموارد المياه، والمعادن. وفي قطاع السياحة لتشمل المناخ السائد والبيئة أو المناظر الطبيعية والشواطئ والسواحل وكلها تدخل في عداد الموارد الطبيعية في قطاع السياحة.

وعلى قدر ما يتوفر للدولة من موارد طبيعية لقطاع السياحة وعلى قدر استغلالها لتلك العناصر أو الميزات النسبية بقدر ما يتحقق نمو القطاع، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن نجاح صناعة السياحة في فرنسا تعتمد أساساً العناصر الطبيعية والريف الفرنسي في أكثر المناطق جاذبية، كذلك فإن هناك موارد طبيعية تمتاز بها بعض الدول على وجه التحديد مثل:

- الولايات المتحدة: شلالات نياجرا، وادي الموت.
- الكاريبي: تمتاز بالمناخ ولديها أيضاً Coral Reef.
- جامبيا: الملاعب الفسيحة.
- مصر : الآثار التاريخية والمناخ والشواطئ.

ثانياً: العمل:

تعتمد مساهمة عناصر العمل في أي عملية إنتاجية على كل من مقدار المتاح من القوى العاملة ونوعيتها، لكن أهمية مقدار أو حجم قوة العمل تعتمد أساساً على

علاقاتها بمدى وفرة العناصر الأخرى خاصة الأرض ورأس المال. أن معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحالي لديها وفرة من عنصر العمل، الأمر الذي قد يشير في بعض الحالات إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل خاصة في الدول النامية وفي قطاع الزراعة على وجه التحديد، لكن وفرة عنصر العمل ليست شراً حرفاً فبعض الدول النامية تأخذها كمصدر قوة.

كما أن في آسيا وفرة لعنصر العمل تؤدي إلى انخفاض الأجور ومن خلال التدريب والاهتمام بالتعليم ورفع المستوى المادي أمكن رفع الإنتاجية بشكل كبير عند مستوى منخفض من الأجور، وبالتالي شكل ذلك قوة دافعة كبيرة لمزيد من الإنتاج عند أسعار منخفضة.

أن نوعية عنصر العمل ورفع كفاءته ومهاراته تعد عنصراً هاماً للغاية في دفع عملية النمو من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب والتأهيل بما يرفع من إنتاجية العامل وتساعد بالتالي على دفع عملية النمو وتحقيق زيادة في الأجور وتحسين مستوى المعيشة.

مثلاً: حققت دول جنوب شرق أسيا تطوراً كبيراً في مجال الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب. حتى أن بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا والمملكة المتحدة تجد نفسها الآن في موضع تحدي كبير من دول أسيا.

أما فيما يتعلق بمجالات التعليم والتدريب لأغراض السياحة والفندقية فقد كان هناك اهتمام تاريخي في بعض الدول مثلاً بهذا الجانب من خلال الخبرات المتراكمة لدى العاملين في مجال الآثار والإرشاد السياحي خاصة. لكن الدولة بدأت تهتم حديثاً بالتأهيل العلمي للعاملين في مجال السياحة والفندقة من خلال إنشاء المعاهد والكليات المتخصصة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على إنشاء معاهد متخصصة

في السياحة والفندقة. والنقطة المهمة في ختام أهمية عنصر العمل أن مجرد الاختلاف والتباين بين ثقافات السكان وعاداتهم وتاريخهم يمثل في حد ذاته أهم عناصر الجذب السياحي.

ثالثاً: رأس المال:

يعتبر هذا مهم في المفهوم الاقتصادي كأحد عناصر الإنتاج، حيث إنه ليس المبالغ النقدية هذه يعرف برأس المال النقدي أو السائل وهو ليس عنصر الإنتاج ولا يسهم فيه، إنما عنصر رأس المال هو: الآلات والمعدات والأجهزة والتجهيزات. أي كل ما هو مادي ويساهم في الإنتاج أو في توفير الخدمة (عدا الأرض) فعندما يقرر صاحب الفندق إجراء توسعات أو تحسينات فإنه يستثمر مقداراً من المال في شراء أرض أو مباني أو آلات وتجهيزات وغيرها.

تعتبر عنصر رأس المال عنصراً أساسياً في إقامة الموانئ والمطارات والطرق السريعة والتي تزيد من إمكانية إقامة المشروعات السياحية على الشواطئ وفي مناطق الجذب السياحي وهي تمثل الميراث الثقافي والحضاري من خلال نتاج استثمارات أجيال سابقة والتي أصبحت الآن مصدراً للجذب السياحي وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها:

- الصين يوجد السور العظيم والمدنية المقدسة.
- فرنسا وإيطاليا تشكل البيئة التاريخية بعداً أساسياً في الجذب السياحي التي تتمتع به.
- مصر هناك كنوز من الآثار تعد مصدراً للجذب السياحي لا يتوفر لغيرها من دول العالم بأهراماتها ومعابدها الفرعونية.

- الأردن يوجد آثار لا تعد ولا تحصى وتعد أيضاً مصدراً للجذب السياحي، ومنها البتراء والتي تم اختيارها حالياً لأحد عجائب الدنيا السبعة الجديدة، والعقبة والبحر الميت وجرش وأم قيس وغيرها.

رابعاً: التكنولوجيا:

أصبحت موضع مهم في اكتشافات علمية وطرق وفنون الإنتاج كأحد مصادر النمو وضمن عناصر الإنتاج بجانب العمل والأرض ورأس المال، حيث يؤدي إلى تحسين في التكنولوجيا إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية لكل العناصر، وتخفيض التكاليف وعن طريق تقديم منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة في الأسواق. ويعد توفر التكنولوجيا مصدراً أساسياً للنمو في مجال الخدمات السياحية من خلال المنتجات المتطورة في وسائل الترفيه والترويج مثل أجهزة الفيديو والاستيرو (CDs) وأجهزة الكمبيوتر الشخصية والألعاب الإلكترونية.

لهذا الحكومة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال سياساتها التعويضية بمعنى أن اتجاه الاقتصاد للركود والكساد يفرض على الحكومة مزيداً من الانفاق لزيادة الطلب الكلي ورفع الاقتصادي من الكساد وتجنب البطالة.

من خلال اقتصاد السوق فإن هناك ظروف تحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهي:

(1) أن تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي يعد مزاحمة للقطاع الخاص على الموارد الاقتصادية المحددة.

(2) أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها لأنه يقيم حساباته في ذلك على مبادئ التكلفة والمنفعة ودافعه في ذلك تعظيم الربح.

(3) تزايد تدخل الدولة سيقتضي فرض مزيداً من الضرائب والتي تشكل بطبيعتها عبئاً وتقلل من حوافز الإنتاج وتسيء تخصيص الموارد.

● ترشيد النمو:

النمو يعني ببساطة إتاحة المزيد من السلع والخدمات أمام السكان، وهذا يعني قدراً أكبر من فرص الاستمتاع وزيادة وقت الفراغ.

وزيادة فرص العمل والتوظيف ومزيداً من الدخول وضرائب أقل، وانفاق حكومي أكبر على الخدمات العامة.

لكن السؤال الموجود هو حول مدى الاستفادة من ثمار النمو وتوزيعه بين أفراد المجتمع مطروحاً؟

في الدول النامية أن ثمار ونتاج النمو الاقتصادي تكون كبيرة في المراحل الأولى وتسفر عن تغييرات اقتصادية واجتماعية مصاحبة للرخاء المادي. وفي ناحية أخرى يلاحظ أن توزيع ثمار التنمية يتسم بعدم العدالة في المراحل الأولى، وهو ما يلاحظ من تركز الدخول والثروة لدى الفئات التي تمتلك الأرض والعقارات أو تزيد المنشآت الفندقية بينما يعاني غيرها مما لا يملكون، وقد كانت عدم العدالة في توزيع ثمار التنمية في الدول الآسيوية مثل أندونيسيا وكوريا وتايوان أحد الأسباب وراء الأزمة المالية الأخيرة في منتصف (1997) والتي استمرت حتى الآن واسفرت عن تطورات اقتصادية وسياسي هامة في دول أندونيسيا حيث أدت إلى سقوط حكم سوهارتو الذي استمر لأكثر من (32) عاماً متصلة.

● تطورات السياحة في بعض دول العالم:

أولاً: تطورات السياحة في بعض دول أوروبا:

(1) إسبانيا: ساهمت السياحة بدور رئيسي في رفع متوسط دخل الفرد في أسبانيا إلى مستوى نظرائها في الاتحاد الأوروبي، ففي عام 1995 بلغت الدخول المقدرة إلى (13580) دولاراً وانضمت بذلك إلى الدول المرتفعة للدخول متفوقة على البرتغال.

وهذا وقد ساعد على فاعلية دور السياحة في التقدم الاقتصادي باسبانيا الجهود المختلفة التي بذلت في سبيل جذب أعداد أكبر من السياح والتي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وزاد عددهم من (2.5) مليون عام (1955) إلى (53.5) مليون عام (1991)، وحقق ميزان المدفوعات الخاص بالسياحة فائضاً مستمراً حتى عام (2007) والتي وصلت إسبانيا إلى المرتبة الأولى في العالم في النمو الاقتصادي السياحي.

ساعد تمتع اسبانيا بالعديد من عوامل الجذب السياحي بشكل خطوات نحو نمو صناعة السياحة واسهاماتها في الاقتصاد الوطني من ذلك:

(1) العوامل الموارد الطبيعية خاصة سواحلها الممتدة وشواطئ مثالية.

(2) مناخ مناسب فيها يساعد على جذب سياحي.

(3) سهولة الوصول إلى إسبانيا من خلال توفر المطارات والموانئ والطرق السريعة على مستوى عالي من الكفاءة.

هناك في إسبانيا يوجد وزارة متخصصة بالسياحة إضافة إلى عدة وزارات ذات العلاقة والتي تهتم بمتطلبات دفع النشاط السياحي وتشجيع مثل وزارة النقل

والاتـصالات. وتقـوم الحكومة بإنشاء برامج استثمارية في مجالات السياحة التي يفرق عـنها القطـاع الخـاص مـن خـلال إقامة سلسلة من الفنادق تعتمد أساساً على المباني التاريخية ذات العلاقـة. ومـا تقدمـه الحكـومة مـن دعم مباشر لقطاع السياحة والبنية الأساسية اللازمة والتحسينات المستمرة للمنتجات.

ولكن هناك مصاعب يجب الإشارة إليها في السياحة في إسبانيا منها:

(1) اعـتماد جانـب كبير من النشاط السياحي على مدى الرواج في الاقتصاد العالمي وخاصـة الـنمو في دول أوروبـا الرئيـسية مـثل دول (ألمانـيا/ فرنـسا/ المملكـة المتحدة) والتي يشكل زوارها الجانب الأكبر في السياحة في إسبانيا.

(2) انتشار ظاهرة الكساد في دول [ألمانيا/ فرنسا/ المملكة المتحدة] في الثمانيات وأول التسعينات إلى تراجع مساهمات السياحة في إسبانيا بشكل ملحوظ.

(3) تدني مستوى العمالة بها من حيث المهارة لجانب كبير منها.

(4) موسمية النشاط أدى إلى خلق مشكلة البطالة الموسمية.

(5) أدى الـتطور الـسريع في مجـالات الـسياحة في الـستينات والسبعينات الآثار بيئة سيئة هددت الازدهار المستمر في بعض المنتجعات نفسها.

2- فرنـسا: تمـثل أنـشطة السياحة عنصراً حيوياً في الاقتصاد الغربي، وفرنسا تعد من أهـم محطات السياحة العالمية، وتحقق من وراء ذلك فائضاً في المعاملات الخارجية (ميزان المدفوعات) حيـث بلغـت (12.5) مليـار دولاراً عام (1993)، ويبلـغ عـدد الزائـرين (63.4) مليون في نفس العام، وتتميز فرنـسا بأنها ليست فقط محطة ومزاراً للأجانب ومكاناً للاستمتاع بوقت الفـراغ من قبل الأجانب وإنما أيضاً محطة لمواطنيهـا، حيـث أن حـوالي

(70٪) من إشغالات الفنادق تنسب إلى الفرنسيين أنفسهم ويرجع أحد الأسباب الرئيسية لذلك إلى أنه في فرنسا يتحصل العمال الفرنسيون على إجازات مدفوعة الأجر لمدى (5) أسابيع كحد أدنى مما يمثل مصدراً للطلب المحلي على خدمات السياحة ووقت الفراغ والفنادق.

توفر فرنسا العديد من وسائل الترفيه وخاصة الخدمات السياحية المختلفة، كما تصدر الأدوات الرياضية خاصة أجهزة التزحلق والمعسكرات.

وتتمتع فرنسا بوسائل نقل جوية وبحرية متطورة للغاية. وهذا وقد طورت خدمات النقل البحري في منطقة (Birttany) لجذب السياحة وتطوير هذه المنطقة.

هنالك طلب مستمر على الخدمات السياحية وبهذا ساعد على تحفيز الاستثمار في مجالات السياحة والفندقة إضافة إلى تشجيع إنشاء وبنية تحتية جيدة مثل شبكة من الطرق والسكك الحديدية على مستوى عالي، حيث تم ربط باريس وليونز وليل ونانتسى ويوردكس. وتم ربط فرنسا بالمملكة المتحدة من خلال القطار السريع الذي يعبر النفق في بحر المانش.

وقامت فرنسا بإنشاء مشاريع كبيرة لدعم الحكومة في تشجيع السياحة في الأقاليم والمناطق منها:

(1) مشروع [Languedoc Roussillon] حيث تم دعم هذا المشروع بأكثر من (6) ملايين فرنك وذلك عام 1963 وشجع هذا المشروع على الكثير من الاستثمارات الخاصة في السياحة بهذا الإقليم مما أدى إلى زيادة عدد الزوار لهذه المنطقة من (500) ألف، إلى (5.5) مليون زائر في عام (2000) فما فوق، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى خلق (30) ألف فرصة عمل في الإقليم سنوياً ما بين [65-80].

(2) مشروع (Aquitaiue Scheme) والذي يشرف على تطوير المناطق السياحية في الساحل الأطلنطي جنوب [La Rochelle]

***ثانياً:* تطور السياحة في بعض دول آسيا:**

(1) **اليابان:** اعتمدت الاقتصاد اليابانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية على تصعيد الصناعات التحويلية والتوجه التصديري لهذا المنتجات، لكن هذه النهضة الصناعية شملت في الواقع مجموعة كبيرة من سلع وقت الفراغ والترفيه وساعد على نجاحها في الأسواق الخارجية، بشكل أكثر جودة مع تقديم مبتكرات وتجديد لتلك المنتجات كما شملت قائمة هذه السلع كل من:

(1) سيارات السباقات والترفيه والموتوسيكلات.

(2) دراجات التزحلق.

(3) أجهزة الاستماع مثل الفيديو والأوديو.

(4) الأدوات الرياضية.

(5) الأجهزة الموسيقية.

ثم تلقى التجربة اليابانية الضوء على جانب آخر من جوانب مساهمات قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وهو توفير طلب وحافظ على إنتاج سلع وقت الفراغ والتي تتنوع من الأدوات الرياضية البسيطة إلى الملاعب ثم الأجهزة الموسيقية والألعاب الأخرى المسلية حتى تصل إلى الدراجات والموتوسيكلات وسيارات السباق.

واستثمرت اليابان في مشروعات وقت الفراغ وقامت الحكومة بتشجيع عن طريقة الاعفاءات الضريبية ودعم المرافق العامة والبنية الأساسية اللازمة لمشروعات السياحة والترويج والمنتجعات وصدر بذلك قانون خاص عام (Comprehensive Resort Region Provision act).(1987)

وكان الهدف من ذلك هو خلق نوع من التوازن الاقتصادي لتشجيع الاستثمار في خدمات تحفز على مزيد من الطلب المحلي على هذه الخدمات وتساعد على تطوير الأقاليم الريفية، وشملت هذه المشروعات ملاعب الجولف ومتطلبات التزحلق والملاحة والشراع وأماكن وحدائق للتسلية إضافة إلى الفنادق والمطاعم السياحية والبنية الأساسية المختلفة.

كما أقامت تسهيلات لجذب السياحة الداخلية وإضافة سلع وخدمات والعديد من المجالات الترفيهية والحدائق العامة والملاعب المتخصصة. وكما شهدت السنوات الأخيرة وتحت ضغوط محلية وعالمية توسعاً كبيراً في طلب اليابانيين على السياحة في الخارج. وذلك تحت ضغط الفائض التجاري الضخم الذي تحققه الاقتصاد الياباني تجاه معظم دول العالم. وقد أصبحت اليابان تحقق أكبر عجز في ميزان المدفوعات السياحية على مستوى العالم حيث ينفق اليابانيون في السياحة الخارجية بما يزيد عن متحصلاتهم بنحو (20.5) مليار دولار عام 1991، وقد تضاعف هذا المبلغ في عام 2006 إلى الضعف.

والآن اليابان تحتل مركزاً جذب سياحي هائل في السياحة الخارجية بسبب تعدد الملاعب الجولف الذي وصل إلى 20 ملعباً والاهتمام بالمرافق العامة والبنية الأساسية في مجال السياحة.

(2) الصين: حققت الصين نهضة كبيرة في مجال النمو الاقتصادي إضافة إلى الثقل السكاني الذي أصبح يتجاوز 1.5 مليار نسمة عام (2006) ومن ثم يتوقع أن تقوم الصين بدور فعال في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي. وحققت الصين إيرادات سياحية فاقت كثيراً من نفقاتها كجزء استراتيجي لتنمية البلاد في حشد وتعبئة الإمكانات السياحية، وقد ساعد على هذا التوسع السياحي مجموعة من الأسباب منها:

(أ) ما تتبعه الصين رغم حكومتها الاشتراكية من سياسة الباب المفتوح والتي أعقبت فترة طويلة من عدم الثقة في المستثمرين الأجانب ومن وضع الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي فبذلك أصبحت أكبر دولة في العالم للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودون منازع.

(ب) أن الصين بطبيعتها وتاريخها غنية برأس المال الثقافي، أي غنية بالآثار والحضارة.

(ج) العمالة بالصين مما يجعل السياحة رخيصة نسبياً.

وقد قامت بالعديد من الاستثمارات الأجنبية لإقامة مشروعات في شكل مشروعات مشتركة، وبذلك حدثت طفرة في الفنادق التي مولت أساساً: من الخارج، كما أصبحت الصين مركزاً للشركات الكبرى تقيم فيها فروعها بل ومراكزها الرئيسية للإنتاج اعتماداً على الميزات العالمية الرخيصة من خلال انخفاض أجور العمالة، وغطت الصادرات الصناعية العديد من المشروعات الترفيهية ووقت الفراغ مثل الفيديو والأدوية واللعب والأدوات الرياضية. ومراكز الهدايا التذكارية.

ثالثاً: تطور السياحة في بعض دول إفريقيا:

مصر: تؤكد تجربة خان الخليلي في مصر على أهمية هذه المنتجات والمشغولات الجلدية والنحاسية والرخامية والتي تحتل هدايا بسيطة لكنها تحققت مكاسب كبيرة وفرص عمل للعاملين في هذه المجالات. لذلك فإن الاهتمام بهذا السلع ورفع إنتاجية العاملين بها وتخفيض تكلفتها سوف يفتح المجال أمام إمكانية تصديرها للخارج، فالمنتجات السياحية لوجدها فحسب للأجانب أثناء زيارتهم للبلد الذي تنتج هذه السلع ولكنها يمكن أن تباع لهم في شكل صادرات في بلادهم الأصلية أي لمن لم يأتي منهم كسائح.

كينيا: تمثل السياحة أهمية خاصة في الاقتصادي الكيني، وترتكز صناعة السياحة في كينيا على الشواطئ والسفاري ويأتي لها السياح أساساً من ألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا وإيطاليا.

وفي عام (1988) كانت السياحة أهم مصادر النقد الأجنبي وشكلت نحو (27٪) من حصيلة الصادرات الكينية بالمقارنة بحوالي (26٪) للبن و(20٪) للشاي. وبالتالي فإن السياحة تمثل الآن السبيل الوحيد لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الأساسي على السلع الأولية مثل البن والشاي والتي تتعرض أسعارها للتقلبات في الأسواق الدولية.

كما ساعد زيادة مكاسب كينيا في السياحة من خلال استخدام السائحين لشركات طيران أجنبية والاعتماد على وكالات سفر وسياحة أجنبية يتحصلون على جانب كبير من العوائد وبالتالي يقتصر نصيب كينيا على وسائل النقل الداخلي والفنادق.

كما تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفر الخبرات والمهارات النادرة ومنافذ أوسع للأسواق العالمية ومصدراً لنقل التكنولوجيا.

رابعاً: تطور السياحة في الدول النامية:

يختلف الوضع في الدول النامية أو الأقل دخلاً ونمواً عن الدول المتقدمة التي تحظى باقتصادات أكثر نضجاً وتطوراً وتتمكن من أدوات التقدم والتكنولوجيا العالمية والإنتاجية المرتفعة لعناصر الإنتاج.

ورغم أن أهم ما يفرق الدول المتقدمة عن الدول النامية يتمثل في أن الأول تملك قطاعاً صناعياً متقدماً يقود التنمية ورغم أنه لا خلاف على أن التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية وأنه القطاع الرئيسي المؤهل لقيادة التنمية بما يتمتع به من المميزات. إلا أن قطاع السياحة يظل أحد القطاعات التي يمكن أن تدعم عملية التنمية خاصة بالدول التي تتمتع ببعض المميزات النسبية أو التنافسية. فالتنمية ليست تصنيعاً فحسب لكنها في النهاية تنويع لمجالات النشاط الاقتصادي.

الفصل السابع

الأهمية الاقتصادية وعلاقته بالتنوع البيولوجي

الفصل السابع

الأهمية الاقتصادية للسياحة وعلاقته بالتنوع البيولوجي

● دور السياحة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية:

أن الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي هو أحد الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ولأغراض الاتفاقية، تعني عبارة "الاستعمال المستدام" استعمال مكونات التنوع البيولوجي بطريقة وعلى وتيرة لا تؤديان إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل، مما يبقي على مقدرة هذا التنوع على الوفاء باحتياجات وتطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلة. ويتمشى تعريف الاستعمال المستدام هذا مع مفهوم التنمية المستدامة كما جاء في مبادئ ريو وجدول أعمال القرن الـ 21، حيث جاء فيهما أن "التنمية المستدامة" تفي باحتياجات وتطلعات الأجيال الحاضرة دون الأضرار بمقدرة الوفاء بحاجات الأجيال القادمة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية العالمية. ويرتكز مفهوم الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي والمادة 6 الخاصة بالتدابير العامة للحفظ و للاستعمال المستدام من موادّ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

● الأهمية الاقتصادية للسياحة:

أن السياحة هي من أسرع الصناعات العالمية نمواً كما أنها المصدر الرئيسي لما تكسبه كثير من البلدان النامية من العملات الأجنبية. وقد نمت إيرادات السياحة

الدولـية بمعدل سنوي يبلغ 9٪ في المتوسط خلال فترة السنوات العشر من 1988 إلى 1997، ويلغت 443 $ مليار دولار في 1997. وقد زادت مرات وصول السائحين علـى الـنطاق العالمي بمقـدار 5 ٪ سـنوياً في المتوسـط في المـدة نفـسها، ووفقا لمنظمة الـسياحة العالمية بلغت إيرادات السياحة ما يزيد قليلاً عن 8 ٪ من مجموع الصادرات العالمية من السلع، وما يكاد يبلغ 35 ٪ من مجموع الصادرات العالمية من الخدمات في 1997. ومفـردات كـشف حـسابات الـسفر تبين أن البلدان المصنعة في مجموعها هي المـستوردة الـصافية لتلك الخدمات، بينما البلدان النامية في مجموعها قد تزايد فائضها. وقد اتسع باستمرار فائض هذه الفئة الأخيرة من البلدان فارتفع من 6ر4 مليار دولار في 1980 إلى 9ر65 مليار دولار في 1996، مما عـوض أكثـر مـن ثلثي العجـز في حـساباتها الجاريـة عـام 1996. وأرتفـع الفـائض الـسفري باستمرار في جميع المناطق النامـية خـلال العقـد الـزمني الأخـير. وسجلت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية عجـزاً قـدرة 5ر3 مليار دولار في 1995، انقلب إلى فائض يبلغ 5ر1 مليار دولار في 1996.

مـن وجهـة نظر الإنتاج تسهم السياحة بحوالي 5ر1 في المئة من الناتج الإجمالي العالمي. كمـا أن الـسياحة هـي مصدر رئيسي للعمالة حيث أن قطاع الإيواء الفندقي وحـده يـستخدم حوالـي 3ر11 مليون فرد على النطاق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك فأن السياحة القائمة على أساس البيئة الطبيعية هي قطاع حيوي ومتنـــام في وفي عدد من البلدان النامية تجاوزت السياحة فعلاً عائد المحاصيل الزراعية المدرّة للمال، أو عائد الاستخراج المعدني، وأصبحت بذلك المصدر الرئيسي للإيراداتها الوطنية.

● السياحة والبيئة:

إن الوقع العالمي للسياحة على الأصعدة الاجتماعي والاقتصادي والبيئي هو وقع هائل وشديد التعقيد. وحيث أن نسبة مئوية عالية من السياحة تنطوي على زيارات للمواقع المتميزة من الناحتين الطبيعية والثقافية، مما يولد مبالغ إيراديه كبيرة، فمن الواضح أنه توجد فرص كبيرة للاستثمار في الحفاظ على الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تبذل جهود للتقليل ما أمكن من الآثار المناوئة لصناعة السياحة على التنوع البيولوجي.

تدل الملاحظة التاريخية على أن التنظيم الذاتي لصناعة السياحة من أجل الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية لم يكن ناجحاً ألا في أحوال نادرة. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل. فأولا هناك كثير من المشغلين الفرديين قد يؤدي وجودهم إلى النظر إلى الظروف المحلية البيئية كنوع من الموارد ذات الملكية المشتركة. ولن يكون من مصلحة أي مشغل فردي أن يقوم باستثمار أكثر من منافسيه في الحفاظ على المقاييس البيئية العامة في المنتجع السياحي وعلى النحو نفسه، من المرجح أن يقوم المشغلون بـ "تصدير" آثارهم البيئية المناوئة، مثل النفايات والمياه المستهلكة والمجاري إلى أجزاء من المجال المحيط الذي لا يحتمل أن يزوره السائحون. ويبلغ ذلك شكله الأقصى في ما يسمي "السياحة المنحصرة" حيث يستطيع السائحون أن يبقوا طول مدة مكوثهم في بيئة محافظ عليها اصطناعياً، معزولة عن الإنحاء المحيطة بها.

وفي المقام الثاني تعمل السياحة الدولية في سوق يتزايد طابعة العالمي، ولكل من المستثمرين والسائحين فيه خيار متزايد من الوجهات التي يتجهون إليها. والواقع أن السعي إلى مجالات وخبرات جديدة ومبتكرة هو من المحركات الرئيسية التي تدفع دورة حياة السياحة، وبالإضافة إلى ذلك فأن كثيراً من صناعة السياحة تتحكم فيه مصالح

مالية موجودة خارج الجهات التي يقصد إليها السياح. وعندما تبدأ الظروف البيئية في التدهور في موقع معين، يرجح أن يقوم المشغلون بالانتقال إلى مواقع بديلة بدلا من استثمار أموالهم في تحسين تلك الظروف.

وأخيراً فأن سوق السياحة العالمي يتميز بتنافس شرس ويعمل كثيرا منه بهوامش ربح قليل. ولذا فأن المشغلين كثيراً ما يحجمون إلى أبعد حد عن امتصاص أية تكاليف إضافية مرتبطة بتحسين الظروف البيئية وبدلا من ذلك سيجدون في كثير من الأحوال مصلحة اقتصادية في نقل مجال عملهم إلى موقع أخر بدلا من مواجهة تلك التكاليف.

● الآثار المحتملة للسياحة على التنوع البيولوجي:

عند النظر في دور السياحة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية وتنوعها، من المهم أن تؤخذ تماماً في الحسبان الآثار المناوئة المحتملة للسياحة. أن هذه الآثار تنقسم بصفة عامة إلى آثار بيئية وآثار اجتماعية،اقتصادية، والفئة الأخيرة هي عادة الآثار التي تفرض على المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين. وعلى الرغم من أن هذه الآثار على الموارد البيولوجية قد يكون تقديرها الكمي وتحليلها بصفة منتظمة أمراً أقل سهولة الاّ أنها قد تكون على الأقل على نفس القدر من الأهمية، أن لم تكن تزيد أهمية، بالقياس إلى الآثار البيئية على المدى الطويل، والقسم هذا يعالج الآثار المناوئة المحتملة على البيئية، بينما يعالج القسم الآخر الآثار الاجتماعية – الاقتصادية المحتملة.

على الرغم من الآثار السلبية المحتملة، ونظراً لأن السياحة تولد نسبة كبيرة من الدخل، وأن نسبة مئوية متزايدة من السياحة ترتكز إلى الظروف الطبيعية، فأن السياحة تمثل إمكانية هامة لجني مكاسب فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات ذلك التنوع. ويعالج القسم هذا المكاسب المحتملة للسياحة، من

ملموسة وغير ملموسة. ومن ضمن المكاسب الملموسة توجد الإيرادات المباشرة الناشئة عن الرسوم والضرائب التي يولدها استخدام الموارد البيولوجية. ويمكن أن تستعمل هذه الإيرادات لحفظ المجالات الطبيعية ولإسهام السياحة في التنمية الاقتصادية، بما في ذلك آثار الارتباط بقطاعات أخرى وبإنشاء فرص عمل. أما المكاسب غير الملموسة فهي تشمل تثقيف المجتمعات المحلية وكذلك تثقيف السائحين أنفسهم واحتمال استخدام السياحة كعامل تأثير سياسي، ومنها ما يلي:

أولاً: الآثار البيئية:

(1) استخدام الأرض والموارد: الاستخدام المباشر للموارد الطبيعية، من متجددة و غير متجددة، في توفير مرافق السياحة هو من أهم الآثار المباشرة للسياحة في مجال معين. ومثل هذا الاستخدام قد يكون لمرة واحدة أو قد يكون ترداديا. وأهم تلك الآثار هي: (1) استخدام الأرض للإيواء وتوفير البنيات الأساسية الأخرى، بما في ذلك الطرق. (2) استخدام مواد البناء. ويؤدي التنافس الشديد في استخدام الأرض بين السياحة والقطاعات الأخرى إلى رفع الأسعار، مما يزيد من الضغوط على الأراضي الزراعية مثلاً. واختيار الموقع هو أيضا عامل هام. وكثيراً ما تكون المواقع المفضلة لما فيها من عوامل الجذب المتمثلة في المناظر الطبيعية، مثل الشواطئ الرملية والبحيرات وشواطئ الأنهر وقمم الجبال وسفوحها، كثيراً ما تكون مناطق انتقالية، تتميز في المعتاد بوجود أنظمة ايكولوجية ثرية بالأنواع المختلفة. ونتيجة لتشييد المباني في هذه المناطق كثيراً ما يحدث تدمير لتلك المناطق أو أضرار جسيم بها. وتدهور الغابات واستعمال الأرض استعمالا مكثفاً أو على نحو غير مستدام يحدثان كذلك تآكلا وضياعاً للتنوع البيولوجي. ويسبب الافتقار إلى مواقع أكثر ملاءمة لتشييد المباني وغيرها

من البنيات الأساسية، كثيراً ما يتم صرف المياه من المناطق الساحلية الرطبة وملوثا بالتراب. وتشيد أحواض المراكب الصغيرة في بعض المواقع يمكن أيضا أن يؤثر في الأنظمة الايكولوجية، بل وفي الجرف المرجانية الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك فأن مواد البناء كثيراً ما تستخرج بطريقة لا يمكن استدامتها من الأنظمة الايكولوجية. والإفراط في استخدام الرمال الناعمة على السواحل، والأحجار الجيرية الجرفية والأخشاب يمكن أن يؤدي إلى تآكل خطير. وبالإضافة إلى ذلك فأن أيجاد الظروف الطيبة للسائحين قد يستتبع في أحوال كثير أشكالا مختلفة من التلاعب البيئي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على الموارد البيولوجية.

(2)الآثار على النبات: يمكن للدوس والسواقة خارج الطرق المعدة لها أن يؤديا إلى آثار مباشرة على التكون النباتي من حيث الأنواع المختلفة في الطبقة السطحية للأرض. وقيام هواة جمع النبات بطريقة غير عابئة بقطع النبات واقتلاعها وقطف الزهور أحياناً قد يؤدي ذلك إلى فقدان بعض الأنواع. ومرور المركبات السياحية، خصوصاً في الطرق الرائجة وبأعداد كبيرة له أيضا آثار مناوئة على النبات، تؤدي إلى فقدان الغطاء النباتي. وإضافة إلى ذلك فأن ايراء النيران للتدفئة وغيرها قد يسبب حرائق في الغابات إذا ما حدث بغير عناية كما أن اختيار مواقع لتشيد مرافق قد يؤثر أيضا في الأنماط الزراعية وفي تنوع الأنواع.

(3)الآثار على الحياة الآبدة (Wildlife): أن السياحة المعتمدة على الحياة الآبدة وعلى مكونات طبيعية أخرى قد يكون لها عدد من الآثار المباشرة على الموارد الطبيعية. وتختلف جسامة هذه الآثار ولم يجر تقييمها كميا ألا نادراً في أحوال معينة. والآثار الفعلية أو المحتملة تشمل ما يلي: (1) الأضرار الناشئة عن الأنشطة السياحة والمعدات السياحة. (2) زيادة خطر انتشار عوامل الإمراض

من البشر والحيوانات الأليفة المرافقة لهم إلى الأنواع الآبدة. (3) زيادة خطر إدخال أنواع أجنبية. (4) أحداث اضطراب في الأوابد، مما يؤدى إلى تغير ضار في المسلك المعتاد ومن المحتمل أن يؤثر في نسبة الوفيات وفي نجاح التناسل.(5) تغيرات في مساوئ الحياة الآبدة. (6) استهلاك السياح للحياة الآبدة.

(4) ومن الآثار المباشرة للسياحة المتخصصة على الحياة الآبدة تضاؤل الأعداد المحلية لبعض الأنواع من جراء الصيد وإطلاق النار. أما الغواصون غير المدربين والقائمون بتشغيل الرحلات السياحة يمكن أن يسببوا أضراراً كبيرة بالجرف المرجانية، من جراء الدوس وإرساء السفن. أن السائحون ووسائل النقل السياحية قد تزيد من مخاطر إدخال أنواع أجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فأن طريقة التواجد البشرى وشدة هذا التواجد قد تؤديان إلى إضطراب في مسلك الحيوانات، ومن أسباب ذلك بصفة خاصة الضوضاء الناشئة عن أجهزة المذياع ومحركات المراكب ومحركات السيارات والطائرات. وحتى بدون هذه الضوضاء فأن بعض الطيور المائية قد تنزعج بوجود القوارب ومراكب التجديف. وأنشطة التشييد المتعلقة بالسياحة يمكن أن تؤدى إلى تغيير جسيم في موائل الحياة الآبدة وفي الأنظمة الايكولوجية. يضاف إلى ذلك أن استهلاك السياح للحياة الآبدة قد يؤثر في أعداد الأوابد المحلية وفي مصائد الأسماك المحلية وكذلك في المقادير التي يتاح للسكان المحليين استهلاكه. أما صناعة الأدوات التذكارية التي تعتمد على استخدام الأوابد، وخصوصا على الأنواع المعرضة للخطر، مثل المرجان وأصداف السلاحف، فيمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً في أعداد تلك الكائنات.

(5) الآثار على البيئات الجبلية:أن السياحة قد ركزت طوال سنوات عديدة على المناطق الجبلية، التي توفر فرصاً للتجوال وللملاحة بالأطراف في الماء الأبيض

وصيد الأسماك بالصنانير والانزلاق بالمظلات وأعمال الرياضة الشتوية، لا سيما الانزلاق على الثلج وما إلى ذلك من أنشطة. والضغوط الناشئة عن هذه الأنشطة على الموارد البيولوجية وتنوعها هي ضغوط هائلة وتشمل ما يلي: بناء مسالك للتجول، وبناء الجسور في الجبال العالية، وتشييد معسكرات، وشاليهات وفنادق، مع ما يتبع ذلك من تآكل وتلويث. لقد كان هناك تزايد في الوعي وفي النشر عن الآثار السلبية للسياحة على الجبال. أن إعلان كتمندو عن الأنشطة الجبلية قد صور منذ وقت بعيد في 1982 عن الاتحاد الدولي للرابطات الألبيه (نسبة إلى جبال الألب)، في سبيل معالجة هذه الضغوط على الأنظمة الايكولوجية الجبلية الشديدة التأثر، وللمناداة بممارسات أفضل (أنظر القسم رابعا/ باء). ودراسة الحالة الخاصة بمشروع منطقة الحفظ في أنابورنا تشير أيضا إلى صعوبة التحكم في الأنشطة السياحية المتزايدة في الأنظمة الايكولوجية الجبلية الهشة (أنظر دراسة الحالة 3).

(6) الآثار على البيئة البحرية والساحلية: قد يكون للأنشطة السياحية آثار رئيسية على البيئية البحرية والساحلية، وعلى ما تأويه من موارد وعلى تنوع تلك الموارد. ومرد هذه الآثار في معظم الأحيان إلى تخطيط غير مضبوط و/ أو إلى نقص في الثقافة والوعي بتلك الآثار في المنتجعات السياحية على المناطق الساحلية مثلاً. ولكن قد ترتكز أحياناً القرارات الخاصة بتنمية السياحة على ما يكمن جنيه من منفعة اقتصادية فقط، على الرغم مما هو معروف من احتمال الإضرار بالبيئة، كما هي الحال في منتجعات واقعة على الأجراف المرجانية. وكثيراً ما يؤثر التآكل الساحلي في عدد كبير من البنيات الأساسية الساحلية التي أقيمت لأغراض سياحية. بيد أن هذه البنيات الأساسية هي التي كثير ما غيرت في نمط إعادة تغذية تلال الرمال (مما يؤدى إلى تآكل السواحل) وتغير التيارات

المحلية ببناء هياكل شبيهة بالمواني (مما يؤدى مثلاً إلى هتك التكوينات المرجانية السطحية) وأدى إلى تدهور الأجسام المائية واختناقها من جراء سوق اختيار مواقع تفريغ المجاري، وعدم معالجة المياه التي يجرى تصريفها في أحوال كثيرة. ووجد أحيانا أن الشحن البحري للإغراض السياحية يسبب في المياه المفتوحة تلوثيا بسبب التفريغ المقصود المحدود في تلك المياه وإلى نقل أنواع إلى بيئات جديدة.

(7) وعلى حين أن وقع السياحة على الموارد الساحلية قد يكون فعلاً منذ الآن قضية خطيرة، ألا أن تدهور تلك الموارد قد يسبب إفقاراً في تنوعها كما هي الحال بالأنظمة الايكولوجية لأشجار المنغروف، المتاخمة للمنتجعات السياحية. وقد يكون لذلك وقع ايكولوجي واقتصادي شديد على الأواهل المحلية من الأنواع المختلفة.

(8) الآثار على الموارد المائية: أن الماء العذب بصفة عامة يواجه طلباً متزايداً من الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية في كثير من أنحاء العالم. وفي بعض المواقع، كما في كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة نشأت مشكلة حادة عن المطالب الإضافية الناشئة عن السياحة، التي هي من الصناعات النهمة إلى الماء. ويمكن أن يسبب استخراج المياه الأرضية جفافاً يؤدى إلى فقدان التنوع البيولوجي. أما بالنسبة لنوعية المياه فأن بعض الأنشطة أشد إضراراً من غيرها. فمثلاً استعمال المراكب ذات المحركات قد يؤدى إلى تآكل الشواطئ والبلاجات الساحلية، وإلي نشر الأعشاب المائية الضارة، وإلي تلويث كيميائي وإلي اضطراب وعكارة في المياه السطحية. وتصريف النفايات السائلة غير المعالجة في الأنهار والبحار المجاورة قد يؤدي إلى اختناق الأجسام المائية وقد يؤدى أيضا إلى إدخال مقادير

كبيرة من العناصر المعدية داخل الجسم المائي، تجعله خطر للسباحة. ويمكن للأنظمة الايكولوجية الغنية بالمواد الغذائية، مثل أشجار المنغروف، أن تقوم بوظيفة الصد والتصفية لتلك الآثار الضارة، وذلك إلى حد ما.

(9) إدارة النفايات: أن التخلص من النفايات الناشئة عن الصناعة السياحية قد يسبب مشكلات بيئية رئيسية. ويمكن تقسيم النفايات بصفة عامة إلى: (مجاري ومياه مستهلكة، ونفايات وملوثات كيميائية، ونفايات جامدة قمامة). وقد سبق أن أشير إلى آثر التصريف المباشر لمياه المجاري غير المعالجة، التي تؤدى إلى خنق الأجسام المائية، والافتقار إلى الأكسجين اللازم وازدهار الطحالب.

(10) الأثر البيئي للسفر: أن السفر إلى ومن المقاصد السياحية الدولية له آثار بيئية كبيرة من خلال التلويث وإنتاج غازات الصوبة وهناك نسبة كبيرة من السفر السياحي الدولي تجري بطريق الجو. والمعتقد أن هذا السفر هو الأشد وقعاً على البيئة على أساس كل مسافر وكل كيلو متر من السفر، على الرغم من أن الأثر الحقيقي يصعب تقييمه بدقة، وكذلك تقييم الآثار على الموارد البيولوجية وتنوعها.

ثانياً: الآثار الاجتماعية – الاقتصادية للسياحة:

(1) تدفق الناس إلى الداخل وما يتصل به من تدهور اجتماعي: أن تزايد الأنشطة السياحية قد يؤدى إلى تدفق أشخاص إلى الداخل يبحثون عن فرص استخدام أو فرص أعمال، لكنهم قد لا يستطيعون وجود العمالة الملائمة لهم. وقد يسبب ذلك تدهوراً اجتماعيا، مثل الدعارة المحلية والمخدرات وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فأن الطبيعة غير المستقرة للسياحة الدولية تؤدى إلى أن تصبح المجتمعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة من حيث مواردها

الاقتصادية شديدة التأثر بالتغييرات في تدفق السائحين الوافدين، وقد يواجهون ضياعاً مفاجئاً لإيرادهم وعملهم في أوقات الكساد.

(2) الآثار على المجتمعات المحلية: عندما تحدث تنمية سياحية، فأن المكاسب الاقتصادية توزع في المعتاد توزيعاً غير متكافئ بين أعضاء المجتمعات المحلية. هناك دلائل توحي بأن المستفادين هم في المعتاد أعداد صغيرة وأن أكبر المستفيدين هم الذين كانت لهم ميزة اقتصادية منذ البداية خصوصاً ملاك الأراضي اللذين يطيقون الاستثمار المطلوب. أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، فأن كثيراً المكاسب يمكن تحويله إلى البلد الأجنبي الأصلي. فلذا فأن السياحة قد تؤدي فعلاً إلى تفاقم الاختلال في التوازن داخل المجتمعات، وتؤدى بذلك إلى الفقر النسبي. وبالإضافة إلى ذلك قد تزيد السياحة من الطلب المحلي على السلع والخدمات، بما في ذلك الأغذية، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وإلي احتمال تناقص المقدار المتاح منها للسكان المحليين.

(3) ومن الأمثلة الأكثر مباشرة على ما قد ينشأ من تضارب مباشر بين السياحة واحتياجات وتطلعات السكان المحليين، حالة السكان المحليين اللذين ينبذون من مناطق معينة تحول للأغراض السياحية، أو اللذين يصابون بانتقاص شديد من حقهم في دخول تلك المناطق. أن أكثر ما يحدث ذلك في مجالات محمية تنشأ للحفظ على الحياة الآبدة، بيد أنه في معظم الحالات كان إعلان تلك المناطق كمناطق محمية وإقصاء السكان المحليين عنها، سابقاً لتنمية السياحة في تلك المجالات بدلاً من أن يكون نتيجة لتلك التنمية. ومن ناحية أخرى، كما في حالة جزر المديف يمكن تفادى التنازع المباشر بعزل صناعة السياحة عن

جمهـرة الـسكان المحليين. وكان ذلك ممكناً في جزر الملديف لأنها تتضمن عدداً كبيراً من الجزر غير الآهلة، يمكن تحويلها إلى منتجعات سياحية.

(4) الآثار على القيم الثقافية: للسياحة آثار شديدة التعقيد على القيم الثقافية. فقد تـؤدى الأنـشطة الـسياحة إلى نـزاعات بـين الأجـيال من خلال تغير تطلعات الأعـضاء الـشباب في المجـتمعات اللـذين قـد يكـون لـه صلات أوثق بمسلك الـسائحين ويكونـون أشـد تأثـراً بهـذه المـسلك ويمكـن أن تتأثـر الممارسات التقلـيدية والأحـداث التقلـيدية كـذلك ما يفضله السائحون. وقد ينجم عن ذلـك تآكـل الممارسـات التقلـيدية، بمـا فيها التآكل الثقافي وتزعزع نظم الحياة التقلـيديـة. وبالإضـافة إلى ذلـك أن هـذه الحـال قـد تؤثـر في العلاقـات بين الجنسين، كتوفير فرص عمالة مختلفة للرجال والنساء.

ثالثا: مـا للسياحة من فوائد محتملة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات ذلك التنوع.

المنافع الملموسة:

(أ) اسـتدرار إيـراد للحفـاظ علـى المـناطق الطبيعـية: أن الوسـيلة الأكثـر مباشـرة للاسـتغلال الـسياحي في سـبيل الاسـتخدام المستدام للموارد البيولوجية تكون بتخـصيص نـسبة مـا من إيرادات السياحة لهذا الغرض. ويمكن أن يتم ذلك أما بفـرض ضـريبة بيئـية عامـة علـى الـسائحين أو علـى أنشطة سياحية خاصة أو بفرض رسوم على التوصل إلى موارد بيولوجية. ويمكن بعد ذلك استعمال هذه الإيـرادات للحفـاظ علـى تلـك المـوارد. والإجراء الأخير يعني في المعتاد فرض رسوم دخول على المحميات الوطنية للحياة الآبدة وعلى المناطق المحمية الأخرى، ولكن يشمل ذلك أيضا رسوماً على الأنشطة مثل صيد الأسماك والصيد البرى والغطس.

(ب) هناك عدة قطاعات سياحية مرموقة وآخذة طبعاً في التوسع وقطاعات من السياحة المتخصصة، يمكن للمشاركين فيها أن يقبلوا دفع هذه الرسوم. وأكبر قطاع فريد في الأنشطة المتخصصة هو على الأرجح في الوقت الحالي قطاع مراقبو الطيور، غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان مراقبي الطيور بوصفهم مجموعة هم أكثر قبولاً لدفع تلك الرسوم بالقياس إلى السائحين غير المتخصصين. وفي السياحة البحرية المركزة على الحياة الآبدة، يمثل قطاع الغطس بأجهزة الاستنشاق قطاعاً متخصصاً هاماً. والقطاع المتخصص الذي يبدو أن قبول الدفع فيه هو أشد القبول هو قطاع الصيد الرياضي الذي يمكن أن تفرض فيه رسوم ترخيص عالية جداً في بعض الظروف. وينبغي كذلك الاعتراف بأن هذه الرسوم والضرائب يمكن كذلك استعمالها كتدابير لتنظيم مقدار التوصل إلى المواقع المعنية والموارد البيولوجية المنشودة، يضاف إلى ذلك أن احتمال استمرار تلك الرسوم في توفير أيراد مستمر يمثل حافزاً مباشراً للحفاظ على الأنظمة الايكولوجية والأحيائية الموجودة.

(ج)إسهام السياحة في التنمية الاقتصادية: سواء أكان السائحون يدفعون رسوم دخول أو لا يدفعون، فإن لهم وقعاً اقتصادياً كبيراً على المجالات التي يزورنها. وأنفاق السائحين يولد إيراداً صافيا للمجتمعات التي تستقبلهم. وتؤدى السياحة أيضا إلى إنعاش الاستثمار في البنيات الأساسية مثل تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات وأنظمة المجارى ومرافق معالجة المياه وغير ذلك من المرافق المتصلة بالسياحة. وتولد السياحة فرص عمالة في قطاعها وتخلق فرص عمل متنوعة مستمدة من السياحة. وزيادة تدفق الإيراد في منطقة ما قد يسمح كذلك بتنمية ممارسات أكثر استدامة في استخدام الأراضي وذلك مثلاً بالسماح للمزارعين أن يستخدموا دورات زراعية أفضل ومقادير معينة من

الأسمـدة بدلا من الاعتماد على قطع النبات وإحراقها لإعادة خصوبة الأرض بفترات من التشريق أي ترك الأرض بلا زراعة، وقد توفر السياحة كذلك بديلاً اقتصادياً صالحاً للإنتاج غير المستدام أو لممارسات الحصاد.

في بعـض المناطق قـد تؤدى الأنشطة الزراعية الصغيرة الحجم والتي لا تتطلب ألا مـدخلات قليلة وتؤدى إلى بيئة جذابة وإلى الحفاظ على مستويات عالية من التنوع البيولوجـي، إلى فـرص إلى جـذب السائحين. وبيع المواد (كالمواد التذكارية والأشياء الغـريبة) المستمدة من موارد طبيعية تحصد حصد مستدام، قد توفر كذلك فرصاً طيبة لاستدرار الإيراد وللعمالة.

المنافع غير الملموسة:

(أ) تثقـيف وتوعية الجمهور: قد تكون السياحة فرصة تثقيفية رئيسية تزيد المعرفة بالأنظمـة الايكولوجـية الطبيعـية وتـزيد مـن معـارف المجتمعات المحلية ضمن طائفة واسعة من الناس. وقد تكون هذه التربية متبادلة، ففي بعض أنحاء العالم أصبح السكان المحليون أشد إدراكاً للطابع الفريد لمواردهم البيولوجية المحلية، مثل وجود أنواع متوطنة وذلك من خلال وفود السائحين. وقد توفر السياحة أيضا حوافز للحفاظ على الفنون والحرف التقليدية وتوفر فرصاً للتعرف على ثقافات مختلفة، يضاف إلى ذلك أن السياحة قد تشجع في بعض الظروف على إبقـاء أو إعـادة إنعـاش الممارسـات التقلـيدية الملائمـة للاسـتعمال المـستدام للموارد البيولوجية، التي قد تكون معرضة بغير ذلك للضياع.

(ب) الـتأثير الـسياسي:في الأحوال التي أصبح فيها بلد ما يعتمد اعتماداً كبيراً على الـسياحة الدولـية قـد يـؤدى ذلك إلى تشجيع تصريف شؤون الحكم تصريفاً سديداً. وكلما أصبح السائحون الدوليون أشد معرفة بالظروف القائمة وأشد

مقدرة على اختيار الجهات التي يقصدونها، فأن تدهور شؤون الحكم يكون من شأنه تحويل نسبة كبيرة من السائحين عن اختيار بلد معين يسافرون إليه إلى بلد آخر، وذلك بسبب مزيج من الاعتبارات الأخلاقية والتعاطفية، والمصلحة الذاتية والصلة بين سداد الحكم والحفاظ على الموارد البيولوجية ليست صلة مباشرة أو صريحة، بيد أنها مع ذلك ذات أهمية كامنة رئيسية لا شك فيها.

رابعا: الخيارات الإدارية والاستراتيجيات الدولية /الإقليمية لتحقيق السياحة المستدامة والمتصلة بالتنوع البيولوجي.

أولاً: خيارات الممارسات الجيدة:

(أ) التقييم والرصد: من الأمور الأساسية أنه ينبغي القيام بتقييم كامل لآثار أي مشروع يتعلق بالسياحة قبل الشروع فيه. وفي تقييم وقع السياحة على الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية وتنوعها، وفي محاولة تخصيص المكاسب المحتملة للسياحة لخدمة هذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان – من الناحية المثلى – جميع العوامل الآنفة الذكر. وفي معظم الظروف لن يتأتى القيام بتقييم شامل. ولذا ينبغي البت في الموضوع على أساس خير المعلومات المتاحة وبالاعتماد على قدر كبير من سداد الرأي. وفي تقييم الآثار ينبغي تحديد مقدرة موقع معين على اجتذاب السائحين وذلك في سبيل الحصول على بيان لمدى تنمية السياحة وما قد يحد من هذه التنمية. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا على تخطيط أنواع وأنماط الأنشطة السياحية المطلوب بذلها أو تطويرها، ومن المحتمل أن يكون من المفيد الأخذ بمبدأ الإدارة التي تتواءم مع الظروف، حيثما تصدر القرارات على أساس خير المعلومات المتوفرة، ثم تعدل تلك القرارات في ضوء

ما ينجم عن تطبيقها من نتائج. وفي سبيل تصحيح الأنشطة على نحو فعال، ينبغي كذلك إنشاء نظام مناسب للرصد.

(ب) السياحة العالية القيمة والصغيرة الحجم: أن السياحة العالية القيمة والصغيرة الحجم كثيراً ما يقال عنها أنها خير وسيلة لزيادة المكاسب من السياحة مع التقليل من الآثار السلبية على البيئة الطبيعية. ومن المقبول على أساس الخبرة المكتسبة من إدارة المجالات المحمية أن تكاليف الإدارة المتعلقة بتلك المجالات والضغوط على الموارد تتزايد بنسبة تزايد عدد الزائرين لمنطقة ما. وفي مواقع فريدة جداً مثل مرتع غلاباغوس في اكوادور وفي المرتع الوطني للبراكين في رواندا يمكن بسهولة الأخذ بهذا الخيار في الإدارة. مثال ذلك أنه في أواخر السنوات 1980 كان مرتع البراكين الوطني يفرض رسماً قدره 170 $ دولار لزيارة منطقة إقامة قردة الغوريلا، مع فرض حد أقصي للزائرين هو 6000 زائر سنويا. وهناك مثل هذه الرسوم العالية مفروضة في المراتع الوطنية لجبل كلمنجارو وجبل كينيا وجبل أيفر ست، غير أن ذلك قد يؤدى إلى استبعاد السكان المحليين من زيارة تلك المناطق.

(ج) استخدام إيرادات السياحة على الوجه الأمثل: أن مشكلة استخدام موارد السياحة على خير وجه بالنسبة للموارد التي يحصل عليها من رسوم دخول المناطق المحمية وغيرها من الرسوم إنما هي مشكلة عامة. وفي المناطق المحمية التي تديرها الحكومة كثيراً ما تذهب الإيرادات إلى الخزانة العامة، فلا توجد عندئذ علاقة بين الإيراد التي تدره منطقة محمية وبين الميزانية المخصصة لإدارة تلك المنطقة. أما في الحالات التي يمكن فيها تخصيص الإيراد مباشرة لصيانة المنطقة كثيراً ما يوجد تخوف من تخفيض أموال الحكومة تبعا لذلك، بحيث لا

تتاح موارد إضافية لإدارة المرتع. ومما يزيد المشكلة تفاقماً أن قبول السائحين أن يدفعوا الرسوم كثيراً ما يعتمد على فهمهم لطريقة استخدام تلك الرسوم وللسبيل الذي تنفق فيها. فإذا لم تكن هناك علاقة واضحة بين الرسم وبين الحفاظ على الموارد التي وفدوا للتمتع بها، فأن قبولهم أن يدفعوا سيكون على الأرجح أقل مما إذا كانت هناك صلة واضحة بين الرسم والغرض.

(د) يضاف إلى ذلك أن رسوم الزيارة لمراتع محمية مختلفة تختلف كثيراً في عدة بلدان بحيث تكون الرسوم المحصلة لبعض المناطق المحمية أكثر مما هو لازم لإدارة شؤون تلك المراتع، بينما هناك مراتع أخرى لا تتلقي كفايتها. وحيثما يكون من الممكن إدارة شؤون أنظمة المراتع المحمية ككل، ويسمح لها أن تستخدم مباشرة الإيرادات التي تستدرها، فإن تلك المشكلات يمكن أن تكون أخف. وهذا أمر ضروري بصفة خاصة في الأحوال التي تكون فيها المناطق الأقل جذباً للزائرين أشد أهمية فعلاً للحفاظ على التنوع البيولوجي.

(ه) توجيه المكاسب للسكان المحليين: من الاعتبارات الشديدة التعقيد والهامة أيضا وذات المدى الطويل إقامة آليات تسمح للسكان المحليين بالاستفادة من الإيرادات الناشئة عن رسوم المراتع. والسماح للسكان المحليين بالاستفادة على هذا النحو من المناطق المحمية هو خطوة هامة لتحقيق بقاء تلك المناطق صالحة على المدى الطويل وفي المناطق التي جرى فيها نزح السكان المحليين عنها، أو تم فيها تقليص حقهم في استخدام المناطق، يمكن استعمال هذه المكاسب كتعويض وكعامل يخفض من عداء السكان لتلك المناطق المحمية. وفي الأحوال التي تكون فيها المكاسب مرتبطة بالمسؤوليات قد يساعد ذلك على تخفيض الأنشطة المراقبة أو المحظورة داخل المنطقة، مثل قطع الأشجار ورعي الماشية والإحراق والصيد.

(و) بيد أنه في أحوال كثيرة يحدث تسرب كبير لإيرادات السائحين بعيداً عن المنطقة المحلية، بل كثيراً ما يحدث التسرب إلى خارج البلد نفسه. والآليات التي يمكن أن تخفف من هذه الحال قد تشمل إعطاء الأولوية للسكان المحليين في التمتع بحق الامتياز، مثلاً فيما يتعلق بإسكان السائحين وإرشادهم وتوريد الأغذية لهم. وتقتضي هذه الأنظمة إدارة حريصة وشفافة ولوائح تنظيمية قابلة للتطبيق في حالات الانحرافات والتجاوز، وهناك أسلوب أكثر صرامة وكثير ما يصلح خارج نظام المناطق المحمية رسميا، وهو تخويل المجتمعات المحلية سلطة تنمية وإدارة مواردهم الخاصة مع استعمال السياحة المراقبة كشكل من أشكال توليد الإيراد، كما هي الحال في برنامج "CAMPFIRE" وهذه اللفظة اختصار لعبارةً (برنامج إدارة شؤون الموارد المحلية في المناطق المشتركة) في زمبابوي.

(ز) تنمية الإيرادات: يقترح بعضهم كذلك، على أساس دراسات تتعلق بقبول الدفع، زيادة كبيرة في الرسوم المفروضة لدخول المناطق المحمية. فمثلاً في حالة المرتع الوطني للبراكين في رواندا، الآنف الذكر، اقترح أن رسم 170 $ دولار لزيارة قردة الغوريلا يمكن أن يزاد زيادة كبيرة دون صرف الزائرين عن تلك الزيارة، وذلك نظراً للطابع الفريد لذلك الموقع. ولتفادى المنازعات مع السكان المحليين وفي سبيل رفع المكاسب إلى أعلى مستوى، يمكن فرض رسوم مختلفة على الزائرين الأجانب وعلى الزائرين المحليين. ومن الأمثلة على ذلك "مرتع مونتفردي البيولوجي للغابة الغمامية" في كوستاريكا (انظر دراسة الحالة 1).

(ح) الإدارة المخصخصة للمراتع المحمية: أن المراتع المحمية المملوكة ملكية خاصة تستطيع أن تتفادى كثيراً من الضغوط والمصاعب المرتبطة المناطق المحمية التي تديرها الحكومة أو الواقعة في أراض يملكها المجتمع المحلي. ففي بعض البلدان

توفر هذه المناطق إسهاماً مالياً هاماً وذاتيا لصيانة بعض الموارد البيولوجية وتنوع تلك الموارد. وطبقا لدراسة مسحية جرت في 1993 بين 97 مرتعاً مملوكاً ملكية فـردية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا دون الصحراوية، فأن أكثر من نصف الـ 32 اللـذين أجابوا على الأسئلة قد ذكروا أنهم يحققون أرباحاً. إن السياحة وفرت 67 في المـئة مـن إيـراد التـشغيل بينما تمثل المنح الخاصة 19 في المئة. وفي حالة مونتفـردي الآنـف الذكر ذكر أن هناك فائضاً تحقق كل سنة منذ 1988 (أنظر دراسـة الحالـة 1) بـيد أن بقاءه على المدى الطويل كثير ما يعتمد على الظروف الاقتـصادية الخارجـة عـن إدارة ملاك الأرض و/ أو نواياهم وحذقهم، ولذلك فأن صيانة هذه الموارد على المدى الطويل ليست أمراً مضموناً بالمرة.

(ط) الـسياحة في سـياق اسـتعمال أوسع للأراضي: يصبح من الواضح، من المناقشة الـسابقة، أن الـسياحة بيـنما توفـر فعـلاً كـثير مـن الفرص للاستعمال المستدام للمـوارد البيولوجـية ولتـنوعها، ألا أنهـا تنطوي أيضا على كثير من التهديدات لمثل ذلـك الاسـتعمال. ومـن الأرجـح أن خير وجهة نظر ينظر منها إلى الدور الاحتمالي للسياحة هي وجهة نظر الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية واستعمال الأراضي، بأوسع معانيها بما في ذلك تصريف شؤون المنطقة الساحلية المتكامل. أي أنـه بالنـسبة لأية منطقة معينة ينبغي تطبيق أسلوب النظام الايكولوجي كله عند التخطيط لتنمية السياحة وينبغي موازنة التكاليف والمكاسب في تلك التنمية مقابل الخيارات الأخرى.

(ي) اللـوائح التنظيمـية: مـن المرجح جدا أنه في الحالات التي ينظر فيها إلى السياحة بـشكل ما باعتبارها نشاطاً باقيا سيقتضي الأمر أيجاد لوائح تنظيمية للإقلال من الآثـار البيئـية والاجتماعـية المـناوئة، مـثل الأخـذ بـنظام التصقيع (Zoning)،

وفرض مقاييس بيئية دنيا وتحديد عدد الأسرّة. وينبغي كحد أدنى القيام بتقييم للآثار البيئية يشمل تقييماً كاملاً للآثار على التنوع البيولوجي بالنسبة لأي تطوير كبير. وحتى في هذه الحالة لن توجد حتما أي ضمانة بأن التنوع البيولوجي سيستفيد من السياحة. ويمكن صياغة عدة تدابير حفزية لجعل الأنشطة أكثر مساندة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. وهناك دراسة حالة أسترالية تصف بعض الخيارات لتشجيع السياحة المعتمدة على الطبيعة (أنظر دراسة الحالة 4). والتقرير الحديث العهد المقدم من اليونيب الذي عنوانه "Ecolabels in the tourism industry " مركز الصناعة والبيئة التابع لليونيب، 1998، يورد أيضا بعض الأمثلة. أن وضع مدونات ومقاييس بيئية طواعية في هذه الصناعة أمر ينبغي تشجعه تشجيعا نشطاً ويوجد فعلاً في الوقت الحاضر عدد من تلك المدونات والمقاييس، كما ينبغي توعية السائحين بالآثار البيئية المحتملة لأنشطتهم

ثانياً: الاستراتيجيات والصكوك الدولية والإقليمية:

(أ) كما سبق أن ذكر كان هناك عدد من الاتفاقات والمبادرات الدولية والإقليمية بشأن السياحة المستدامة. والوثيقة التي عنوانها "Biological Diversity and Sustainable Tourism – Preparationof GlobalGuidelines" التنوع الاقتصادي والسياحة المستدامة إعداد مبادئ توجيهية عالمية المقدمة من ألمانيا للعلم بها إلى الاجتماع الرابع للأطراف (UNEP/CBD/COP/4/Inf.21)، تصف تطويراً حدث أخيراً في المبادرات الدولية بخصوص السياحة المستدامة.

(ب) إن "لائحة الحقوق السياحية والمدونات السياحية" التي أقرتها الدورة السادسة للجمعية العامة لمنظمة السياحة الدولية في صوفيا ببلغاريا في 1985،

تنطوي على إطار عام بشأن السياحة والمسلك السياحي. وقائمة الحقوق السياحية تقول بحق كل إنسان في الراحة وأوقات الفراغ وتنادى بدور الدول لتنسيق التنمية المتناغمة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية وتنوه بدور المحترفين في مجال السياحة بالإسهام بطريقة إيجابية في تنمية السياحة وكذلك في تنفيذ لائحة الحقوق. أما المدونة السياحية فهي تبين من جانبها المسلك الذي ينبغي أن يسلكه السائحون.

(ج) وقبل صدور تلك اللائحة، ورداً لفعل التهديدات المتزايدة الواقعة على أنظمتهما الايكولوجية وبيئتهما الشديدة التأثر، أقر الاتحاد الدولي للرابطات الألبية (نسبة إلى جبال الإلب) إعلان كاتمندو بشأن الأنشطة الجبلية وذلك في جمعيته العمومية الرابعة والأربعين في 1982. أن الإعلان يبين الحاجة العاجلة للحماية الفعلية للبيئة الجبلية والمناظر الطبيعية الجبلية، فدعا إلى اتخاذ خطوات لتخفيض الوقع السلبي للأنشطة البشرية على الجبال وإلي العناية الفورية بالنبات والحيوان والموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك ينوه الإعلان بالتراث الثقافي وبكرامة السكان المحليين باعتبارهما شيئا مقدساً لا يمس. ودعا الإعلان كذلك إلى مزيد من التثقيف والتوعية بشأن البيئة ويبين استعمال تكنولوجيا مناسبة لكل حاجة من الحاجات والتخلص السليم من النفايات و كلها أمور تقتضي اهتماماً فورياً.

(د) في عام 1922، نشرت المنظمة السياحية الدولية واليونيب والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة 16 مبادئ توجيهية مشتركة عن إنشاء وتطوير المراتع الوطنية والمناطق المحمية للسياحة، ولذلك في سبيل تشجيع السياحة بطريقة أكثر ملاءمة في المراتع الوطنية والمناطق المحمية. وتتناول المبادئ التوجيهية الموضوعات الآتية:

1) الطـرائق والوسائل لإشراك السكان المحليين اللذين يقيمون في المناطق المحمية وحـولها. 2) تحديد المستوى المناسب للسياحة في المراتع الوطنية 3) تحسين إدارة القـيم الطبيعـية في تلـك المـناطق. 4) تـصميم بنيات أساسية سياحية ملائمة في المراتع الوطنية.5) إيجاد مزيد من تقدير الزائرين للقيم المتمثلة في المراتع الوطنية. 6) تبـين الطـريقة الـتي يمكـن بهـا للنشاط السياحي في المراتع الوطنية أن يقوم بوظـيفة الـتمويل الذاتي للمرتع و أن يخدم الحفاظ على المرتع. وفي السنة نفسها نظم اليونيب مع مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، حلقة عملية دولية حول إدارة الـسياحة في المواقع التي تمثل تراثاً عالميا طبيعياً. وقد نشرت توصيات هذه الحلقـة علـى نطـاق واسـع وتعمـل المنظمـتان الآن علـى وضع كتاب مرجعي لمديري المواقع التي تمثل تراثاً طبيعيا عالمياً.

(ه) في 1994، أعتمد مجلس أوروبا توصيات للسياحة المستدامة تتضمن تدابير على الأصعدة الوطنية والدولية والمحلية والإقليمية.

(و) أن المؤتمـر العالمـي بـشأن الـسياحة المـستدامة، الـذي انعقـد في لانزروتـي Lanzarote في نيـسان / أبـريل 1995، أقـر ميـثاق الـسياحة المـستدامة، الذي يتضمن 18 نقطة أساسية للسياحة المستدامة. وقد قال الميثاق إن تنمية الـسياحة تحـتاج إلى القـيام بهـا في إطـار التنمـية المـستدامة، الـتي تتناول البيئات الطبيعية والثقافـية والبـشرية، ودعـا إلى أولوية خاصة في التعاون التقني والمساعدة المالية اللذين ينبغي إسداؤهما للمواقع الضعيفة المقاومة من الناحيتين البيئية والثقافية.

(ز) وفي وقـت أحـدث عهـداً في 1997، أقـر المؤتمـر الدولـي لوزراء البيئة والتنوع البيولوجـي والـسياحة، المعقـود بـبرلين (ألمانـيا) والـذي حـضره 19 بلـدا و6

منظمات إعلان برلين بشأن التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة ويركز ذلك الإعلان تركيزاً قوياً على خمسة مجالات هي:

- إن السياحة المستدامة إنما هي استعمال رشيد للتنوع البيولوجي. ولكي تسهم السياحة المستدامة في حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام، لابد من التشجيع على أشكال سديدة من الناحية البيئية تلتزم بها السياحة.
- لابد من التحكم في السياحة ورقابتها، إذا أريد أن تكفل لها الاستدامة.
- لابد من توجيه عناية خاصة إلى السياحة في المجالات المعرضة للضرر، بما فيها المناطق المحمية والمناطق الساحلية والجبلية والمناطق التي تتميز فيها الطبيعة بتنوع شديد.
- أن البلدان وحدها ليست هي المسؤولة عن التنمية المستدامة إنما تقع هذه المسؤولية على جميع المشاركين في هذا النشاط، وخصوصا القطاع الخاص التي تشجع مبادراته الطوعية.
- أن المجتمعات المحلية ليست مسؤولة عن التنمية المستدامة للسياحة ولكنها تستطيع أيضا أن تجني من السياحة فوائد خاصة.

(ح) في مناسبة المائدة المستديرة الوزارية المعنية بالتنوع البيولوجي التي عقدت خلال الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية (براتسلافا، سلوفاكيا، أيار/مايو 1988) ناقش الوزراء موضوع السياحة. كان هناك تسليم بأن نصيباً كبيراً من السياحة يعتمد اعتماد قويا على التنوع البيولوجي ويؤثر في هذا التنوع بينما على الكفة الأخرى من الميزان كان هناك تسليم كذلك بأن السياحة المستدامة يمكن أن تؤدي دوراً في تخفيف الفقر والحفاظ على التنوع البيولوجي.

(ط) قامت ورشة تدريب عملية عقدت أخيراً في منطقة البحر الكاريبي حول التنوع البيولوجي (بجامايكا) في تشرين الأول / أكتوبر 1998، باستكتشاف العلاقة بين السياحة و التنوع البيولوجي البحري. واستنتج فريق عامل مخصص لهذا الموضوع أن الضغوط الواقعة على التنوع البيولوجي البحري من جراء السياحة تقتضي سلسلة من التدابير حسب الموضوع الذي ينبغي معالجته:

- من وجه نظر العلم والتكنولوجيا والبحث هناك حاجة إلى تحسين المعلومات العلمية الأساسية التي ينبغي أن ترتكز إليها القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، وينبغي تحسين الاتصالات والحفاظ عليها بين الباحثين ومن يستعملون الموارد، ومنهم السياحة.
- هناك حاجة إلى مؤشرات تستطيع أن تسمح بتقييم مقدرة النظام على تحمل الأعباء المختلفة.
- أن السياحة ليست مدمجة اندماجاً كافياً في التخطيط الوطني ومشاركة أصحاب الشأن فيها محدودة. ومن شأن قلب هذا الوضع أن يشجع على إدماج الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في التخطيط الطويل الأجل لصناعة السياحة.
- أن التثقيف والتوعية العامة هما قضية كبيرة إلى جانب الحاجة إلى تدابير تشريعية مناسبة.
- من الجوانب الهامة استعمال قوى السوق والأدوات الاقتصادية للتشجيع على سلوك مسلك مسؤول من الناحية البيئية.

(ي) وكذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1998، عقد في لانزروت، بجزر الكناري، بأسبانيا، المؤتمر الدولي بشأن "السياحة المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرها من الجزر" وهو مؤتمر أشترك في تنظيمه اليونيب والمنظمة السياحة العالمية. وقد عكف المؤتمر على معالجة التهديدات التي تواجه السياحة المستدامة في الجزر الصغيرة، واقترح توصيات منها ما يلي: (أ) إدماج السياحة في التخطيط العام للتنمية المستدامة. (ب) إشراك جميع أصحاب الشأن في هذا النشاط. (ج) إشراك المجتمعات المحلية. (د) الأخذ بتكنولوجيات بديلة، (هـ)وضع مدونات سلوك وشروط ايكولوجية مفصلة تفصيلاً خاصاً للجزر الصغيرة. (و) وضع مقاييس ولوائح بيئية.

(ك) وبالإضافة إلى ذلك قام اليونيب بصياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة، بشأن السياحة المستدامة. وعلى إثر التفويض الصادر من مجلس الإدارة في شباط/ فبراير 1999 سيبدأ اليونيب في مشاورة تشمل أصحاب الشأن المختلفين بشأن تلك المبادئ.

(ل) بالإضافة إلى ذلك بدأت مبادرة في هولندا لوضع أسلوب متكامل للسياحة الصديقة للتنوع البيولوجي تركز على السائحين الهولنديين اللذين يتوجهون إلى وجهات في الخارج، وسوف يأخذ هذا الأسلوب في الحسبان السلسلة الكاملة من الأنشطة مثل المعلومات المستمدة من وكالات السفر، وقرارات الجمهور بحجز الأسفار وتأثير السفر وإمكان تخفيض الآثار السلبية للإقامة في الجهة المقصودة والأنشطة التي يقوم بها السائحون في الخارج. وتشمل تلك المبادرة جميع أصحاب الشأن من القطاعات العامة والخاصة على أن يؤخذ في ذلك بأسلوب من التفاعل بين جميع الأطراف.

ثالثاً: دراسات الحالات المختلفة:

فيما يلي أربع دراسات لحالات مختلفة في سبيل تسليط الضوء على بعض الأساليب والسياسات العامة والاستراتيجيات والأدوات التي تصادف في حالات فعلية ملموسة. ودراسة الحالة الأولي مستمدة من الخبرة المتعلقة بمرتع خاص من المراتع الطبيعية المحمية وتصف إشراك القطاع الخاص في هذا المجال. أما الدراسة الثانية فهي تقدم مثالاً على المبادرات التي تصدر عن المجتمعات المحلية وتسلط الضوء كذلك على بعض المصاعب المحتملة التي تواجها تلك المجتمعات. والدراسة الثالثة تتناول مثالاً على إقامة شراكه بين الحكومة ومنظمة غير حكومية. وتسلط الضوء كذلك على الطريقة التي تم بها تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة. وأخير تقدم دراسة الحالة الرابعة الخيارات المتعلقة بتدابير حفزية لتشجيع السياحة الايكولوجية المعتمدة على الطبيعة القائمة.

(1) مرتع طبيعي محمي من القطاع الخاص: مرتع مونتيفردي للغابة الغمامية، بكوستاريكا:

أن غابة مونتيفردي الغمامية تشمل عدداً من الموائل الطبيعية المختلفة، وطائفة واسعة من النبات والحيوان في أمريكا الوسطي، بما فيها حوالي 600 نوع من أنواع الأشجار و300 نوع من زهور الاروكيد و200 من أنواع السرخسيات و100 نوع من الثدييات. وقد بدأ هذا المرتع بمساحة قدرها 500 هكتار من الغابة قامت بتجنيبها جمعية اكويكرز الأمريكية في السنوات الخمسينات. واستعملت في 1973 تبرعات خاصة لإنشاء مرتع مونتيفردي للغابة الغمامية كمؤسسة من القطاع الخاص، يقوم بتشغيلها الآن مركز العلم المداري في سان خوزيه واتسع نطاق المرتع بالاستحواز على أراضي جديدة حتى بلغ حجمه الحالي 10,500 هكتار. وزاد عدد الزيارات

السنوية من 400 في أوائل السبعينات إلى حوالي 13000 زيارة في 1987 و حوالي 50٫000 زيارة في 1994، وعدد الزيارات مستقر تقريبا عند هذا الرقم في الوقت الحالي.

يتم في الوقت الحالي تشغيل هذا المرتع بتطبيق سياسة تسعيرية ذات مستويات مختلفة لغرض رفع الإيرادات إلى أقصي حد ممكن من الزائرين القادمين من وراء البحار مع إبقاء زيارة المرتع عند مستوي يطيقه أكبر عدد ممكن من السكان الكوستاريكين. وكانت الرسوم في 1995 هي: رسم رمزي يقل عن دولار أمريكي واحد لطلبة كوستاريكا ودولار أمريكي ونصف لغيرهم من مواطني كوستاريكا والمقيمين فيها و4 دولارات للطلبة الأجانب و8 دولارات للأجانب غير الداخلين في الرحلات المنظمة الشاملة و16 دولار للمشتركين في رحلات شاملة منظمة. وكان الأجانب يمثلون 80 في المئة من الزائرين وتبلغ الإيرادات منهم 97 في المئة من مجموع الإيرادات.

كانت رسوم الدخول في 1993 تمثل 45 في المئة (376٫000 $ دولار أمريكي) من مجموع إيراد المرتع وقدره 841٫000 $ دولار. أما موارد الإيراد الأخرى فشملت الجولات في الطبيعة بمصاحبة مرشد ومطعم للوجبات الخفيفة ومحل بيع أدوات تذكارية وتبرعات. وذكر أن المرتع قد دّر فائضاً كل عام منذ 1988. واستعملت الأموال التي يدرها المرتع لمساندة برامج تثقيف بيئية والقيم الإجمالية الحالية للمرتع المذكور قدرت بمبلغ يتراوح بين 10 و 40 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يتجاوز كثيراً قيمة المرتع بالقياس إلى أي شكل آخر من أشكال استعمال الأراضي.

(2) المبادرة المحلية: مراقبة حشرات الحباحب (Firefly) في شبهة جزيرة ماليزيا:

في الأراضي المحلية التي تغطيها مياه المد على جوانب نهر سيلانغور بولاية سيلانغور بشبه الجزيرة الماليزية، توجد إعداد كبيرة من حشرة الحباحب المعروفة علمياً باسم Pteroptyxtener في أشجار المنغروف Sonneratiacaseolaris، تومض بأضواء متزامنة تمثل ظاهرة طبيعية ذات جمال استثنائي غير معهود. وفي أواخر الثمانينات نشأت شراكه بين أصحاب مراكب القرية ومنظمات حفظ الطبيعة المحلية وسمح مرتع طبيعي مجاور للسكان المحليين باستعمال منشأته لتوفير مرافق لحجز التذاكر والترجمة الفورية وزادت فرص العمالة بين الصيادين المحليين وزاد الطلب على المطاعم المحلية وغير ذلك من المرافق السياحية، ونظراً لأن شجر المنغروف حساس للتآكل وافق القرويون فيما بين أنفسهم على عدم استعمال مراكب تسير بالمحركات، وأصبح القرويون يشتركون اشتراكاً نشطاً في الحفاظ على النبات المحيط بالشواطئ، وهو نبات تجري أزالته في مناطق أخري بتدخل من سلطات تهيئة الأراضي وذلك لتحسين إمكانية التوصل إلى النهر.

بينما ازداد نجاح هذا المشروع وازداد وصول السائحين نشأت توترات ومصاعب فحشرات الحباحب هي بمراحل أكبر مصدر من مصادر إيراد القرية غير أن هذا الإيراد موزع توزيعاً غير متكافئ بالمرة حيث أن المستفيدين الكبار هم عائلات لديها ملاحون يعملون لحساب الشركة التي تتحكم في زيارة الحشرات. وبدأت مجموعات منافسة في استعمال المراكب ذات المحركات وتوقفت الجهود المبذولة للحفاظ على مناطق أشجار المنغروف وإعادة إنباتها فيها. غير أن المشروع كله لا يزال في يد السكان المحليين اللذين قد يستطيعون مع الوقت أن يحلوا المنازعات بينهم.

(3) شراكه بين الحكومة وبين المنظمات غير الحكومية: مشروع المنطقة المحمية في أنابورنا بدولة نيبال:

أن منطقة أنابورنا المحمية في نيبال تغطي حوالي 7700 كيلو متر مربع تقع في مجال شديد التنوع الجغرافي والثقافي ويقطن في هذه المنطقة حوالي 120٫000 نسمة، معظمهم من المزارعين ذوي الدخل المنخفض ويزور المنطقة كل عام أكثر من 45٫000 من المسافرين الأجانب.

أدت هذه الزيارات إلى إنشاء عدد كبير من النزل ومحلات الشاي على طريق الزائرين مما ولد إيرادات وفرص عمل في المنطقة غير أن ذلك أدي أيضا إلى آثار بيئة ضارة ذات شأن فقد أزيلت غابات لتوفير الوقود اللازم للطبخ والتدفئة. وامتدت الزراعة في أراضي هامشية ضعيفة لزيادة المقدار المتوفر من الأغذية. ويمثل تلوث المياه وضعف الشروط الصحية وتراكم القمامة على طرق الزيارة مشكلات متنامية.

بدأ في 1985 بتوجيه ملكي تحسين المرافق السياحية مع الحفاظ على البيئة قامت منظمة محلية غير حكومية هي جمعية الملك ماهندرا الائتمانية للحفاظ على الطبيعة، بعملية "لوبي" دعاية لإنشاء منطقة أنابورنا المحمية، التي صدر بها قرار في الجريدة الرسمية في 1992. والمنطقة المحمية هي منطقة ذات استعمالات متعددة، يسمح فيها بالصيد وبجمع منتجات الغابات مع استعمال الرسوم التي يدفعها الزائرون للتنمية المحلية ولإسناد سلطة إدارة المجال إلى مديرين من القرية نفسها. وقد أقيم مشروع منطقة أنابورنا المحمية لمساعدة السكان المحليين على استبقاء أكبر قدر ممكن من التحكم في بيئتهم ولتوفير تدريب لهم في شؤون إدارة البيئة.

منذ 1989 جرى تحصيل رسم لدخول المسافرين المنطقة المحمية يوازي 13 $ دولار أمريكي في 1996. وتذهب الإيرادات مباشرة إلى مشروع منطقة أنابورنا المحمية

وفي 1994 عندما ما كان الرسم يوازي 4 $ دولارات فقط بلغت الإيرادات 160٫000$ دولار أمريكي. ويتوقع المشروع تمويلاً من الخارج يقل عن500٫000$ دولار في السنوات الأربع الأولي. وتستعمل الأموال الناشئة عن الرسوم لمشروعات تنمية المجتمع المحلي مثل إصلاح الجسور والطرق والإرشاد الزراعي وإنشاء عيادات صحية وإنشاء وحدات تطعيم متحركة وتحسين وسائل التخلص من النفايات وتحسين توريد المياه.

(4) تدابير حفزية: المنطقة المدارية الرطبة التي تمثل تراثاً عالمياً، باستراليا:

(أ) أن السياحة هي نشاط اقتصادي رئيسي في المنطقة المدارية الرطبة الواقعة في ولاية كوين لاند الشمالية باستراليا. وقد ساهمت السياحة في 1992 بمقدار 25 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي ومن العمالة في منطقة كوين لاند بأقصى الشمال (هورورث، 1993). وهذه المنطقة هي موقع يزوره 4٫77 مليون زائر من مختلف الأماكن السياحية (المركز القومي لدراسات السفر والسياحة 1993) وللترفيه سنويا (ماندس روبرت، استشاريون 1994). وهناك حوالي 50 شركة تقدم رحلات منتظمة معظمها نهارية إلى مواقع في المنطقة المدارية الرطبة ولا يوجد تقريب مسكن تجاري في تلك المنطقة. وهناك عدة مناطق من المعسكرات المتاخمة ولكنها خارجة عن المنطقة نفسها وتوجد كذلك مرافق إيواء خارج المنطقة، ويجرى تحويل بعضها إلى مرافق للسياحة الايكولوجية.

(ب) أن التهديد الكبير الواقع على حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة المدارية الرطبة هو إزالة النبات الأصلي الذي ينمو على الأراضي الخاصة، لنشر الزراعة فيها ولتنمية العمران المدني ولإغراض السياحة غير المعتمدة على القيم الطبيعية. أما في الأحوال التي تكون فيها السياحة المعتمدة على القيم الطبيعية

مصدر باقية للكسب في الأرض المملوكة ملكية خاصة وتكون بديلاً لاستعمالات أخري لتلك الأراضي فيمكن الحدّ من إزالة تلك النباتات.

(ج) أن الفرص المتاحة للسياحة المعتمدة على القيم الطبيعة بتوفير بدائل صالحة لاستعمال الأراضي وجاذبية المشروعات المختلفة لأصحاب الأراضي الخاصة هي أمر متباين. ومن المرجح أن يتباين كذلك تفهم تلك الخيارات وفعاليتها للحيلولة دون إزالة النباتات وتشجيع الإدارة الرشيدة للأراضي. وحيثما جرى تبين أسبقية عالية للحفاظ على التنوع البيولوجي فمن المرجح أن يكون التمويل العام الهادف (الاسترداد الطوعي بالشراء، وعقد اتفاقات لإدارة شؤون حماية البيئة تعتمد على دفعات مالية أو مادية) هي الوسيلة الأشد فاعلية لتحقيق الغرض المنشود والخيارات المختلفة للاتفاقات المشار إليها جديرة كذلك بالمتابعة. أما الخيارات التي لا تعتمد على تمويل عام (الحقوق القابلة للمتاجرة على النبات، وزيادة الحقوق التنموية) فيمكن أن تكون إضافة مفيدة للخطط الممولة من المصادر العامة وتوفير معلومات لحائزي الأراضي عن طريق الإرشاد يمثل وسيلة تبرر جدواها تكاليفها لتشجيع الإدارة الرشيدة الفعالة للأراضي المملوكة ملكية خاصة والتي تنمو فيها النباتات الأصلية.

(د) أما في الأراضي المملوكة ملكية عامة مثل الأراضي الواقعة في المنطقة المدارية الرطبة والتي يمتد فيها نطاق شبكة التدابير المنظمة للأمان من حماية الأراضي إلى تخطيط الاستعمالات المختلفة ووضع حدود لها، فأن التراخيص التي يمكن المتاجرة بها أو استبدالها قد توفر أماناً للزيارة للقائمين بتشغيل الرحلات، وتوفر بذلك حافزاً لحسن إدارة المنطقة ومن الأمور الجوهرية توفير التمويل اللازم للسماح بالسياحة بأقل آثار ضارة ممكنة، في سبيل الحفاظ على التنوع

البيولوجي وتحصيل رسوماً يفضل أن تكون رسوم شاملة من الزائرين سوف يسهم في التمويل ويسمح بتوجيه الأموال العامة إلى جوانب أخري من حفظ التنوع البيولوجي.

● الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والسياحة المستدامة:

أن بلداناً كثيرة والعديد من أصحاب الشأن يهتمون بتنمية السياحة وبتأثير هذه التنمية على التنمية المستدامة وقد وضعت مدونات سلوك ومبادئ توجيهية وإعلانات متعلقة بجوانب مختلفة ومجالات متباينة، أن الـ عرب سايت الخاص بشبكة الجماعة الأوروبية للسفر والسياحة البيئيتين (ويرمز إليها باختصار ECoNETT) يعطي قائمة بسبعة وخمسين من هؤلاء المهتمين (ويتم الاتصال بالـ وب سايت بـ (http: //www.wttc.org) وقد قام اليوينب باستكتشاف واسع النطاق لاستعمالات مدونات السلوك 21 والبيانات الايكولوجية 22 في قطاع السياحة مسلطاً الضوء في ذلك على الخطوات اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة من ذلك الاستعمال. وهناك اتفاقات أخري إقليمية وعالمية يمكن أن توفر إطارات لبعض الجوانب على الأقل من السياحة المستدامة من ذلك مثلاً أن الاتفاقات العالمية التي تتصل بالسياحة المستدامة وتعالج التنوع البيولوجي إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بذلك التنوع تشمل الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبه واتفاقية التراث العالمي، والاتفاقية المتعلقة بالمتاجرة الدولية في الأنواع المعرضة للخطر والاتفاقية المتعلقة الأنواع المهاجرة وعلى المستوي الإقليمي يمثل برنامج البحار الإقليمية الذي وضعه اليونيب مثالاً طيباً.

تبين الفقرات التالية كيف أن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي توفر إطاراً لتنمية الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة في سبيل السياحة المستدامة، ويكون من شأنها

التشجيع على الحفاظ على الأوضاع البيئية وعلى الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

(أ) الأهداف والمبادئ التوجيهية: أن الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والواردة في المادة 1 هي "صيانة التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتقاسم العادل والمنصف للمنافع " تمثل الإطار الشامل للتنمية المستدامة للسياحة وفي هذا الصدد من المفيد تفهم مدي الهدف الثالث باعتباره يشمل المنافع الناشئة عن استعمال الموارد البيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك تعمل الاتفاقية في ضوء مبدأين توجيهيين هما الأسلوب التحوطى وأسلوب النظام الايكولوجي. أما الأسلوب الأول فهو يشجع على اتخاذ تدابير عندما يكون هناك تهديد بتخفيض محسوس أو ضياع للتنوع البيولوجي دون انتظار التوصل إلى يقين علمي في هذا الصدد. أما أسلوب النظام الايكولوجي فهو يشجع معالجة الأمور بطريقة جامعة متكاملة فسوف تستفيد صياغة السياسات العامة المتعلقة بتنمية السياحة من هذين المبدأين التوجيهيين أيضا.

(ب) المادة 6: التدابير العامة للصيانة والاستخدام القابل للاستمرار: تقضي هذه المادة بوضع استراتيجيات وخطط أو برامج وطنية للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ولإدماج هذه الأهداف في الخطط والبرامج والسياسات العامة القطاعية أو الشاملة لعدة قطاعات والتي لها صلة بالموضوع أن الطبيعة والتنوع البيولوجي يمثلان موارد رئيسية للأنشطة السياحة وينبغي أن تأخذ السياحة المستدامة في حسبانها عند تطويرها جميع التدابير اللازمة لكفالة السلامة للأنظمة الايكولوجية المختلفة والموائل.

(ج) المـادة 7: الـتحديد والرصـد: في سـبيل جعـل الأنـشطة الـسياحية مـستدامة وللحيلولة دون حـدوث الأضـرار الـتي تـسببها السياحة للتنوع البيولوجي أو الحـد مـن تلك الأضــرار لابد من تحديد العمليات والأنشطة المتعلقة بالسياحة الـتي لهـا أو يمكـن أن يكـون لهـا آثـار مـناوئة محسوسة على الحفظ والاستعمال المـستدام للتـنوع البيولوجي ولابد من رصد ما يكون لتلك العمليات والأنشطة من وقع وهذه الإجراءات تنص عليها المادة 7.

(د) المـادة 8: الصيانة في الموضع الطبيعي: تقضي المادة 8 بتدابير شتي بغرض الحفظ في الموضـع وتتـضمن أحكامـاً لإنـشاء مـناطق محمـية بمـا في ذلك وضع مبادئ توجيهـية لاختـيار تلـك المـناطق وإنـشائها وإدارتهـا. وكما سبق أن ذكر، يمكن للمـناطق المحمـية أن توفـر فرصـاً طيبة لإيجـاد الـسياحة المـستدامة أوتطويرها. وتتـضمن المـادة أيـضا عـدداً مـن الأحكـام لإدارة الموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجـية في الموضـع الطبيعـي. ومن الجوانب الهامة في المادة 8 أنها تتضمن حكماً يقضي باحترام ما لدي المجتمعات الأصلية والمحلية من معارف وابتكارات وممارسات. ويوفر هذا الحكم أساساً للحد من الوقع الاجتماعي على المجتمعات المحلية ويوفر كذلك زيادة إشراكها في تنمية السياحة المستدامة.

(ه) المـادة 10: الاستعمال القابل للاستمرار لعناصر التنوع البيولوجي: يمكن اعتبار هـذه المـادة أساسـاً للـسياحة المـستدامة. وبالإضـافة إلى الأحكام العامة الخاصة بالـنهوض بالاسـتعمال المـستدام لمكـونات التنوع البيولوجي، تقضي هذه المادة علـى وجـه التحديد بالتعاون بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص في وضع طـرائق للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية. ولا شك أن السياحة المستدامة يمكن أن تكون من هذه الوسائل.

(و) المادة 11: التدابير الحافزة: بموجب هذه المادة يكون على كل طرف متعاقد أن يتخذ، بقدر الإمكان وبقدر ما يتناسب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، التدابير السليمة التي تعمل كحافز على الحفظ وعلى الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. وحيث أن السياحة هي أساساً نشاط اقتصادي، فالأدوات الاقتصادية التي توجه الأنشطة نحو مسالك أكثر استمرارية هي أدوات نافعة ومبررة لما ينفق فيها من تكاليف وبالإضافة إلى ذلك فأن الحوافز الاجتماعية والمؤسسية مثل بناء القدرات ومشاركة أصحاب الشأن يمكن توفيرها في سبيل الحد من الوقع الاجتماعي وفي سبيل تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للموارد ويمكن أن يكون الوعي العام أيضا حافزاً على السياحة المستدامة.

(ز) المادة 13: التثقيف والتوعية الجماهيرية: أن تثقيف القائمين بتشغيل الرحلات والقائمين بإرشاد أعضاء تلك الرحلات حول أهمية التدابير اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي هي مكونة من المكونات الأساسية لإيجاد السياحة المستدامة. ينبغي تشجيع الجمهور أيضا على أن يستوعب تلك المفاهيم. وتتضمن المادة 13 أحكاماً لهذا الغرض وبالإضافة إلى ذلك تقضي بوضع برامج لتثقيف وتوعية الجمهور.

(ح) المادة 14: تقييم الأثر وتقليل الآثار المعاكسة إلى الحد الأقصي: كما سبق أن نوقش هذا الموضوع تصاحب السياحة عدة تهديدات لحفظ التنوع البيولوجي. والآثار المناوئة للسياحة يمكن الحد منها فقط من خلال تقييم كامل للوقع البيئي والوقع على التنوع البيولوجي قبل تنفيذ أي مشروع. وتقضي المادة 14 بإدخال إجراءات مناسبة تتطلب القيام بتقييم للوقع البيئي للمشروعات المقترحة التي يحتمل أن يكون لها آثار ضارة محسوسة على التنوع البيولوجي، ويمكن اعتبار

جميع المشروعات السياحية تقريباً داخلة في هذه الفئة، ولذا فهي تقتضي تقيماً لآثارها البيئية وقد أعدت وثيقة مستقلة عن تقييم الوقع البيئي لتقديمها إلى الاجتماع الرابع للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/4/10) وهناك تشجيع على استعراض تلك الوثيقة.

(ط) المادة 16: الحصول على التكنولوجيا ونقلها: في أيجاد وتطوير السياحة المستدامة ينبغي تشجيع استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً في مختلف جوانب هذا النشاط، وقد تشمل تلك التكنولوجيات ما يتعلق منها بمعالجة المياه المستهلكة ومنع التلوث والاقتصاد في استعمال المياه والطاقة، وتتضمن المادة 16 أحكاماً لتوفير و/ أو تسهيل التوصل إلى التكنولوجيات ونقل التكنولوجيات التي لها صلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، ولا تسبب ضرراً محسوساً للبيئية.

(ي) المادة 20: الموارد المالية: أن تنمية السياحة شأنها شأن أي نشاط اقتصادي آخر تقتضي تمويلاً. وبالإضافة إلى المتطلبات الاستثمارية الضخمة للبنيات الأساسية، فأن البدء بالأعمال الهامشية يقتضي هو أيضا تمويلاً، ومستوي التمويل وكذلك أنواع التمويل المتاحة هي كلها عوامل هامة للنظر فيها وهناك دراسة تشير إلى أن من أهم الحواجز التي تعرقل اشراك المجتمع في السياحة.الافتقار إلى التمويل الممكن.23 وتقضي المادة 20 بتحسين المساندة المالية الوطنية وبتوفير موارد مالية جديدة وإضافية يقدمها الطرف الذي ينتمي إلى البلدان المتقدمة النمو إلى الطرف الذي ينتمي إلى البلدان النامية.

(ك) البرامج الخاصة بمجالات موضوعية: بالإضافة إلى المواد المحددة في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وضع برنامج عمل لكل مجال موضوعي جري النظر فيه حتى الآن في إطار عمليات الاتفاقية وهي المجالات الآتية: التنوع البيولوجي البحري والساحلي التنوع البيولوجي الزراعي التنوع البيولوجي الحراجي (الغابات) والتنوع البيولوجي في المياه الداخلية. وفي الاجتماع الرابع للهيئة الفرعية الآنفة الذكر سوف ينظر في مجال موضوعي جديد يتمثل في الأنظمة الايكولوجية للأراضي الجافة وللبحر الأبيض المتوسط وللأراضي القاحلة ونصف القاحلة والأراضي العشبية والسافانه.

(ل) (UNEP/CBD/SBSTTA/4/7) وينبغي أن تنعكس الأنشطة المتصلة ببرامج العمل هذه في النظر في السياحة المستدامة. مثال ذلك أنه في البرنامج الممتد على عدة سنوات من العمل لتنفيذ تفويض جاكرتا الخاص بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، ادخل كعنصر في هذا البرنامج تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وبالإضافة إلى ذلك فأن النظر في التقصير المرجاني وفي الشواغل الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة أمر وارد في تلك البرامج، وفي برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الزراعي، هناك تركيز شديد على السياحة المستدامة المتمشية مع النظام الايكولوجي أو على الأسلوب المتكامل في استعمال الأراضي. يزاد على ذلك أن مؤتمر الأطراف قد أيد النتائج التي توصلت إليها الـ CSD's في استعراضها عام 1995 لتنفيذ جدول أعمال القرن21، وهي نتائج تعترف بالحاجة إلى أسلوب متكامل ومشترك بين عدة علوم في التخطيط والتنمية والإدارة الخاصة بالموارد التربية. (المقرر 3/ 11، الفقرة 14) ويمكن أن ينظر في هذا الصدد في السياحة الزراعية وبالإضافة إلى

ذلـك أن النظـر في إيجـاد وتنمـية الـسياحة المـستدامة ينبغي أن تعكس بالكامل برنامج العمل الذي وضع بشأن تنفيذ المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها.

● توصيــــات:

وفقا للمقرر 4/ 15 الصادر عن مؤتمر الأطراف، قد ترغب الهيئة الفرعية المعنية بالمـشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن تقوم، على أساس هذه الوثيقة وأساس مـا تقدمـه الأطـراف في هـذا الاجـتماع بتحلـيل علمي وتقني للصلات الموجودة بين الـسياحة والتـنوع البيولوجـي وتقـدم ذلك التحليل إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه المؤتمر في اجتماعه الخامس.

قـد تـرغب الهيئة الفرعية الآنفة الذكر أن توصي مؤتمر الأطراف مراعية في ذلك نتـيجة الـدورة الـسابعة للجـنة التنمـية المـستدامة بـأن تـتولى زمام المبادرة في البرنامج الدولي الخاص بالسياحة المستدامة في إطار العملية التي تقوم بها لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي. وينبغي استرعاء النظر إلى أن الهيئة الفرعية الآنفة الذكر تـستطيع بالاسـتمرار في الأنشطة الواردة في المقرر 4/ 15 الفقرة 14 أن تقوم بما يلي وتملك الزمام فيه:

(أ) تـبين الأنـشطة الـسياحية الـتي يمكـن أن يكـون لهـا وقـع مـناوئ علـى التـنوع البيولوجي ورصد تلك الأنشطة:

(ب) وضـع قوائم جرد بالتدابير والسياسات العامة والاستراتيجيات التي تدمج تنمية الـسياحة في الحفـظ والاسـتخدام المـستدام للتنوع البيولوجي على أن يؤخذ في الحـسبان العمـل الجـاري في هـذا الـصدد في سـبيل التدابير الحفزية (المادة 11، المقرر 4/ 10 – (وتقييم الآثار البيئية (المادة 14 المقرر 4/ 10– ج).

(ج) تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة مع تركيز الضوء على إشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأصلية والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي في الجهود التعاونية وتخطيط البنيات الأساسية والتخطيط الإقليمي وتخطيط استعمال الأراضي للسياحة.

وقد ترغب الهيئة الفرعية أيضا أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يقوم بدور نشط في وضع تدابير وأنشطة تتعلق بالسنة الدولية للسياحة الايكولوجية، التي أعلن الالتزام بها عام 2002 (A/RES/53/200)، في اشتراك مع لجنة التنمية المستدامة.

الفَصْلُ الثَّامِنُ

الاقتصاد السياحي في الدول العربية

الفصل الثامن

الاقتصاد السياحي في الدول العربية

● السياحة العربية البينية/ الواقع والطموحات:

ربما لا يكون من المبالغة القول إنه بالتوازي مع ثورة المعلومات، التي اجتاحت عالمنا في العقدين الماضيين من الزمان، فقد واكبتها ثورة في صناعة السياحة العالمية وتصاعدت في السنوات الأخيرة مع بدايات الألفية الثالثة حيث تواجه اقتصاديات دول العالم تحديات العولمة وتحرير التجارة البينية الدولية وبخاصة تجارة الخدمات وعلى رأسها صناعة السياحة.

وتعتمد صناعة السياحة على محور رئيسي هو جذب السائحين وأصبح هذا المحور فنا وعلما يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة وتنوعت سبل جذب السياح ولم تعد حكرا على زيارة المتاحف والأماكن الأثرية وبخاصة في منطقتنا العربية وأصبحت المقاصد السياحية شاملة مثل السياحة الدينية والعلاجية وسياحة الاستجمام والسياحة الرياضية، والثقافية والفنية، وسياحة المؤتمرات والمهرجانات.

وقد كان الاهتمام على المستوى القومي بالسياحة العربية عموما منوطا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي يعمل تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حتى مارس عام 1996 عندما أصدر المجلس في دور انعقاده العادي السابع والخمسين قراره رقم 1272 بإنشاء مجلس وزراء السياحة العرب وذلك بهدف دعم

العمل العربي المشترك في هذا القطاع الحيوي الهام. ولقد برزت في السنوات الأخيرة وعلى ضوء تطورات سياسية إقليمية ودولية كبيرة الأهمية الملحة لتفعيل مستويات قطاعات السياحة في الدول العربية وأهمية الخدمات السياحية باعتبارها تأتي في مقدمة مساهمة إجمالي قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي العربي كما برزت على ضوء ذلك الهوة الشاسعة بين معطيات أرقام السياحة العالمية وبين أرقام الحصة العربية من مائدات السياحة العالمية بالإضافة إلى بروز أهمية تعزيز وحفز السياحة العربية البينية وخاصة مع دخول معظم دول العالم ومنها أغلبية الدول العربية تحت قوانين والتزامات تحرير التجارة الدولية ومنها تحرير تجارة الخدمات وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم اتفاقات "الجاتس".

ويشكل الوطن العربي من مشرقه الآسيوي إلى مغربه الإفريقي كتلة جذب سياحي رئيسية ومرشحة لتكون مركز الجذب الأول على خريطة السياحة العالمية ولكن إذا استكملت قطاعات السياحة العربية كافة بناها التحتية ووفرت الخدمات الأساسية الداعمة، وهيأت المناخات الاستثمارية الملائمة على مختلف الأصعدة، مثل الأنظمة والتشريعات والقوانين، ارتفاع مستوى الوعي البيئي والوعي السياحي العام، وغير ذلك من العناصر المطلوبة. وقد لا تتوافر عوامل الجذب السياحي الأساسية لأماكن أخرى في العالم كما يتمتع به الوطن العربي من عوامل. فهو بموقعه الجغرافي الاستراتيجي من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا ومن حوض المتوسط شمالا إلى خط الاستواء جنوبا يحتل موقع القلب وهمزة الوصل بين قارات العالم، ويتفاعل الموقع الجغرافي للوطن العربي مع عمقه الحضاري والتاريخي كمهد للحضارات القديمة مما يضيف إلى وجوده السياحي ميزة فريدة، تجعله مقصدا هاما ومتنوعا يشد إليه حركة السياحة العالمية. ويلبي رغبات مختلف الجنسيات مهما تنوعت ثقافاتهم وأذواقهم.

وليس هذا فحسب لكن موقع الوطن العربي وثراء تراثه الإنساني يحقق لسكانه إلى جانب المردودات الاقتصادية نتائج لا تقل أهمية وذلك مما تثمره حركة السياحة منه واليه من تواصل إنساني ولقاء حضارات وإسهام رئيسي في توجه عالم اليوم نحو إرساء أسس السلام وتوثيق العلاقات بين الشعوب وتبادل وتعزيز التنمية المشتركة والمساهمة في حماية البيئة العالمية. إن نصيب البلاد العربية من مجمل السياحة العالمية ضئيل جدا مع أن إمكاناتها ضخمة وكنوزها عظيمة. وان التوجه إلى زيادة هذه النسبة يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل على زيادة نسبة السياحة البينية العربية إلى السياحة البعيدة الوافدة من مناطق خارج الوطن العربي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة من بينها. إن السياحة البعيدة سريعة التأثر بالأحداث والمتغيرات والإشاعات التي تروجها في معظم الأحوال وسائل الإعلام الأجنبية المغرضة التي تضخم من الحدث البسيط بقصد التأثير السلبي الشديد على حجم السياحة الأجنبية الوافدة، في حين ان المواطن والسائح العربي لا يتأثران بتلك الأحداث والإشاعات بل على العكس من ذلك ما حدث ويحدث تماما.

إن السياحة البينية العربية أكثر إيرادا للدخل السياحي، فالسائح العربي أطول إقامة وأكثر إنفاقا. يضاف إلى ذلك الآثار الايجابية للسياحة البينية العربية في زيادة أواصر الإخوة والتواصل الثقافي والاجتماعي وزيادة التعاون التجاري والصناعي بين أبناء هذا الوطن الواحد مما يزيد من تلاحم الشعب العربي إزاء قضاياه القومية. وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة البينية داخل الإقليم الواحد تشكل 82٪ على مستوى العالم وداخل أوروبا وحدها تشكل السياحة البينية 88٪ إما بالنسبة للبلاد العربية فإن السياحة البينية لا تشكل سوى 42٪ حاليا وستنخفض عام 2020 حسب بيانات المنظمة إلى 37٪ فقط فيما تزداد نسبة السياحة العربية البعيدة لتصل إلى 63٪. ويذكر أن نسبة السياحة العربية البينية كانت 32٪ فقط قبل أحداث

الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 أي أن ارتفاعها إلى المستوى الحالي 42٪ لم يكن مستندا إلى خطط واستراتيجيات ثابتة ومتفق عليها وإنما كان ناجما عن حدث طارئ وعلى الرغم من ضخامة تأثيراته إلا انه يظل خارج الحسابات والتوقعات المدروسة. تبلغ عوائد السياحة نحو 457 مليار ودولار سنويا في العالم ولا يزيد نصيب الدول العربية منها عن 2.7٪ فقط ولتقريب الصورة بالنسبة إلى حجم الخسائر الناجمة من الإنفاق السياحي العربي في الخارج نشير على سبيل المثال إلى أن إنفاقات السياح السعوديين الخارجين من المملكة 27.6 مليار ريال في عام 2002م.

يقول صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز الأمين العام للهيئة العليا للسياحة «إن قطاع السياحة الداخلية عندنا يخسر من 4 إلى 4.5 مليون سائح سنويا. ومن المعروف إن السياح السعوديين يأتون في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط سياحياً، لكنهم ليسوا من الجنسيات الخمس الأكثر سياحة في العالم. وتشكل عائدات السياحة حاليا (بما فيها الحج والعمرة) نسبة 5.5٪ من الناتج المحلي السعودي أي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية. ولقد بلغ عدد السياح القادمين إلى منطقة الشرق الأوسط عام 2002م نحو 23 مليون سائح من أصل 714 مليون سائح في العالم كانت حصة أوروبا منها 411 مليون سائح و 120 مليون إلى أميركا و 130 مليون إلى دول شرق آسيا والباسيفيك و 28مليون سائح إلى إفريقيا. وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى مليار سائح عام 2010 ونحو 1561 مليون سائح عام 2020 كما تتوقع إن تبلغ عائدات السياحة 1550 بليون دولار بحلول عام 2010 ونحو 2340 بليون دولار بحلول عام2020.

وعلى ضوء الأرقام المتوقعة وأرقام الواقع الحالي ونظرا للاتجاه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات فإن تعزيز السياحة العربية البينية لن يساهم فقط في زيادة حصة العالم العربي من عائدات السياحة العالمية ولكن سيكفل أيضا حماية عوائد القطاع

السياحي في كل بلد عربي على حدة. ويلعب الدور المطلوب من القطاع الخاص كركيزة الأساسية في هذه المهمة الاقتصادية الحيوية. ومن أوراق العمل الهامة التي تتناول هذه المسألة نوجز ما ورد في ورقة قدمها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والتي ركزت على دور القطاع العربي الخاص في إقامة المشروعات السياحية العربية المشتركة والخدمات المكملة لها لدعم وجذب السياحة الدولية والبينية العربية فقط. استعرضت ورقة العمل الدور الأساسي والاستراتيجي للقطاع الخاص في تنمية الصناعة السياحية لما توفره من عائد كبير على المستثمر وعلى الاقتصاد ككل. كما أن قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

ستسمح بقيام جبهة عريضة من المؤسسات السياحية العربية البينية ذات الإمكانات المالية والتقنية والإعلامية والإدارية الحديثة وذات التأثير القوي على الصعيد العالمي وعلى الصعيد العربي البيني. كما أكدت الورقة على وجوب توفير الشروط المناسبة من حيث خلق المناخ والوسائل، وكذلك الحوافز الضرورية والتسهيلات المطلوبة والتشجيع المتواصل، وتطوير وتوحيد الإجراءات بين الدول العربية في مجال الاستثمار، والعمل على إقامة تنسيق مالي ونقدي بينهما وفي مقابل هذا يقوم القطاع الخاص العربي بالتحرك السريع لإقامة المشاريع السياحية المشتركة وإقامة تعاون جاد مع القطاع العام.

لقد أظهرت ورقة العمل شروط تنمية السياحة وجذب الاستثمارات العربية الخاصة من خلال مجالات هامة وأساسية يجب توافر عدد كبير منها قبل التطلع إلى جذب أعداد كبيرة من السياح وتنمية هذه الصناعة المتطورة وفيما يلي أهمها على المستوى العربي الإقليمي.

تخطيط السياحة العربية:

أهمية وجود مخطط سياحي عربي والتأكد من تكامل المشاريع السياحية مع برنامج التخطيط السياحي العربي.

(1) البيئة: التأكد من التأثيرات المحتملة على البيئة قبل الشروع بإقامة المشاريع السياحية المنوي تنفيذها، وضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها من أية أخطار محتملة ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية للتعاون مع الأجهزة المحلية المسؤولة لتطوير المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية والمحافظة عليها.

(2) سلامة السياح: باعتماد إجراءات مناسبة لتأمين سلامة الزائرين بهدف ضمان نمو وازدهار السياحة.

(3) التسويق الجماعي العربي: يكون شاملاً للمنطقة العربية ككل.

(4) الأرباح: السعي لتأمين التمويل اللازم من القطاعين العام والخاص.

(5) الثروة البشرية: التشاور والتنسيق بين المؤسسات العربية المتخصصة بالسياحة لمراقبة احتياجات القوى البشرية العاملة في النشاط السياحي والدعوة إلى إقامة مركز عربي إقليمي للتعليم والتدريب والبحث والمتابعة:

(6) التمويل: الدعوة إلى إقامة صندوق عربي لتنمية السياحة. كما ركزت الوثيقة على تطوير البنى الأساسية والتي يمكن للقطاعين الخاص والعام ان يستثمر فيها، والتأكيد على أهمية اكتمال منطقة التجارة العربية الحرة ودورها كجاذب للاستثمار السياحي، وشملت ورقة العمل الحوافز والمعوقات التي تعترض القطاع الخاص العربي للقيام بمشروعات سياحية مشتركة.

● توصيات للسياحة العربية:

وقدمت الورقة عددا من الاقتراحات على شكل توصيات أمام المجلس الوزاري العربي للسياحة تضمنت ما يأتي:

(1) إقامة مشروعات خاصة مكملة للنشاط السياحي ومشروعات سياحية عربية مشتركة تتمتع بالكفاءة بالأحجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجالات تقديم الخدمات غير التقليدية، وإيجاد الفرص التسويقية الجديدة، وتوفير المعلومات والأبحاث ودراسات الجدوى للمشاريع السياحية، وإقامة معاهد التعليم والتدريب السياحي لتخرج الكوادر وفق المعايير الدولية، وفي مجال النقل السياحي

(2) العمل على وضع خطة عربية متكاملة لفرص الاستثمار السياحي.

(3) الحاجة إلى المزيد من وكالات جذب السياح الأجانب للمنطقة العربية مع إنشاء مواقع على الانترنت.

(4) إنشاء شركات إعلامية متخصصة تقوم بتقديم برامج تليفزيونية تعرض على القنوات الدولية وبالعربية واللغات الأجنبية المختلفة.

(5) في إطار حركة الخصخصة يطالب القطاع الخاص العربي بالاستثمار في المرافق السياحية القائمة قصد تطويرها وتحديثها، وكذلك إقامة المشروعات السياحية الكبرى الجديدة.

(6) الدعوة إلى إقامة صندوق عربي يعنى بالتمويل السياحي.

(7) توفير شروط ضمان وحماية المستثمر.

(8) الانتباه إلى تحسين درجة القطاع السياحي العربي وتأهيل القطاع الخاص العربي لملء فراغ الاستثمار السياحي في المنطقة بدلا من ترك المجال للقطاع الخاص الأجنبي في ضوء اتفاقيات التجارة الدولية في الخدمات.

(9) إيجاد اتساق بين قوانين العمل في مؤسسات النشاط السياحي (وغيرها) مع مفاهيم الاستثمار الحديثة.

مصر

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1990	1140231	9599844
1991	1082340	9123664
1992	1102942	8305516
1993	922389	5896454
1994	931730	6573102
1995	822899	6586877
1996	896228	6225978
1997	967083	6253921
1998	1070000	6042000
1999	1002900	5935700
2000	994500	5577800

الإمارات

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1990	324806	1180441
1991	392989	1215583
1992	461586	1163953
1993	494184	1243231
1994	524728	1316149
1997	661645	1570186
1998	821481	1930438

الأردن

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1999	761598	—
2000	770795	—

فلسطين

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1999	6442	21521

الكويت

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1992	31174	76937
1994	32871	82263
1995	32504	84089
1997	34695	91986
1998	32575	85412

اليمن

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1996	19558	61833
2000	27692	167372

لبنان

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1998	245201	—
1999	265107	—
2000	299987	—

المغرب

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1991	290899	671467
1992	261702	632063
1993	232671	578261
1994	181063	498699
1995	99511	330795
1996	90764	293453
1997	94734	313059
1998	101180	345537
1999	106366	373879
2000	106986	379388

قطر

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1990	93029	673859
1991	78625	127268
1992	65967	125082
1993	62590	122787
1994	81176	115106
1995	100823	126232
1996	113811	123122
1997	1260981	125299

تونس

السنة	عدد السياح	عدد الليالي
1990	390125	746983
1991	480466	789286
1992	404781	797374
1993	367207	752085
1994	373807	760101
1995	375639	918669
1996	377721	910529
1997	419830	967823
1998	440850	975304
1999	354183	820398
2000	375197	832642

إجمالي عدد السائحين العرب والليالي الفندقية في عدد من الدول العربية [1990-2000]:

● اقتصاد السياحة العربية:

حققت السياحة الدولية نمواً متسارعاً اعتباراً من عقود الستينات والسبعينات والثمانينات، حيث حققت نمواً مثيراً واستطاعت بعض الدول النامية أن تستفيد بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي. بينما يحاول البعض الآخر وهي تلك التي تفصلها مسافات بعيدة عن الأسواق المصدرة للسياحة الاستفادة من النمو السياحي العالمي ومن التطورات السريعة في النقل الجوي والبحري والبري. فلقد أضحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج

وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل مع بل تعتمد على قطاعات الاقتصاد الأخرى وبالتالي تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية الاقتصادية خصوصاً في مجال البنية التحتية للاقتصاد.

ومما لا شك فيه أن مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه، ومنها مرافق النقل، وشبكات الاتصالات، وخدمات الكهرباء والمياه، وحتى القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والصناعي. فلا يكفي تطوير المواقع السياحية الحديثة إذا كان من المتعذر الوصل إليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك فإن قطاع السياحة يجلب الاستثمار اللازم لتطوير الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية وبالتالي يعطي حافزاً لتنمية القطاعات الأخرى.

فلا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام. فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية. كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها ازداد عدد السياح الوافدين إليها.

أما البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لا سيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة بل أهم من ذلك: الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها. وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم

يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل.

ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءً من عملية التنمية الاقتصادية، نظراً للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. والتنمية الناجحة للسياحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية. وعلاوة على ذلك يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

ولقد تسارع تطوير قطاع السياحة في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. ويعد هذا القطاع مصدراً هاماً للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على الاقتصاد. كما يساعد قطاع السياحة على تطوير غيره من القطاعات خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

ولا يخفى على أحد أن قطاع السياحة في الوطن العربي عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، ولا سيما التطورات في عملية السلام وسيظل غياب السلام الشامل عائقاً رئيسياً أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه في بلدان المنطقة. وتشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقاً آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة وفي الوقت ذاته يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب آسيا وشرقها، مصدراً للمنافسة الحادة للأسواق السياحية في البلدان العربية. فقد تمكنت الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو من

النجاح في توسيع أسواقها السياحية التي تعتبر حالياً أسرع الأسواق السياحية نمواً في العالم. كما ظهرت أسواق سياحية ذات قدرة كبيرة على المنافسة في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وهونج كونغ. وتندرج الصين وماليزيا في عداد أكبر 20 بلداً مستقبلاً للسياح. وكان نصيب الصين من السياح في عام 1996 أكبر من نصيب المنطقة العربية ككل، فقد ارتقت إلى رتبة خامس بلد في استقبال السياح بعد أن كان ترتيبها الثاني عشر في عام 1990؛ وازداد عدد السياح الوافدين إليها بنسبة 47٪ في الفترة من 1990 إلى 1996.

ونظراً إلى أهمية قطاع السياحة من حيث عوائد العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على خصائص القطاع السياحي العربي والمعوقات التي تقف في طريقة تقدمه وتنميته بالإضافة إلى التعرف على ما تعنيه اتفاقية التجارة في خدمات السياحة والسفر والخاصة بمنظمة التجارة العالمية للدول العربية.

الفصل التاسع

الاقتصاد السياحي في الأردن

الفصل التاسع

الاقتصاد السياحي في الأردن

تمهيد:

أطلقت هيئة تنشيط السياحة الأردنية بالتعاون مع وزارتي السياحة والآثار والتعليم العالي حملة ترويجية في دول الخليج العربي في 6/ 5/ 2007، ولمدة أسبوعين تهدف إلى تعظيم مساهمة الدخل المتأتي من السياحة التعليمية في الاقتصاد الوطني. وقال وزير السياحة الأردني منير نصار في مؤتمر صحافي أن الأردن يسعى إلى أن تصل عائداته من السياحة إلى 1.7 مليار دينار (2.4 مليار دولار) في نهاية 2010 من 1.1 مليون دينار (1.5 مليار دولار) في نهاية عام 2005.

وقال أن كل المؤشرات السياحية للعام الحالي مبشرة بالخير ونهدف إلى استقطاب السياحة الأسرية في دول الخليج لكنه اقر بان الأردن لا يزال لديه نقص في الخدمات السياحية على الرغم من العناصر الإيجابية في المنتج السياحي الأردني.

وتتضمن الحملة التي تشمل السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات والبحرين عقد ورشات عمل ولقاءات لممثلي الجامعات بالطلبة المهتمين وذويهم وإطلاق حملة إعلانية وإعلامية تستهدف مواطني تلك الدول والمقيمين فيها من أبناء الأردنيين والجاليات الأخرى. وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن مجمل العائدات المترتبة على كل طالب وافد تصل بالمتوسط إلى 15 ألف دولار سنويا لتشمل الرسوم والمعيشة والإنفاقات غير المباشرة نتيجة لسياحة الأقارب والزوار الأمر الذي يجعل العائد السنوي لكل ألف طالب وافد 15 مليون دولار.

ويتعدى مجمل الإنفاق للطالب الوافد 6 أضعاف نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يجعل من الاستثمار الوطني في هذا الاتجاه استثمارا ناجحا أما القيمة المضافة للسياحة التعليمية فقد تصل إلى 60 بالمائة.

وقال وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان أن عدد الطلبة الوافدين في الجامعات الأردنية وصل إلى 25 ألف طالب نهاية عام 2005 مقابل 8322 طالبا عام 1993 بزيادة تصل إلى 10 بالمائة سنويا.

وقال إن رفع هذه النسبة إلى 10.5 بالمائة سنويا سيرفع عدد الطلبة الوافدين إلى 100 ألف طالب عام 2020 وتحقيق عائدات تقدر بـ929 مليون دينار عام 2020.

وأكد طوقان أن 90 بالمائة من الطلبة الوافدين هم من دول الخليج العربي. ويبلغ عدد الجامعات في الأردن 25 جامعة منها 10 جامعات رسمية و15 خاصة وهناك جامعتان قيد التأسيس.

وقال مدير هيئة تنشيط السياحة مازن الحمود أن الهيئة اعتمدت للعام الحالي لتسويق السياحة في الأردن على قطاعين لهما الأثر الكبير في الاقتصاد الأردني وهما القطاع الطبي والتعليمي.

وقال أن الحملة الترويجية للسياحة التعليمية ستكون على هيئة معرض متنقل لجميع الجامعات الأردنية وستبدأ في الدوحة وتنتهي في الرياض.

● الأردن يطلق خطة تسويقية سياحية ضخمة تستهدف أسواق الخليج:

إطلاق موقع الكتروني ودليل زائر باللغة العربية على هامش "سوق السفر العربي".

أطلقت هيئة تنشيط السياحة اليوم خطة تسويقية للسوق الخليجية تحت شعار "مرحبا بكم" تستمر حتى منتصف تموز، بهدف تشجيع السياحة الخليجية والتي تحتل موقعاً متقدماً بالنسبة للأردن بنسبة تصل إلى 60٪ من حجم سياح المبيت القادمين للأردن.

وتركز الحملة التي تتزامن مع مشاركة الهيئة في معرض سوق السفر العربي 2007 والمنعقد في مدينة دبي خلال الفترة من 1- 4 أيار الجاري، على المنتجات السياحية الأردنية التي تجتذب العائلة العربية والخليجية سواء من حيث السياحة التاريخية أو الترفيهية أو سياحة الاستجمام.

وزير السياحة والآثار رئيس مجلس إدارة هيئة تنشيط السياحة أسامة الدباس أكد على أهمية تنشيط السياحة العربية و ضرورة تكثيف جهود مختلف الجهات لجعل الأردن مقصداً سياحياً رئيسياً بالنسبة للسائح العربي والعائلة العربية.

وأكد الدباس حرص الوزارة وهيئة تنشيط السياحة على تنفيذ توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بالتركيز على السياحة العربية ووضع خطة عمل متكاملة للموسم السياحي الحالي تتضمن برامج نوعية تسهم في نجاح موسم صيف العام الحالي، مشيراً إلى أن السياحة تحتل أهمية خاصة بالنسبة للأردن حيث تشكل ما نسبته 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشتمل الحملة والتي تستهدف أسواق المملكة العربية السعودية، والكويت وقطر والبحرين والأمارات العربية المتحدة وعمان، على عدد من الأفلام الترويجية التلفزيونية والإعلانات المطبوعة في عدد من الصحف العربية.

ويبلغ عدد سياح المبيت من الدول العربية خلال العام الماضي 2006 ما يقارب مليون و900 ألف سائح، ومن دول الخليج لوحدها ما يقارب 576 ألف سائح خلال نفس العام.

وأطلقت الهيئة خلال مشاركتها في المعرض موقعها الالكتروني باللغة العربية والذي صمم للتسهيل على السائح الراغب بالقدوم إلى الأردن باحتوائه على البيانات والصور والخرائط وكافة المعلومات التي يحتاج إليها السائح، إضافة إلى إطلاق دليل الزائر باللغة العربية والذي يحوي معلومات متنوعة للسائح العربي حول أبرز المواقع السياحية في الأردن والأسواق والمراكز التجارية الضخمة ومراكز الترفيه العائلي والمطاعم والحدائق ومرافق الترويح والفنادق والشقق الفندقية والمتاحف والمهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية.

وتصدر هيئة تنشيط السياحة، وهي الجهة المعنية بترويج وتسويق مناطق الجذب السياحي في الأردن، سنوياً العديد من المنشورات السياحية باللغات الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية والألمانية والروسية إضافة إلى العربية بهدف استهداف السياح من مختلف أنحاء العالم.

نائب رئيس مجلس إدارة هيئة تنشيط السياحة ومدير عام الهيئة بالوكالة ميشيل نزال أن الخطة التسويقية الجديدة تهدف إلى لفت انتباه السائح العربي إلى منتجات ومواقع سياحية تغيب أحياناً عن برامجهم السياحية إلى الأردن، حيث تم التركيز من خلال فيلم دعائي ترويجي مدته 30 ثانية و ثلاثة أفلام ترويجية مدتها 10 ثوانٍ على السياحة بشكل عام وسياحة الاستجمام ومراكز التسلية والترفيه المختلفة في المملكة.

في جلسة عقدت قرر مجلس إدارة هيئة تنشيط السياحة رفد دائرة تسويق السياحة العربية في الهيئة بكوادر جديدة ذات كفاءة عالية يناط بها وضع خطط وبرامج تسويقية فعالة.

ويعد معرض سوق السفر العربي، والذي تشارك فيه الهيئة بجناح يمتد على مساحة 180 متراً مربعاً في مركز معارض دبي الدولي، من أهم المعارض المعنية بقطاع السياحة والسفر في المنطقة العربية حيث تتبارى المؤسسات والفنادق لعرض أفضل ما لديها من خدمات وتسهيلات.

وقال نزال أن مشاركة الأردن في مثل هذه المعرض يأتي ضمن إستراتيجية الهيئة للترويج للمنتج السياحي الأردني وإبراز تميزه وفرادته وبالتالي وضع الأردن على الخارطة السياحية العالمية مما سينعكس إيجاباً على الواقع السياحي في المملكة والتي تشهد تزايداً في أعداد السياح القادمين إليها برغم من الظروف المحيطة. يذكر أن وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة كانا قد أطلقتا حملة ترويجية سياحية بعنوان "ابتسم فأنت في الأردن" موجهة طيلة صيف عام 2007 للأشقاء العرب والأصدقاء الأجانب والأردنيين المغتربين الذين جاءوا لزيارة المملكة والاستمتاع بأجوائها السياحية الممتعة.

وتهدف هذه الحملة إلى ترجمة صورة الأردن الحضارية وصورة الترحاب بالضيف باعتبارها صورة أردنية تعكس العادات واحترام التقاليد وصورة الأردني بشموخه وكبريائه وصورة "يا هلا بالضيف".. ابتسم.. كلمة صغيرة لكن كبيرة في معانيها ودلالاتها تعكس صورة المضيف للضيف بمفهوم الضيافة وفن التعامل معه، وتعكس صورة الأردن وشعبه الطيب أمام زواره.

ويعـد قطـاع السياحة احد القطاعات الواعدة الرئيسة في الاقتصاد الوطني كونه اكـبر قطـاع تـصديري في المملكة وثاني اكبر موظف للعمالة في القطاع الخاص وثالث اكبر منتج للنقد الأجنبي.

● دور السياحة في الاقتصاد الأردني:

يلعب قطاع السياحة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية الكلية، وهذا الدور يأتي من حيث كونه محصلاً للعملة الصعبة والتي تدعم ميزان المدفوعات مما يساعد على هذه الدول أن تستورد الآلات والمعدات اللازمة لتنمية اقتصادياتها وتنفيذ خططها التنموية.

وكون باقي الأبعاد الاقتصادية لهذا القطاع من حيث كونه مصدراً لا ينصب وعاملاً مؤثراً في الاستخدام وغيرها من المقومات، ومن أهم الأبعاد الاقتصادية في الأردن ما يلي:

(1) السياحة والدخل القومي.

(2) مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

(3) ميزان السياحة.

(4) مساهمة السياحة في العمالة الكلية.

أولاً: السياحة والدخل القومي:

لا تشكل السياحة بنداً مستقلاً في حسابات الدخل القومي الأردني، وإنما يدخل جزءاً من أنشطتها تحت بند تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في هذه الحسابات، ويحتسب الدخل السياحي من قبل البنك المركزي حسب معادلة خاصة

تعتمد على إنفاق السياح في الأردن حسب الجنسيات ومستويات المعيشة في بلدانهم، ومع ذلك تجري محاولات وتعديدات يقوم بها البنك المركزي وبعض الأفراد لحاسب القيمة المضافة لهذا القطاع. أن تشعب القطاع وتشابكه مع باقي القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى يجعل من الصعوبة بمكان تحديد حجمه الحقيقي بالطرق الإحصائية المتبعة والمألوفة.

أما طريقة احتساب القيمة المضافة للسياحة فتتم باستثناء نسبة المستورد لهذا القطاع من الدخل السياحي الرسمي ومن ذلك ما يلي:

(1) المساهمة الملكية: تختلف مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر حسب التطورات الاقتصادية والسياسية المكونة لهذا الناتج. فمثلاً أدت حرب الخليج والأحداث السياسية للمنطقة عام [1990-1991] إلى انخفاضها من (14.6٪) عام 1990 إلى (8.6٪) عام 1991، أي انخفض الدخل السياحي من (339.8) مليون دينار إلى (216) مليون دينار. إلا أن هذه النسبة قد عادت إلى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة بحيث وصلت إلى (11.2٪) عام 1994، أي حوالي (10.1٪ من الدخل القومي الإجمالي)، وبلغ معدل مساهمتها (11.4٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس مدار البحث. كما أن هذا المعدل يشير إلى أن الأردن دولة سياحية من حيث هذا المنظار، إلا أن ذلك لا يعني بأن السياحة متطورة في الأردن بل أن ذلك يعود إلى ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي عام (2000) إلى الآن ازداد هذا الدخل بشكل كبير.

بالمقابل لهذه النسب الاقتصادية فقد بلغ الدخل السياحي في إسرائيل مثلاً (2.4٪) بليون دولار عام 1994، إلا أنه لا يساهم في الدخل القومي الإجمالي إلا بنسبة (3٪) فقط، علماً بأن السياحة في إسرائيل تعتبر متطورة جداً مقارنة مع الأردن.

(2) المقارنة القطاعية: عند مقارنة مساهمة السياحة في الناتج المحلي مع باقي القطاعات الاقتصادية يتبين أنها مرتفعة نسبياً حيث كانت أعلى من قطاعات الزراعة والكهرباء والمياه والإنشاءات والتجارة العامة خلال الفترة (1991) إلى (1995) إذ سجلت هذه القطاعات المعدلات التالية: (6.9٪) و(2.4٪) و(7.7٪) و(10.0) على التوالي.

الجدول القادم يدل على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة حسب القطاعات الرئيسية للسنوات (1991-1995).

القطاعات	1991	1992	1993	1994	1995	معدل الفترة ٪
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	8.5	8.3	6	5.8	5.7	6.9
الصناعة	18.7	18.1	16.6	27.0	17.1	17.5
الكهرباء والمياه	2.5	2.2	2.4	2.4	2.4	2.4
الانشاءات	5.0	7.3	8.8	8.6	8.6	7.7
التجارة العامة	10.2	9.4	9.9	10.2	10.5	10.0
النقل والاتصالات	15.3	15.2	15.2	15.9	15.7	15.5
الخدمات	39.8	39.4	41.3	40.1	39.9	40.1
السياحة	8.6	10.6	12.1	11.5	12.7	11.1

وقد سجل قطاع الخدمات أعلى مساهمة في هذا الناتج خلال هذه الفترة، حيث بلغ (40.1٪) أما قطاع الصناعة فقد شكل (17.5٪) وقطاع النقل والاتصالات (15.5٪). إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل بارز أي أقل من النصف بقليل مع انخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة حيث لم تتجاوز هذه النسبة (24.4٪) يشير إلى أن الاقتصاد الأردني اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى.

(3) القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضاف هي المؤشر الحقيقي لأهمية أي نشاط اقتصادي، فكلما ارتفعت كلما زادت أهمية ذلك القطاع هذا، وتحسب القيمة المضافة بشكل عام من خلال الفرق بين السعر النهائي للمنتج وقيمة الموارد الخاصة الداخلية في إنتاجية غير أن ذلك يختلف بالنسبة لقطاع السياحة نظراً لتداخله بين القطاعات الأخرى حيث تحسب القيمة المضافة لقطاع السياحة من خلال الفرق بين المستوردات لهذا القطاع وقيمة الدخل السياحي الإجمالي في ذلك العام. ويلاحظ أن القيمة المضافة ازدادت بشكل ملوحظ من عام 1991 إلى الآن، وإذا ما قورنت هذه القيمة مع الدخل السياحي الإجمالي يلاحظ انخفاضها مقارنة إسرائيل مثلاً، والسبب في ذلك ارتفاع نسبة المستوردات لهذا القطاع كنسبة في الدخل المثالي منه.

(4) مضاعف السياحية: تتباين قيم المضاعف من بلد إلى آخر تبعاً لقوة الاقتصاد الوطني ومدى اعتماده على المستوردات، ففي الدول المتقدمة حيث يقل الاعتماد على المستوردات مقارنة بالدول النامية، ويكون المضاعف فيها مرتفعاً حيث يقدر بحوالي (4.3) مقابل (3.2) كحد أقصى في الدول النامية نظراً لاعتمادها الكبير على المستوردات وبخاصة للقطاع السياحي مما يؤدي إلى تسرب أسرع للإنفاق السياحي إلى خارج البلد.

ثانياً: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

تؤدي السياحة دوراً بارزاً في دعم الميزان للمدفوعات الأردني، الذي يعاني من عجز مزمن، وذلك من خلال دوره في توفير العملة الصعبة التي تحتاجها البلد من أجل تمويل مشاريعها الإنمائية وتخفيض العجز في الميزان التجاري ومن أجل تباين هذا الدور لابد من التطرق إلى مدى حجمه بالنسبة للصادرات الكلية والمتطورة خلال فترة زمنية محددة منها:

(1) دور السياحة في الصادرات الكلية من السلع والخدمات- حيث يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاد استهلاكي حيث وكما هو معروف فإنه يستهلك أكثر مما ينتج، فالدول النامية بشكل عام تقوم اقتصادياتها على نفس المبدأ، فهي في فترة التنمية تحتاج إلى العديد من السلع والآلات اللازمة لقيام مشاريعها وتنفيذ خططها الإنمائية. فمن هذا المنطلق تعتبر هذه الحالة ظاهرة صحية وضرورية للتقدم والتطور إلا أن المشكلة عندما تتكون معظم مستورداتها من السلع الاستهلاكية من هنا تأتي أهمية السياحة لهذه الدول في دعم الميزان التجاري.

وفي الأردن تساهم السياحة بنسبة عالية في مفردات التجارة الخارجية، فقد بلغ معدل نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات الكلية من السلع والخدمات ومرتفعة في الوقت الحالي والتي كانت أقل، وذلك بسبب الزيادة في الدخل السياحي.

(2) دور السياحة في الصادرات السلعية حيث ازداد دور السياحة في الصادرات السلعية سواء الكلية منها أو الوطنية في سنة 2007، وهذه النسبة ازدادت إذا ما قسمت إلى الصادرات السلعية الوطنية.

ثالثاً: ميزان السياحة:

ميزان السياحة أو صافي الدخل من السياحة هو عبارة عن الفرق بين الدخل السياحي أي ما ينفقه السياح داخل البلد، والإنفاق السياحي أي ما ينفقه المواطنين السياح خارج البلد، حيث يسجل الدخل السياحي في ميزان المدفوعات تحت بند (دائن) والإنفاق السياحي تحت بند (مدين). وبطبيعة الحال فكلما كان صافي الدخل موجباً كلما كان لصالح البلد واقتصادها القومي والعكس صحيح. فمثلاً في الأردن أظهرت النتائج والأرقام بأنه موجباً خلال الفترة (1990-2007).

وهذا يشير بشكل رئيسي إلى زيادة الحركة السياحية في الأردن.

رابعاً: مساهمة السياحة في العمالة الكلية:

هناك صعوبة في إحصاء عدد القوى العاملة في قطاع السياحة بسبب تشابك القطاع مع باقي القطاعات الأخرى. فالسائق الذي يقوم بنقل المواطن يعمل أيضاً على نقل السائح. أما التقديرات الحالية فهي مبنية على عدد العاملين في الأنشطة السياحية المباشرة كالفنادق ووكالات السياحة والفرد متاجر المتاحف وأدلاء السياحة وغيرها. فقد قدر عددهم بحوالي (10) آلاف عاملاً في العام 1995، أي ما نسبته (1٪) من حجم القوى العاملة الكلية.

وهي نسبة أقل مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية. أما في عام 2007 فقد ارتفعت النسبة إلى عشرات الأضعاف والسبب زيادة المنشآت السياحية وإقامة المناطق الفندقية والسياحية والمطاعم والمرافق السياحية... الخ.

• مستقبل السياحة الأردنية:

في ضوء المعطيات السابقة يتبين أن حركة السياحة الأردنية شهدت وستشهد مستقبلاً زهراً متطوراً، إذا ما بقيت الظروف والأوضاع السياسية الحالية على ما هي عليه. ومن أجل وضع التطورات المستقبلية لهذه الحركة لابد من دراستها من خلال جانبي العرض والطلب، مستعرضين الدراسات والتقديرات التي قامت بها المؤسسات الرسمية والخاصة والدولية، وهي كما يلي:

أولاً: جانب الطلب السياحي:

تشير الدراسات إلى أن هناك تحولات اقتصادية واجتماعية جذرية في الحركة السياحية، وبخاصة بعد اتفاقية السلام وافتتاح حدود جديدة وبالتالي أسواق جديدة. كما أصابت هذه التحولات الموارد البشرية والاستثمارات وأساليب التسويق والتخطيط السياحي الحكومي وفي الدول المجاورة، بلا شك إن هذا التغيير سيؤدي إلى تنمية السياحة ودفعها إلى الأمام مما يدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومن أجل معرفة مستقبل السياحة في ظل هذه التحولات أجريت عدة دراسات لتقدير حجم الحركة السياحية حتى عام (2000) و(2010)، فقد قدرت إحدى الدراسات أن عدد سياح العالم سيصل إلى (956) مليوناً عام(2000)، منهم (20.6) مليوناً أي حوالي (2.2٪) لدول الشرق الأوسط، كما قدر عدد السياح إلى الأردن بمليون سائحاً.

وفي دراسة أخرى قدر عدد السياح إلى الأردن (2.2) مليوناً في العام المذكور مقابل (2.8) مليوناً في الدراسة اليابانية الأخيرة.

أما تقدير وزارة السياحة حول مستقبل الحركة السياحية في عام (2000) بحوالي (1.55) مليوناً، و(1.97) مليوناً عام (2005) و(2.4) عام (2010) حسب توقعاتها.

إلا أن هذه الدراسة وبناء على تقديرات الدراسات السابقة وحسب نتائج المسح الميداني تقدر عدد السياح عام (2000) بحوالي (1.5) مليوناً، كما يصل الدخل السياحي عام (2000) إلى (744) مليون دينار. والجدول القادم يوضع تقديرات عدد السياح القادمون إلى الأردن حتى عام (2000).

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأمريكية	59154	103346	107960	117676	128267	1391811	152394
الأوروبية	156929	255496	251820	279520	310267	344396	382280
الخليجية	497137	566561	572657	6253435	669117	715900	766072
إسرائيل	-	100079	121196	134528	149366	165752	183985
اخرى	24626	48017	49119	52557	56226	60172	64285
المجموع	7309046	1.073.519	1.102.752	1.28.224	1.312.213	1.452.097	1.549116

- تم احتساب عدد السياح للأعوام (1997) – (2000) حسب نسب النمو التالية، (٪9) الأمريكيين – (٪11) للأوروبيين – (٪7) للعرب – (٪11) للإسرائيلين – (٪7) للجنسيات الأخرى.

ثانياً: جانب العرض السياحي:

من أجل مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب السياحي إلى الأردن، لابد من التوسع في الهياكل السياحية الرئيسية وخاصة في أماكن الإيواء، إضافة إلى التطرق إلى بعض الأنشطة الأخرى كالأيدي العاملة وغيرها.

ففي مجال إعداد الفرق الفندقية، وصل عددها إلى(18) ألف غرفة عام(2000)، حيث تم الموافقة على (48) مشروعاً فندقياً خلال عامي (1995-1996) بسعة (4316) غرفة و(8605) سريراً، أي بزيادة (46.7٪) و(49.3٪) عن عام (1996) في حين لم تتجاوز نسبة الزيادة في عدد السياح (2.7٪) فقط. وتشير هذه الطفرة الفندقية إلى التفاؤل باستمرار عملي السلام في المنطقة.

وقد وصل عدد الغرف حسب إحدى الدراسات لعام (2000) إلى (16.4) ألف غرفة، أي بحاجة إلى (7407) غرفة إضافية عن عام (1994)، أي نسبة زيادة تصل إلى أكثر من ضعف الرقم أي (1.3٪) حيث كان (7181) غرفة في نفس العام.

وتم توزيع هذه الغرف على المواقع السياحية، حيث يلاحظ أن عمان قد أحتلت أكبر اهتمام من الاستثمارات ووصلت نسبة عدد الغرف فيها إلى (35.6٪)، ثم تلاها البتراء (32.6٪) منش المجموع الكلي لعدد الغرف المتوقع والبالغ (4707).

وعلى أية حال فإن هذه الاستثمارات إذا ما تم إنجازها فإنها ستؤدي إلى نهضة سياحية واقتصادية عارمة، ولكنها تؤدي في نفس الوقت إلى ضغط على البنية التحتية وعلى قطاع المياه بشكل خاص.

وفي مجال القوى العاملة في هذا القطاع فقد قدرت الزيادة بحوالي ستة آلاف عام (2000) حسب تقدير وزارة السياحة، أي بزيادة تصل إلى (59.6٪) عن عددهم في عام (1995).

أي بزيادة سنوية مقدارها حوالي (12٪) سنوياً. ومع هذا الزيادة تعتبر عالية إلا أنها تنسجم مع تقديرات الاستثمارات السياحة وخاصة الفندقية منها.

وفي ضوء حجم الاستثمارات المقدرة حسب الدراسات السابقة تقدر هذه الدراسة حجم القوى العاملة في قطاع السياحة بحوالي (15) ألف عامل عام (2000) أي بزيادة بنسبة مقدارها (10٪) سنوياً عن عام (1995) والتي كانت عددهم (10065) عاملاً. ويتوقع أن تواصل الازدياد في عدد العاملين بسبب المشاريع المطروحة والتي تحض السياحة بشكل عام من خلال مناطقها المختلفة.

أما باقي الأنشطة السياحية فمن الطبيعي أن يزداد عددها ونشاطها في ظل حجم الاستثمارات السياحية المتوقعة، وتزداد وتزدهر الصناعات الحرفية السياحية مما يدر دخلاً للعاملين فيها وللاقتصاد الوطني بشكل عام.

هذا يتطلب زيادة عدد معاهد ومراكز التدريب لجميع الأنشطة السياحية وخاصة الصناعات التقليدية السياحية. أما عن سلبيات هذه التطورات المتوقعة في قطاع السياحة، فأهمها:

(1) زيادة الضغط على البنية التحتية وخاصة المياه نظراً لقلة المخزون المائي في البلد ولكبر حجم الاستهلاك المائي في قطاع الفندقة بشكل رئيسي.

(2) تلوث البيئة واهتلاك المواقع الأثرية والمواقع السياحية الأخرى.

التوصيات المطروحة للسياحة للنهوض بها في المستقبل:

(1) في المجال الإداري والتنظيمي:

(أ) تأسيس غرفة سياحية تشمل على جميع الفعاليات السياسية الرئيسية والخدمات المساندة من أجل التعاون والتنسيق بين هذه العناصر بهدف دعمها وتنشيطها وبالتالي تفعيل دور السياحة بشكل عام.

(ب) إنشاء دائرة أو مؤسسة عامة شبه مستقلة للصناعات التقليدية السياحية تكون تابعة لوزارة السياحة والآثار، تقوم برعاية ودعم الحرفيين والمؤسسات الحرفية في جميع المجالات.

(ج) تشكيل لجنة استشارية دائمة من الخبراء والمختصين في مجال السياحة من القطاعين العام والخاص لأية دراسة تجريها وزارة السياحة والآثار من أجل التنسيق وعدم الازدواجية والاستفادة قدر الإمكان من نتائجها والعمل على تنفيذها ومتابعتها.

(د) إنشاء المعاهد والمؤسسات التدريبية بجميع التخصصات السياحية ورفع مستوها.

(ه) منح وزارة السياحة والآثار صلاحية أوسع ومرونة أكثر ومنع الازدواجية تبين القوانين والأنظمة بينها وبين المؤسسات والجهات الأخرى.

(2) في مجال الاقتصاد الكلي:

(أ) في مجال القوى العاملة تشمل:

(1) العمل على زيادة حجم القوى العاملة المحلية في الأنشطة والمواقع السياحية والصناعات التقليدية من أجل زيادة القيمة المضافة في هذا القطاع العام.

ويأتي ذلك عن طريق توعية المواطنين حول طبيعة العمل فيه ووضع البرامج والمحاضرات في المدارس والأماكن العامة.

(2) زيادة مراكز التدريب والتعليم وخاصة في الصناعات التقليدية والإدارة العليا في هذا القطاع.

(ب) في مجال الاستثمار وتشمل:

(1) نظراً للإقبال الشديد على فنادق الثلاثة نجوم، فإن الدراسة توصي بزيادة حجم الاستثمار في هذا النوع من الفنادق وأماكن الإيواء المشابهة.

(2) إنشاء سلسلة من الاستراحات والمتنزهات القومية مشتملة على بعض الشاليهات قليلة الكلفة على طول الطريق الحصراوي ما بين عمان- العقبة- وادي رم- البتراء.

(3) رسم الانشاءات الجديدة من فنادق ومطاعم واستراحات وغيرها بالطابع الشرقي والمحلي من حيث الرسومات والديكورات من أجل تشويق السائح وخاصة الغربي بهذه الأماكن المفقودة في بلده.

(4) إنشاء استراحات مزودة بالخيم وبطريقة حديثة وآمنة لاستخدامها من قبل السياح كمنامة وخاصة في المواقع السياحية والأثرية في الفصول الدافئة مع المحافظة على البيئة في تلك المناطق بعد الإقبال الذي خطيت به هذه الفكرة في منطقة خانة.

(5) زيادة حجم الاستثمارات في مواقع السياحة العلاجية، وتقديم التسهيلات اللازمة من أجل تطويرها وتوفير المعدات والخبرات المتخصصة في هذا المجال.

(ج) في مجال الدراسات وتشمل:

(1) دراسة الاستثمارات في القطاع السياحي من أجل الإطلاع على حجمها وخصائصها والقوى العاملة فيها ومشاكلها وغيرها فيما يتعلق بهذا المجال.

(2) إجراء دراسة ميدانية مفصلة للسياحة الداخلية في المملكة.

(3) إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية لإنشاء مركز للدراسات السياحية مشتملاً على جميع الأنشطة السياسية.

(4) إجراء دراسة جدوى اقتصادية حول إنشاء بنك سياحي متخصص.

(5) دراسة ميدانية للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسياح القادمين من أجل السائح الذي تريده.

(3) في مجال الخدمات والبنية التحتية:

1- المحافظة على المواقع الأثرية الرئيسية وإجراء صيانة مستمرة لها وتحسين الطرق والخدمات فيها، ووضع شبكة هاتف دولي على الطريق المؤدي إليها وإنشاء المرافق الصحية وعمل بنورامات تحكي تاريخها.

2- تحسين مستوى الأداء في الفنادق وخاصة مجال الاتصالات والمياه بشكل رئيسي.

3- إيلاء بعض المناطق السياحية مزيداً من الاهتمام وتحسين الطرق إليها وتوفير التسهيلات والخدمات السياحية.

(4) في مجال التسويقي:

1- زيادة حجم المبلغ المخصص للتسويق في ميزانية وزارة السياحة بشكل يتلاءم مع زيادة حجم الحركة السياحية والدخل السياحي وعلى الرغم من زيادة هذه المخصصات في الفترة الأخيرة إلا أنها لا تتناسب مع الوضع الحالي لهذه الحركة ومقارنة مع الدول المجاورة.

2- زيادة عدد النشرات السياحية المختصة بالمواقع السياحية وتوزيعها على مختلف الأنشطة السياحية في داخل المملكة وخارجها بهدف زيادة التعريف بهذه المواقع والإقبال على زيارتها.

3- التنسيق والتعاون بين المؤسسات السياحية العامة والخاصة في المملكة وباقي الأجهزة من أجل وضع برامج موحدة للسياحة.

4- وضع برامج سياحية خاصة فردية وعائلية بهدف تشجيعها لزيارة المواقع السياحية وخاصة في فصل الصيف.

5- استخدام الأساليب الحديثة في العملية التسويقية كتلك المستعملة في الدول المتقدمة مثل الإنترنت وغيرها.

6- تحسين مستوى أداء الأدلاء السياحيين والاهتمام بإلمامهم باللغات الرئيسية وزيادة معرفتهم بتاريخ المواقع الأثرية والتاريخية.

الفصل العاشر

الاقتصاد السياحي في دول الخليـــج

الفصل العاشر

الاقتصاد السياحي في

دول الخليج

● مستقبل واعد للسياحة في دول الخليج العربي:

أدركت دول الخليج العربية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية أهمية تفعيل دور السياحة كرافد من روافد الاقتصاد الخليجي الذي يعتمد على عائدات البترول كمورد رئيسي، وبدأت الأصوات في المنطقة العربية تتعالى من أجل تفعيل هذا الاهتمام في صورة إجراءات تنفيذية، كما بدأت بعض دول الخليج بتجارب في هذا المجال أصبحت الآن تجارب رائدة ومنذ أيام قليلة أعلنت مجموعة من المستثمرين الإيرانيين والعرب عن قرار إطلاق قناة فضائية تعنى بالسياحة العربية من أجل تشجيع السياحة في المنطقة العربية، مما جعلنا نعود لنتساءل مرة أخرى، هل تستطيع الدول العربية وبخاصة في منطقة الخليج أن تعتمد على السياحة كمورد بديل أو أحد موارد الاقتصاد الخليجي؟

في هذا التحقيق نحاول الإجابة عن هذا التساؤل حول تفعيل دور السياحة العربية ومساهمتها في إجمالي الناتج القومي لدول الخليج بصفة خاصة والدول العربية عامة.

في البداية يتعين علينا عند تحري الحقائق أن نعيد التأكيد على حقيقة مهمة وهي أن دول الخليج تمتلك مقومات سياحية عديدة تؤهلها إلى أن تكون واحدة من مناطق

الجذب السياحي وعلى سبيل المثال ففي المملكة العربية السعودية المزارات الدينية، إضافة إلى مناطق طبيعية عديدة في ابها وعسير وفي مختلف محافظات المملكة، وكذلك الحال في الإمارات، حيث الشواطئ وثورة العمران التي تشهدها مدن مثل دبي التي أصبحت مدينة عالمية مرموقة، وكذلك في الكويت وقطر ولا ننسى تجربة البحرين التي تتقدم نحو الأمام على خريطة السياحة العالمية.

ورغم هذا مازالت هناك مليارات الدولارات التي ينفقها السياح العرب في أوروبا وغيرها من قارات العالم، وقدر خبراء السياحة حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة على السياحة في الخارج بنحو 27 مليار دولار أمريكي سنوياً، والسؤال هو: كيف نجتذب هذه المليارات إلى الداخل واستثمارها في دول الخليج لتفعيل هذا القطاع الحيوي من أجل إنعاشه وتحويله إلى قطاع مؤثر في إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج العربية؟

● حوافز تشجيعية:

يرى خبراء في مجال تنشيط السياحة أن دول الخليج تعمل جاهدة على استقطاب معظم هذه الأموال من خلال إيجاد حوافز تشجيعية للسياح الخليجيين لتحويل قبلتهم السياحية إلى الداخل بدلاً من الخارج، وفي هذا الإطار قامت المملكة بالعديد من الإجراءات التنفيذية لتفعيل دور السياحة، وكان من أهمها تأسيس الهيئة العليا للسياحة، ومن خلال متابعة ما جرى في مؤتمر ومعرض الملتقى العربي الدولي للسياحة والسفر الذي عقد في بيروت عام 2006 كان لحديث صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان الأمين العام للهيئة العليا للسياحة السعودية في المؤتمر بمثابة الإعلان مجدداً عن تأسيس هذه الهيئة وخطوات المملكة نحو تنمية صناعة السياحة وتطويرها، حيث قال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان خلال المؤتمر:

(إن حكومة المملكة العربية السعودية تبنت تنمية صناعة السياحة وتطويرها باعتبارها خياراً إستراتيجياً ضمن منظومة برنامج الهيكلة الاقتصادية الشامل لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني).

● هيئة أبو ظبي للسياحة:

ثم كانت خطوة تالية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة بإعلانها إنشاء هيئة أبو ظبي للسياحة الذي جاء بناء على قرار من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، التي بلا شك تعتبر إضافة مهمة ودعماً كبيراً للعمل السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي. في نفس الوقت الذي استمرت فيه دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي التي يرأسها خالد أحمد بن سليم في تنويع الأنشطة السياحية وابتكار أنواع جديدة من أجل زيادة تفعيل قطاع السياحة وتتعزز جهود دبي في إبراز إمكانياتها في المعارض المتخصصة وفي استضافة الفعاليات العربية والدولية المختلفة فمثلاً استضافت دبي في سبتمبر 2003 الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي كان بمثابة أكبر حدث تشهده المنطقة بهذا الحجم والأهمية، وقال خالد أحمد بن سليم في بيان صحفي (إن الوعي العالمي تجاه المقومات والبنية التحتية السياحية ينمو بسرعة)، وأشار بن سليم إلى أن الدائرة (ستركز على الترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للمؤتمرات)، ومن هنا كانت سياحة المؤتمرات والمعارض واستضافة الفعاليات الدولية والعربية السمة البارزة لمدينة دبي العالمية.

ويشيد أحمد النحاس نائب رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية بالجهود الخليجية لتنويع السياحة في دول الخليج بالاعتماد على أنواع مختلفة من السياحة مثل سياحة المؤتمرات، سباق اليخوت، تنظيم مسابقات لرياضة الجولف، فضلاً عن أن

كثيراً من دول الخليج استطاعت أن تحقق في هذا المجال خطوات متقدمة. وفي إطار تنويع السياحة في دول الخليج نجد مثلاً أن البحرين قامت بافتتاح متنزه الألعاب المائية (أكوا بارك) السياحي الذي يحتوي على بركة الأمواج وحلزون المياه الدائري والجاكوزي وشلالات صناعية وعاكس الأمواج، إضافة إلى احتوائه على كهوف صناعية والألعاب المائية الأخرى، في نفس الوقت الذي اهتمت فيه الهيئة العليا للسياحة بإقامة مدن ترفيهية، ومن هذه المدن ما تعتزم الهيئة القيام به التي تشتمل على العديد من الألعاب المائية في مساحة تبلغ 22 مليوناً $م^3$.

كما يعد تلفريك أثرب السياحي الذي يقع في متنزه القمع بمحافظة بلجرشي السعودية من أهم المشروعات السياحية في المنطقة، أيضاً عمدت الهيئة العليا للسياحة في السعودية إلى التوجه نحو السياحة الصحراوية وإقامة وتنظيم البطولات الخاصة بالمغامرات البرية على مستوي المملكة والعمل على تطوير هذه الهواية والقيادة الصحراوية وعروض أخرى كثيرة ضمن برنامج التنويع السياحي الذي تقوم به الهيئة.

● تنسيق عربي موحد:

يرى الخبراء أن كل هذه الجهود المبذولة التي تقوم بها دول الخليج لتطوير قطاع السياحة وتنويع المنتج السياحي لا يكفي لتطوير هذا القطاع الحيوي، فالجهود الفردية لا تكفي ولابد من دعم وتفعيل الاتجاه العربي لتوحيد الجهود من أجل الارتقاء بهذا الرافد الكبير وهو قطاع السياحة. ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان دعوة متجددة في هذا الإطار، وهذا ما أكده مجدداً عقب افتتاح جناح المملكة في معرض السفر للبحر المتوسط الذي أقيم بمصر وافتتحه رئيس مجلس الوزراء المصري د. أحمد نظيف حيث أشار سموه عقب الافتتاح أن دور المملكة في هذا الشأن خلال الفترة القادمة (سيتحول إلى دور الاحترافي والتنفيذي لضمان جودة المنتج السياحي)،

بالإضافة إلى تحديث هذه الصناعة، وحول التنسيق العربي في مجال السياحة أكد الأمير سلطان خلال تصريحاته في معرض السفر بالقاهرة أن هناك مشروعاً قائماً بالفعل لدعم التعاون السياحي بالمنطقة وأن هذا المشروع يشكل أحد المحاور الأساسية الدائمة لاجتماعات وزراء السياحة العرب. إذن فمطلوب تفعيل العمل العربي المشترك في مجال السياحة لكن ما هو رأي المسؤولين يقول اللواء حاتم منير إن هناك عوامل مشتركة تساعد على تفعيل العمل المشترك، بدلاً من الجهود الفردية أو جهود كل دولة على حدة، وأشار اللواء حاتم منير إلى أن اللغة وقرب العادات والتقاليد العربية تجعل من إمكانية العمل المشترك سهل تحقيقه، ومن الممكن جعل منطقة الخليج تبدو وكأنها وجهة سياحية واحدة، فيمكن للسائح الأوروبي أن يأتي لزيارة منطقة أو إقليم الخليج بدلاً من القول الذهاب إلى دبي مثلاً أو الطائف، يمكن تحويل هذه المنطقة إلى إقليم موحد.

● حقيقة غائبة:

لكن مع مناقشة التحديات والتنسيق المشترك كان لابد من معرفة وضع القطاع الفندقي في دول الخليج هل يستطيع استيعاب حجم الزيادة المتوقعة في هذا القطاع بعد كل هذه الجهود الترويجية. يقول أحمد النحاس نائب رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية إن قطاع الفندقة في بعض مدن الخليج شهد نمواً متزايداً مثل مدينة دبي، أبو ظبي، والدوحة في قطر وكذلك تجد في البحرين فنادق على درجة عالية من الكفاءة، وأيضاً في المملكة العربية السعودية. أما فتحي نور رئيس غرفة الفنادق باتحاد الغرف التجارية بمصر فيقول إن الطاقة الفندقية في دول الخليج العربية ومصر لا تستوعب وفق التوقعات التي تشير إلى زيادة أعداد السائحين خلال السنوات القليلة القادمة لا تستوعب هذه الزيادة لهذا يتعين على الدول العربية أن تزيد نسبة الاستثمارات في قطاع الفندقة.

بقي أن نشير في النهاية إلى أن السياحة كما قال الأمير سلطان بن سلمان في معرض السفر للبحر المتوسط بالقاهرة صناعة اقتصادية ضخمة وجاذبة لليد العاملة ولرؤوس الأموال وللقدرات الوطنية، كما أنها صناعة ثقافية تعمل على تغذية التبادل الثقافي والهويات الثقافية للأمم والشعوب التي تعمل بدورها على تعزيز التآخي والتعاون بين الدول العربية. وتحقيق الأهداف التي أعلنها سمو الأمير تتطلب تجويد المنتج السياحي للوصول إلى المستوى العالمي، وزيادة الاستثمارات التي تضخ في قطاع السياحة، زيادة الوعي العام بأهمية السياحة لدى المواطن العربي قبل المسئولين الذي ينطبع بدوره في تعامله مع السائحين، والعمل على تخفيض الضرائب على الحفلات خلال فصل الصيف في بعض المدن العربية وتدريب العمالة في هذا القطاع الحيوي، ولا ننسى أن قطاع السياحة معدله ينمو في منطقة الشرق الأوسط بأعلى من معدل السياحة العالمي إذ يبلغ 7٪ الذي يقارن بنسبة 3٪ في أوروبا، فلابد من التنسيق العربي لدعم هذه الصناعة، ولعل تأسيس قناة فضائية عربية يساعد على تحقيق هذه الأهداف جميعاً وتصبح قناة فضائية منافسة للفضائيات العالمية مثلTravel، destena tein وتساهم في الترويج لمختلف أنواع السياحة في المنطقة العربية.

أظهر قطاع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي أداءً قويا خلال الأعوام الأخيرة. فبالرغم من أن القضايا السياسية في الشرق الأوسط كان ينظر إليها دائما على أنها تسبب ضررا للنمو الاقتصادي، فإن تأثيرها على قطاع السياحة كان الأقل حيث نما القطاع بمعدلات متزايدة في الفترة الأخيرة ووفقا لمنظمة السياحة العالمية، ارتفع عدد السائحين الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 6 في المائة في العام 2006 على أساس سنوي ليصل إلى 40.7 مليون سائح، أي ما يمثل 4.8 في المائة من إجمالي عدد السائحين في العالم.

ويعزى الازدهار الذي شهده قطاع السياحة في الأساس إلى تزايد الطلب العالمي وسوق التجارة العربية الجيد، اللذين جاءا نتيجة تدفق الاستثمارات التي عززت تطوير القطاع السياحي في المنطقة ورفع طاقاته الإنتاجية. وسواء كانت السياحة ترفيهية، ثقافية، دينية أو سياحة أعمال، فإنها تشهد نموا بمعدلات سريعة في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. ولاستيعاب التدفق المتزايد من الوافدين سواء بغرض العمل أو الترفيه، تم تطوير عدد 80 فندقا جديدا في دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقا لمصادر السوق، من المقدر إضافة أكثر من 25,000 غرفة وجناح فندقي جديدة مع حلول العام 2008.

ساهمت الاقتصاديات القوية المدعومة بالسيولة الوفيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في نمو السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام الأخيرة، حيث وجدت الكثير من أموال النفط هذه طريقها نحو المشاريع المتعلقة بالقطاع السياحي. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ مشاريع سياحية بقيمة 272 مليار دولار أمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول العام 2018. وذلك وفقا للمقال الذي نشره مؤخرا موقع زاوية. هذا وستستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها على نسبة 86 في المائة (أي 233 مليار دولار أمريكي) من هذه المشاريع، في حين يتوزع الباقي على عمان بنسبة 6 في المائة، قطر بنسبة 3 في المائة، البحرين بنسبة 2.1 في المائة، المملكة العربية السعودية بنسبة 1.6 في المائة والكويت بنسبة 1.3 في المائة.

ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، حققت المملكة العربية السعودية الأداء الأعلى من حيث عدد السائحين القادمين وذلك بفضل الزائرين القادمين لأداء مناسك الحج والعمرة. كما أن الحكومة السعودية سعت مؤخرا للترويج لأشكال السياحة الأخرى. وفي فبراير من العام 2006، أعلنت المملكة عن تخفيف القيود

المفروضة على منح التأشيرات، كما صرحت بأنها ستقوم بتقديم خدمات التأشيرات السياحية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء وتقدر تكلفة المشاريع السياحية في المملكة العربية السعودية بما قيمته 4.48 مليار دولار أمريكي. وتتضمن هذه المشاريع مشروع تطوير جبل عمر في مكة بتكلفة تصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي والذي سيتضمن فندقين من فئة خمسة نجوم، ثلاثة فنادق فئة أربعة نجوم وستة فنادق فئة ثلاثة نجوم. وبالإضافة إلى ذلك تستثمر المملكة العربية السعودية مقدار 1.3 مليار دولار أمريكي في توسعة مطار الملك عبد العزيز الدولي.

أما دبي فكانت صاحبة الأداء الأفضل من ناحية معدلات الإشغال الفندقي في المنطقة، كما أنها كانت الأعلى على مستوى الوجهات السياحية العالمية إذ سجلت معدلات الإشغال الفندقي في دبي 86 في المائة في العام 2006، بالمقارنة مع 82.7 في المائة في نيويورك، و80 في المائة في سنغافورة. ووفقا لمصادر السوق يبلغ عدد الفنادق في إمارة دبي 295 فندقا منها 41 فندقا من فئة خمسة نجوم. وفي العام الحالي 2007، تقرر افتتاح أكثر من 20 فندق، ومن المتوقع أن توفر المشاريع الجديدة 8,000 غرفة في غضون العامين المقبلين، غير أنها لا تغطي الطلب الحالي.

حذت إمارات أخرى مثل أبو ظبي ورأس الخيمة، حذو إمارة دبي في الاستمرار في التوسع في القطاع السياحي. وتسعى إمارة أبو ظبي التركيز على مجال السياحة الثقافية، ومن بين المشاريع الرئيسية لتطوير البنية الأساسية في أبو ظبي مشروع تطوير جزيرة السعديات والذي تبلغ كلفته 27 مليار دولار أمريكي. وينقسم المشروع إلى ست مناطق متميزة وهي المنطقة السكنية، منطقة وسط الجزيرة، المنطقة البيئية والمنطقة الثقافية، علاوة على الفنادق والمصايف التي سوف توفر أكثر من 7,000 غرفة. وعلاوة على ذلك سوف يتم بناء أول نسخة على الإطلاق لمتحف اللوفر الباريسي

في أبو ظبي. وتشهد أيضا الإمارات الأخرى مثل إمارة رأس الخيمة بناء مشاريع ضخمة منها على سبيل المثال مشروع جزيرة السرايا وتبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار أمريكي وهي اتفاقية مشتركة بين كل من حكومة رأس الخيمة شركة سرايا القابضة والبنك العربي.

هذا وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى اللحاق بركب دبي، وذلك من خلال تطوير المشاريع السياحية الضخمة مثل جزر فيلكا وبوبيان في الكويت، في حين تعمل الدول الأخرى على استقطاب اهتمام السائحين من خلال تنظيم الفعاليات الكبرى مثل سباق الفورملا 1 في البحرين، والألعاب الآسيوية التي أقامتها قطر في ديسمبر2006 وفي العام 2006 بلغ عدد السياح الذين زاروا قطر 900 ألف سائح بزيادة كبيرة عن العدد المسجل في العام 2004 والبالغ 500 ألف سائح. وتسعى دولة قطر لأن تصبح محورا للسياحة في المنطقة من خلال استثمار ما يفوق 15 مليار دولار أمريكي في المشاريع السياحية مثل مشروع اللؤلؤة ومشروع مدينة لوسيل. وبالإضافة إلى ذلك، تستثمر قطر 5.5 مليار دولار أمريكي في بناء مشروع مطار الدوحة الدولي الجديد (NDIA). ومن جهة أخرى، استقطبت عمان السائحين الأجانب نظرا لما تتمتع به من تضاريس طبيعية. ومن ضمن المشاريع الضخمة التي أقيمت في عمان: مشروع الموجة، المدينة الزرقاء، مشروع ملعب غولف مسقط، النادي الصحي ومدينة يتي.ساعد كذلك السماح للأجانب بتملك العقارات في بعض المشاريع إلى ازدهار النشاط السياحي في كافة دول مجلس التعاون الخليجي حيث أخذ مفهوم الشاليهات والمنتجعات في الانتشار مع انطلاق بعض المشاريع في البحرين مثل مشروع درة البحرين، مشروع جزيرة أمواج، وفي عمان مثل مشاريع الموجة والمدينة الزرقاء.

ووفقا للاستبيان الذي أجرته حديثاً مؤسسة "ديلويت" Deloitte، فقد سجلت الفنادق في كافة أنحاء الشرق الأوسط نموا في مردود إشغال كل غرفة شاغرة بلغت نسبته 21 في المائة في العام 2006. وبالإضافة إلى ذلك توسعت الناقلات الجوية الخليجية مثل طيران الإمارات، والخطوط الجوية القطرية وطيران الخليج في أساطيل طائراتها فضلا عن إضافة وجهات جديدة في كافة أنحاء العالم. كما إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بإمكانيات تؤهلها لدعم قطاعاتها السياحية وتحسينها. ومن المستبعد أن يرتد هذا الاتجاه الإيجابي في الأجل القريب خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي تواصل ضخ ملايين الدولارات في المشاريع الجديدة، ومشاريع توسعة المطارات، والحملات التسويقية المكثفة.

وسنقوم بدارسة الاقتصاد السياحي في هذه الدول كما يلي:

● أولاً: الاقتصاد السياحي في المملكة العربية السعودية:

إمكانات هائلة لتنمية الاستثمار السياحي بالمملكة السعودية:

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية.

ويؤكد الخبراء ان افاق الاستثمار السياحي تساهم بفاعلية في تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتوليد المزيد من فرص العمل. وتركز خطة تشجيع الاستثمار السياحي على أماكن الجذب المتنوعة في المملكة منها أماكن أثرية وتاريخية تغطي فترة زمنية تقارب المليون عام، إلى مناظر طبيعية ما يميز المملكة بأنها ذات مساحة كبيرة جدا، وتتمتع بتضاريس طبيعية مختلفة من الجزر البحرية إلى السواحل الرملية الجميلة مروراً بالمرتفعات الجبلية التي يصل ارتفاعها إلى 3000 متر فوق سطح البحر، والتي يغطي معظمها غابات كثيفة وجميلة من الأشجار،

وأيضا الطبيعة الصحراوية البكر، وأهمها صحراء الربع الخالي وصحراء النفوذ. ويمكن لعشاق الرياضة التمتع بأوقاتهم من خلال مجموعة من النشاطات التي يمكنهم القيام بها مثل الغوص في أعماق البحار، إلى القفز بالمظلات من ارتفاعات مختلفة، بالإضافة إلى الاستمتاع بالشواطئ البحرية الجميلة على ساحل البحر الأحمر والخليج العربي.

وتعتبر مراكز التسوق الحديثة والأسواق الشعبية بكل ما تحتويه من محلات البيع بالتجزئة ومعروضاتها التي تتدرج من المنتجات المحلية التقليدية إلى الماركات العالمية من أهم ما يميز المملكة، وتعتبر تجربة التسوق فيها من التجارب الجميلة التي ننصحكم القيام بها.

كما توفر المملكة لزوارها العديد من الأماكن التي توفر لهم المتعة والاستجمام من حدائق ومدن ترفيه والكثير غيرها.

يرتبط مناخ الاستثمار السياحي في المملكة بمقومات مشجعة كثيرة أهمها:

- الاستقرار السياسي والأمني، حيث تتمتع السعودية بنظام سياسي مستقر منذ توحيدها على يد المؤسس، ويعد توفر البيئة السياسية المستقر من أهم عوامل جذب الاستثمارات كونه يشجع السياحة الداخلية ويشجع قدوم الزوار الدوليين للمملكة.
- توافر الموارد الطبيعية: تعد السعودية أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من حيث الموارد الطبيعية المتنوعة ومصادرها الغزيرة في الطاقة فهي غنية بالنفط والغاز والثروات المعدنية الأخرى، وتمتلك أكبر احتياطات مؤكدة من النفط في العالم والتي تقدر بـ360 مليار برميل يشكل حوالي 25بالمائة من احتياطات النفط العالمية.

● دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السعودية:

تلعب السياحة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير اكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة إقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية، كما أن هذا الإنفاق السياحي يحقق أثرا مضاعفا إذا أعيد إنفاقه عددا من المرات على تحسين السلع والخدمات مما يؤدي إلى مضاعفة هذا الدخل ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري بل أن الإنفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات، كما يمكن للحكومة التحكم في مساهمة السياحة في الإيرادات الحكومية بالقدر الذي تحتاجه متمثلاً في أشكال ضريبية مباشرة وغير مباشرة على الأرباح التجارية والصناعية والجمركية.

وفي مجال إيجاد فرص العمل المتعددة فان الأنشطة السياحية تحقق عمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والشقق المفروشة والمحال السياحية والمرشدين السياحيين وعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد.

وللسياحة المحلية للمواطنين سواء كانوا سعوديين أو مقيمين أهمية كبرى إذ ترتبط بمعرفة الأفراد لتراث البلد وحضارته وبذلك يزداد الوعي الثقافي والفكري

الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة على العمل والإنتاج تبعا لما يتاح للفرد من الراحة والاستمتاع بإجازته و من هنا يتضح انه يجب على الدولة أن توفر للأفراد فرصة السياحة المحلية كأحد العوامل الرئيسية لدفع عجلة التنمية السياحية.

ودائما ما تترك السياحة أثارها على مختلف نواحي الحياة في المجتمع الذي يتجه بقوته ونشاطه إلى التنمية السياحية وتعتبر الآثار الاجتماعية للسياحة واضحة جداً تظهر آثارها بقوة على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة مثل الطابع العام للمجتمع وبعض الظواهر الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد ومن أهم العوامل لحدوث هذه الآثار هو التداخل بين المواطنين والسائحين خاصة من لهم علاقة مباشرة مع السائحين مثل العاملين بشركات السياحة والفنادق والإرشاد السياحي ولهذه الطوائف من العاملين مواصفات خاصة تمكنهم من أداء مهارتهم بكفاءة تامة، كما تؤثر السياحة على المجتمع الدولي بالإسهام في إفشاء جو من السلام والأمن العالمي مما يخفض من حدة التوتر الدولي ويعمل على زيادة روح المودة والتفاهم العالمي بين المجتمعات والشعوب المختلفة.

وعلينا كبلد إسلامي يتمتع بتقاليد وقيم اجتماعية ألا نغفل الآثار السلبية للسياحة على المجتمع حيث يمكن أن تساعد على زيادة انهيار التقاليد والمثل والقيم الاجتماعية عندما تختلط عدة ثقافات فيما بينها مع المجتمع المحلي مما يولد انعكاسات خطيرة وضارة على القاعدة العريضة لشعبنا العربي ولذلك علينا أن نكون مدركين لمدى خطورة هذه التأثيرات ونضعها تحت الدراسة الجادة والمراقبة المستمرة لضمان تنفيذ نتائج هذه الدراسات بما يضمن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للسياحة على المجتمع السعودي.

وللسياحة في الناحية الثقافية دور لا يمكن إغفاله من تعريف المواطنين والسائحين بتراث المملكة وحضارتها و التعريف بالبيئة مما يؤدي إلى إدراك الشخصية القومية للمملكة العربية السعودية وبالتالي زيادة الانتماء للوطن من جانب مواطنيه وإعطاء صورة دقيقة عن المملكة وسكانها والمعلومات الصحيحة عن البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية التي سيواجهها السائحون وهذا مما لاشك فيه أن الحكومة ممثلة في الهيئة العليا للسياحة تضعه ضمن إستراتيجيتها للتنمية السياحية بنفس مستوى الحفاظ على البيئة ومن أهم مجالات الحفاظ على البيئة هي الحفاظ عليها من التلوث والحفاظ على البيئة الطبيعية وتنظيم العمران والطابع العمراني للمملكة.

وللسياحة أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث تعد أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي بعد عائدات البترول ولذلك هدفت المملكة لتنظيم خطة وطنية شاملة لتنشيط حركة السياحة إليها وزيادة فاعلية آثارها الاقتصادية المرغوبة من زيادة الأيدي العاملة الوطنية وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد السعودي ودفع عجلة التنمية وقد وهب الله المملكة مقومات وإمكانات تجعلها دولة سياحية من الطراز الأول واستغلال مقومات الجذب السياحي التاريخية والدينية والطبيعية والأحداث السياسية والاجتماعية والرياضية مثل حُضور المؤتمرات والألعاب الرياضية وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات وارتباط ذلك بمعرفة الأساليب الحديثة والقيم الحضارية والاجتماعية للشعب السعودي وبذا تكون المعرفة والاطلاع هي الحافز والدافع على السفر والسياحة إلى المملكة.

● ثانياً: الاقتصاد السياحي في البحرين:

تعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تعتمد عليها مملكة البحرين في دعم مسيرة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل اعتمادا على ما تنفرد

به من مزايا طبيعية وجغرافية وبشرية أهلتها لان تكون أحد أهم مناطق الجذب السياحي في المنطقة خاصة مع وجود مناخ سياسي واقتصادي يؤمن بأهمية دور الاستثمار السياحي في عملية التنمية الشاملة.

ويأتي اهتمام مملكة البحرين بدعم الاستثمار في القطاع السياحي من منطلق أن القطاع السياحي يتميز بمجموعة من السمات المهمة في عملية التنمية ومنها أنه أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق قيمة مضافة غير منظورة للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع التجارة لان السياحة تساهم في زيادة حركة البيع والشراء في البلاد من خلال زيادة عدد الزائرين الأمر الذي يساهم في رواج الحركة الاقتصادية ككل في المملكة، كما أنه يسهم في إيجاد وظائف للمواطنين مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة فضلا عن أن المردود المالي للسياحة يساهم في أحداث توازن في ميزان المدفوعات لمواجهة الآثار السلبية التي تنتج عن تحويلات العاملين الوافدين إلى الخارج.

وفى إستراتيجيتها لدفع القطاع السياحة تعتمد البحرين على مجموعة من المقومات والإجراءات التي جعلتها موضع أنظار وكالات السفر والسياحة العالمية ومنها:

أولاً / الموقع الاستراتيجي وامتلاك البحرين للعديد من الأماكن السياحية الترفيهية والأبنية والآثار التاريخية وغيرها من المقومات مثل كرم الضيافة ومشاعر الود والترحاب التي يتسم بها الشعب البحريني.

ثانياً / توافر خدمات الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية والمالية وشركات التأمين التي تمثل البنية الأساسية الرئيسية لدعم أي نشاط اقتصادي وتمثل عنصر جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ثالثاً / تعدد مجالات السياحة المتوافرة في المملكة ومنها السياحة العلاجية والثقافية والرياضية وسياحة المعارض والمؤتمرات إضافة إلى وجود خدمات سياحية حديثة تتمثل في مجموعة من الفنادق العالمية الفخمة والمنتجعات البحرية.

رابعاً / يعد قيام الحكومة بفتح أبواب الاستثمار في المجال السياحي وتقديم التسهيلات الممكنة أمام رجال الأعمال البحرينيين والخليجيين من أحد أهم الوسائل التي لجأت إليها لدعم ذلك القطاع وهو ما يدلل عليه إنشاء منفذ المحطة الواحدة الذي يهدف لتشجيع الاستثمار بشكل عام ويتم من خلاله استخراج كافة التراخيص.

خامساً / التركيز على أهمية دور القطاع الخاص كحليف استراتيجي في عملية التطوير السياحي إلى جانب تكوين المراكز المختلفة لتوفير المعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي للمستثمرين والزائرين.

سادساً / العمل وفق إستراتيجية مدروسة للترويج للإمكانيات التي تتميز بها البحرين في القطاع السياحي من خلال توضيح الحقائق بشأن أهمية الانفتاح السياحي على الخارج والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى بما ينعكس على معاملة السائح منذ لحظة دخوله إلى المملكة وحتى مغادرته.

وقد ساهمت هذه المزايا والإجراءات في الترويج للمملكة كمركز سياحي متميز في المنطقة حتى أضحت البحرين بحق درة الخليج والجهة المفضلة من قبل المستثمرين الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في مصلحة الاقتصاد الوطني ويتيح الفرصة للشركات الاستثمارية الوطنية والإقليمية والدولية للمشاركة في ترويج البحرين كموقع متميز للاستثمارات السياحية كما أثمر أيضا عن ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي حيث أصبحت تزيد على تسعة في المائة ووصل متوسط العائد منها إلى ما يزيد على مليار دولار سنويا وتستقبل المملكة حوالي ثلاثة ملايين سائح سنويا.

ولاشك أن كل هذه التسهيلات والإجراءات ساهمت في دعم ثقة المستثمرين والبنوك والشركات في البحرين كدولة سياحية وكانت بمثابة المحرك الرئيسي لما تشهده المملكة من طفرة في عدد المشروعات السياحية العملاقة التي تقام بها حاليا والتيمن أبرزها:

1/ مشروع الرفاع فيوز وهو مشروع ضخم يتضمن إنشاء مجمع سكنى خاص مكون من 900 منزل على أرفع مستوى من التصميم والتشييد مقامة كلها حول أراضي مضمار جولف يصلح لاستضافة بطولات رابطة لاعبي الجولف المحترفين وتبلغ تكلفته حوالي 300 مليون دولار أمريكي.

وستكون المنازل في المجمع مقسمة إلى ثلاثة أحياء سكنية محاطة بمناطق جمالية تم تخطيطها لتجمع بين مناظر الواحات الخلابة والحدائق الزمردية والبحيرات ويتمتع كل منزل بإطلالة مفتوحة على ملاعب الجولف أو المساحات الخضراء، كما يتضمن المجمع باقة منوعة من تصميمات الفيلات تجمع في تشكيلاتها المعمارية بين الطابع المعاصر والمميز لكل من الشرق الأوسط ودول الحوض المتوسط ويتم في عملية بناء المجمع استخدام مواد تراعى المحافظة على البيئة وتأخذ في الحسبان مناخ البحرين وتراثها الثقافي.

2/ مشروع درة البحرين وهو أيضا مشروع واعد ومتميز حيث تزيد تكلفته على المليار دولار ويقام مناصفة بين الحكومة البحرينية وبيت التمويل الكويتي في المنطقة الواقعة جنوب شرقي البحرين وقد تم تصميمه على شكل جزر ليكون منتجعا سياحيا فائقا بمواصفات عالمية ولتأمين مستوى من الرفاهية لا يضاهى في الشرق الأوسط حيث يستوعب حوالي 33 ألف مقيم بشكل دائم إضافة إلى خمسة آلاف زائر يوميا وتبلغ مساحته نحو مليوني متر مربع تشمل أراض ومساحات بحرية سيتم ردم

الجزء الأكبر منها وفقا للمخطط الرئيسي للمشروع ومن المتوقع الانتهاء منه في عام 2009م.

وبحسب المخطط الرئيسي للمشروع فان نحو نصف مساحته ستخصص لأنشطة الرياضة والترويح ومساحات خضراء إضافة إلى ملعب الجولف والمنتزه الرئيسي وستحتل المساحة المخصصة للأغراض السكنية نحو ربع مساحة الموقع معظمها مخصص للفيلات الفاخرة بينما ستخصص الأرض المخصصة للأغراض التجارية والفنادق والخدمات العامة جزءا صغيرا ويقام المشروع على شكل قوس مكون من ست جزر مرجانية وقوس آخر على هيئة خمس من الزهور ومنتجعا وجزيرة فندقية على شكل هلال وملعب جولف عالمي ومارينا للرياضيات البحرية.

3/ مشروع بحرين باى ويضم مزيجا متوازنا من المباني التجارية والسكنية ومتاجر التجزئة يتوسطها فندق فور سيزونز الأول في المملكة ويقع على الساحل الشمالي الشرقي لمدينة المنامة بمساحة بناء إجمالية تزيد عن 1ر1 مليون متر مربع ويتم تنفيذ المشروع في ثلاث مراحل مستقلة تشمل المرحلة الأولى التي بدأت في يناير الماضي أعمال ردم أرض بمساحة 430 متر مربع وإنشاء البنية التحتية وتشمل المرحلة الثانية والمتوقع انجازها في أوائل العام 2008 إنشاء مبنيين رئيسيين هما مبنى فندق فور سيزونز ومبنى المقر الرئيسي العالمي الجديد لبنك اركابيتا بينما تشمل المرحلة الثالثة تنفيذ مشاريع فرعية لإقامة مباني سكنية وتجارية ومعارض ومتاجر تجزئة تحيط بالمبنيين الرئيسيين ومن المتوقع أن يتم الانجاز النهائي للمشروع في ديسمبر 2010م.

4/ منتجع الشاطئ وسبأ البحرين / سلام / وهو أيضا من المشروعات العملاقة التي تقيمها شركة دبي القابضة للعقارات في المملكة وتبلغ تكلفته الإجمالية حوالي ملياري درهم إماراتي ويقام على مساحة أرض تتجاوز 500 ألف متر مربع

على الساحل الجنوبي الغربي لمملكة البحرين بالقرب من حلبة سباق الفورمولا واحد ويتضمن بناء شبكة من القنوات المائية التي تتوزع في مختلف أنحاء المشروع بطول حوالي خمسة كيلومترات لتعزيز طابع الواجهة البحرية الذي يتخذه المنتجع السياحي وقد تم تصميمه ليشكل مدينة متكاملة توفر تشكيلة متنوعة من الخدمات والتسهيلات رفيعة المستوى التي تتناسب مع أنماط الحياة العصرية وتلبى مختلف احتياجات ومتطلبات زوار وضيوف البحرين كما يتضمن تشكيلة متكاملة من المرافق والخدمات بما في ذلك فندق من فئة الخمس نجوم وسوق تقليدي على الطراز البحريني وفلل فندقية ومنتجع صحي ومركز رياضي.

5/ مشروع توسيز وهو عبارة عن جزيرة متكاملة بشكل فرس البحر على مساحة 11 مليون متر مربع ويقع شمال شرقي البحرين ويتم تنفيذه على ثلاثة مراحل ويضم مجموعة متنوعة من المرافق البحرية وأخرى خاصة بالرياضيات المائية كالأرصفة البحرية ومراسي السفن وتبلغ تكلفة هذا المشروع ثلاثة مليارات دولار تغطى استصلاح الأرض وأعمال تطوير البنية التحتية.

6/ مشروع العرين وتبلغ كلفته الإجمالية 750 مليون دولار أميركي وتقوم بتنفيذه شركة العرين القابضة ويقع في منطقة الصخير في الجهة الجنوبية من المملكة بالقرب من حلبة البحرين الدولية ويمتد على مساحة 2 مليون متر مربع ويضم عدة منتجعات منها المنتجع الصحي الصحراوي الذي تبلغ تكلفته نحو 140 مليون دولار إضافة إلى منتجع جنة دلمون المفقودة والتي صممت لتعيد إلى الأذهان حضارة دلمون والآثار المقدونية ويهدف إلى توفير سياحة عائلية ودعم السياحة الصحية في مملكة البحرين التي يزورها أكثر من 4 ملايين سائح سنويا معظمهم من دول الخليج العربية المجاورة ومن المؤمل أن يوفر المشروع بمنتجعاته المختلفة ملاذا لزوار البحرين الباحثين عن الراحة والاستجمام.

7/ مشروع جزيرة اللؤلؤ وهو من المشروعات الطموحة والجديدة من نوعها في البحرين وهو عبارة عن منتجع سياحي وترفيهي في نفس الوقت يقام في البحر وعلى مساحة أرض تبلغ 553ر86 ألف متر مربع وتبلغ فيه المساحة الإجمالية للمشروع 893ر165 ألف متر مربع وسيتيح هذا المشروع للعائلات البحرينية والخليجية والأجنبية قضاء أوقات متعة في ربوع منتجع متكامل يحوى مختلف أنواع التسلية والترفيه وسيكون له الكثير من المردودات الاقتصادية المهمة منها توفير الكثير من فرص العمل وتعزيز المركز السياحي للبحرين في المنطقة.

8/ مشروع أمواج وهو منتجع سياحي على غرار منتجع شرم الشيخ المصري تبلغ حوالي 132 مليون دولار وسيحمل اسم شاطئ الفنار ويتضمن عدة فنادق ومطاعم وأسواق تبنى بنماذج عربية مختلفة وستكون الفنادق متوسطة الحجم لخدمة العائلات تطل على شاطئ البحر.

9/ مرفأ البحرين المالي ويقام على مساحة 000ر380 متر مربع ويهدف إنشاوءه إلى تعزيز مكانة مملكة البحرين كعاصمة مالية للشرق الأوسط من خلال إيجاد بيئة تعكس التقنية والاحتياجات العصرية لرجال الأعمال وشركات الخدمات المالية الإقليمية والعالمي ويتميز بموقعه الاستراتيجي المتميز في مدينة المنامة على واجهة بحرية تبعد 20 دقيقة من جسر الملك فهد الذي يربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية و15 دقيقة من مطار البحرين الدولي وسيضم المشروع الأعمال المالية والمصرفية والتجارة والترفيه والفنون الراقية.

10/ مشروع البحرين سيتى سنتر وهو من المشروعات العملاقة المقرر أن تكون أكبر وجهة للتسوق في مملكة البحرين ويضم 350 متجرا منها ستة متاجر كبرى وسيحتوى على مركز ماجيك بلانيت مساحته 50 ألف متر مربع وفندقين متصلين

مباشرة بالمركز ويوفران معا 700 غرفة فندقية وسيضم أيضا أضخم منتزه للألعاب المائية في منطقة الشرق الأوسط على مساحة 12ر500 متر مربع وسيقدم هذا المنتزه وجهة ترفيهية مائية ممتعة للزوار بفضل بيئته الجذابة التي يتم التحكم بدرجات الحرارة فيها على مدار العام كما سيحتوى المركز كذلك على 30 مطعما عالميا فضلا عن مواقف مغطاة للسيارات تتسع لم 6000 سيارة 0 / مركز البحرين التجاري العالمي والذي من المقرر أن يصبح معلما حضاريا للمملكة والمنطقة وسيدعم مواطن القوة التجارية ويعزز موقعها كمركز رئيسي للمال والتجارة في منطقة الشرق الأوسط والسوق العالمية وهو عبارة عن برجين توأمين كبيرين يتكونان من 50 طابقا ويقعان على شاطئ المنامة ويبلغ ارتفاعهما 240 مترا عن سطح الأرض ويكونان معا جزءا من مجمع أكبر يضم مجمعا تجاريا حديثا يضم أكثر من 150 محلا تجاريا وبوتيكات خاصة وفندق شيراتون البحرين من فئة ال 5 نجوم.

ويعتبر البرجان هما الأولان من نوعهما في العالم ويستعملان قوة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة المحركات الهوائية الالكترونية المثبتة بطريقة حديثة وستولد هذه المحركات طاقة كهربائية ما يعادل نحو 15 في المائة للبرجين كما سيكون المركز أحد أهم / المباني الذكية/ في العالم التي تقدم للمستأجرين مجموعة من المزايا الذكية من الربط العالمي في المستوى طلي أنظمة المراقبة والأمن.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات السياحية العملاقة تعمل الحكومة البحرينية على دعم قطاع السياحة الداخلية من خلال إنشاء وتطوير المواقع السياحية الكثيرة التي تنفرد بها المملكة فقد أعلنت وزارة شؤون البلديات في يناير الماضي عن سلسلة من المشاريع الضخمة التي ستنفذها عامي 2006 و2007 بلغت 14 مشروعا بكلفة 6ر76 مليون دينار وأكبر هذه المشاريع تطوير وادي الحنينية الذي ستبلغ تكلفته 45

ملـيون ديـنار فـضلا عن تطوير عدد من العيون والسواحل مثل عين عذارى وساحل المعامير وساحل باربار وحديقة خليفة الكبرى بالرفاع.

ويمكـن القـول إن أقامة مثل هذه المشاريع في البحرين تعكس ما تتمتع به البلاد مـن حـرية اقتـصادية ومـا تحظى به من سمعة طيبه في الأوساط الاستثمارية الإقليمية والدولـية وثقـة المـستثمرين كمـا أن هـذه المشاريع الاستثمارية المتنوعة ستعود بالنفع والخـير علـى أبـناء البحـرين مـن خـلال إيجاد وظائف وفرص عمل تسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

الفصل الحادي عشر

الاقتصـاد السياحـي

في سوريا

الفصل الحادي عشر

الاقتصاد السياحي

في سوريـــا

● سورية الوجهة الجديدة للاستثمار السياحي:

تتميز سورية بمقومات سياحية تجعلها جديرة باستقبال ملايين السياح من جميع أنحاء العالم، أهمها:

سورية متحف كبير يضم آثاراً من أكثر من 20 حضارة مختلفة ترسم بمجملها تاريخ الحضارة الإنسانية وتحقق تنوعاً قل نظيره على المستوى العالمي بنتها حضارات كثيرة ولدت على أرضها، فابتكرت الزراعة، لأول مرة في التاريخ، وابتدعت الخلائط المعدنية، وصناعة الفخار العادي والمزين والملون، والكتابة الأولى، والأبجدية الأولى، والمكتبة الأولى واللحن الأقدم في التاريخ، كما عاشت سورية قدوم حضارات وفدت واستقرت وذابت في النسيج الحضاري الفريد الذي تميزت به أرضها التي حافظت للبشرية على أقدم مدينتين مأهولتين حتى اليوم في التاريخ دمشق وحلب، محققة اختصار التاريخ في بلد واحد من زاره زار العالم.

الطبيعة في سورية متنوعة بشكل واضح، من ساحل وجبال وغابات وبادية وأنهار ومغائر وكهوف وبحيرات طبيعية واصطناعية ومشاتٍ ومصايف، مما يحقق مع تنوع الآثار والمدن القديمة بأسواقها وخاناتها وبيوتها القديمة وحرفها اليدوية وصناعاتها التقليدية منتجاً سياحياً مركباً جاذباً وفريداً يجمع بين الزيارة ومشاهدة

أشكال الحياة التاريخية واستعراض أشكال الفنون التقليدية وممارسة نشاطات سياحية جاذبة.

توفر سورية لأهلها وزوارها أجواء من الأمن والاستقرار قل نظيرها.

موقع سورية الجغرافي على خط تلاقي طرق التجارة العالمية ودورها التاريخي كنقطة تلاقي قوافل طريق الحرير القادمة من الشرق والغرب على أرضها، والحاملة للتجار والشعراء والرحالة والمسافرين والموسيقيين ما أكسب شعبها تقاليد الضيافة، وحرارة المحبة، وحكمة الحوار، وكرم العيش في أمان وسلام.

- معدل نمو سنوي بعدد السياح يصل إلى 15 ٪.
- جملة من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية.
- التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- شبكة من المصارف العامة والخاصة وشركات التأمين.

كما يتوفر في سورية:

(1) شبكة من المنشآت السياحية المصنفة سياحياً و الموزعة في جميع المناطق التي يؤمها السياح.

(2) شبكة من الطرق السريعة والسكك الحديدية تغطي جميع أرجاء الدولة إضافة إلى 5 مطارات ثلاث منها دولية وشركة للخطوط الجوية.

(3) شبكات الاتصالات والمياه والكهرباء وخدمة الهاتف المحمول في جميع أنحاء الدولة.

(4) مدرسة و7 معاهد سياحية وفندقية ومركز رئيسي للتدريب السياحي والفندقي.

● قوة ومتانة الاقتصاد السوري:

تشكل إستراتيجية التطوير الاقتصادي احد ابرز مكونات مسيرة التحديث في سورية وخاصة مع تبني عملية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوازن بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع الاجتماعي والاستدامة البيئية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة وتخفيض مؤشرات البطالة والفقر وتوسيع قاعدة البنية التحتية والسعي لتحقيق التكامل والتنسيق بين قطاعات الاقتصاد الوطني العام والخاص في إطار التشاركية للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المؤسسات الاقتصادية , وضمن هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد الوطني وفي دعوة إلى ما تحقق خلال عام مضى فقد ارتفع حجم الموازنة العامة للدولة من نحو / 495/ مليار ليرة سورية عام 2006 إلى / 588/ مليار ليرة سورية عام 2007 أي بزيادة مقدارها / 19/ بالمئة خصص منها مبلغ / 258/ مليار ليرة سورية للمشاريع الاستثمارية مقابل / 195/ مليار ليرة سورية لعام 2006 بنسبة زيادة تفوق / 32/ بالمئة. وفيما يخص مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فقد ازداد بالأسعار الثابتة من / 58/ بالمئة عام 2004 إلى / 68/ بالمئة عام 2006 كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي للاقتصاد الوطني / 26,2/ بالمئة عام 2005 بما يعادل / 303/ مليار ليرة سورية أما مناخ الاستثمار فقد تطور بشكل ملحوظ وأكد ذلك حجم المشاريع الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية المتنامية في قطاعات الصناعة السياحية والزراعة والمصارف والتأمين 000وغيرها.

كما تم إنجاز مجموعة من مشروعات القوانين المتعلقة بتطوير التجارة الخارجية وعلى صعيد العمل الجمركي وتطوير آلية عمل وأداء المصارف العامة وتوفير البيئة التشريعية والقانونية التي تسمح بإحداث مصارف خاصة أو مشتركة في سورية التي

أصبحت اليوم حقيقة قائمة على ارض الواقع حيث تمارس حالياً /7/ مصارف خاصة مع فروعها الـ /28/ نشاطاتها المصرفية في دمشق والمحافظات السورية وتم الترخيص النهائي لمصرفين اثنين يعملان وفق الطريقة الإسلامية كما تم منح الترخيص الأولى لـ /12/ من المصارف والبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية لمزاولة المهنة وهي تقوم الآن بمتابعة استكمال ما يجب عليها لممارسة نشاطاتها خلال الفترة القادمة.

أما على صعيد إحداث سوق للأوراق المالية في سورية فقد صدر المرسوم التشريعي رقم/ 55/ لعام 2006 والذي يتضمن إحداث سوق للأوراق المالية كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وصدر المرسوم رقم/ 47/ لعام 2006 المتضمن تسمية رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية وتم مؤخراً تشكيل مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية متضمنا في عضويته مختلف الفعاليات الاقتصادية في سورية. وانطلاقاً من أهمية تطوير التعليم بكل مستوياته وإشكاله بما يتوافق واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل فقد ازدادت الموازنة السنوية للتعليم ما قبل الجامعي من 53 مليار ليرة سورية عام 2003 إلى /58,6/ مليار ليرة سورية عام 2006 كما ازدادت الموازنات المخصصة للتعليم العالي من /12/ مليار ليرة سورية عام 2003 إلى /21/ مليار ليرة سورية عام 2006.

كل ما سبق ذكره من مشاريع وقرارات وتشريعات وموازنات أدت إلى تحسين وتطوير الواقع الاقتصادي بشكل ملموس.

وقد حقق الاستثمار السياحي عام 2006 نقلة نوعية حيث بلغت الكلفة الاستثمارية للمنشآت التي دخلت في الخدمة عام 2006 وصلت إلى /130/ مليار

ليرة ووصلت قيمة المشاريع قيد الانجاز حتى الآن إلى /125/ مليار ليرة، أي ان الوزارة تجاوزت ما هو مطلوب في الخطة الخمسية.

(90 مليار ليرة) كما تجاوزت نسب النمو السنوية التي حددتها هيئة تخطيط الدولة والمقدرة 6٪ سنوياً للاستثمار السياحي.

وحالياً هناك /17/ ألف سرير فندقي قيد الانجاز أي أن معدل تزايد الفنادق الداخلة في الخدمة سنوياً بلغ 5.5٪ بينما كان في عام 1990 /1٪/ أما معدل تزايد كراسي الإطعام فوصل إلى 22٪ سنوياً ورافق هذا التزايد تزايد الكلفة الوسطية للمشروع السياحي على ارض خاصة إلى /4/ ملايين دولار. وفي ملتقيات الاستثمار إلى /71/ مليون دولار وهذا تطلب التوجه لإطلاق الاستثمار السياحي في المشاريع الواسعة والكبرى التي تحقق فرص عمل كبيرة إذ من المتوقع أن يؤمن الاستثمار السياحي /50/ ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة الخمس إضافة لفرص العمل التي يؤمنها أثناء عمليات الإنشاء والتجهيز والبالغة حالياً في المنشآت قيد التنفيذ /14/ ألف فرصة عمل في قطاع البناء.

إن ملتقى الاستثمار السياحي الثالث والذي سيعقد مابين 24-26 نيسان 2006 سيعرض فيه 100 مشروع مقسمة على شريحتين الأولى مشاريع جاهزة ببرامجها التوظيفية للاستثمار المباشر والثانية مشاريع ستعرض للترويج لها استثمارياً وبصيغ استثمارية مختلفة ووفق نظام BOT لمدة 45 عاماً قابلة للتجديد ونظام الايجار لمدة 99 عاماً كذلك بيع حق الانتفاع وأيضاً لمدة 99 عاماً في المشاريع التنموية ذات المساحات الكبيرة والتي تبدأ من /300/ دونم فأكثر، حيث سيعرض في الملتقى الثالث ثلاث مناطق كبرى، في منطقة الصنوبر جنوب اللاذقية على مساحة 13 مليون م2 وبشاطئ يمتد لمسافة 10 كم تصل كلفته الاستثمارية لنحو /8/ مليارات دولار

وكذلك مشروع ثان على ضفاف بحيرة الأسد وعلى مساحة نحو /4/ ملايين م^2 وشاطئ بطول /5/ كم لتنشيط السياحة النهرية عبر أعداد منتج متكامل لذلك، أما المنطقة الثالثة فتقع في مدينة تدمر على مساحة نصف مليون م^2 ستكون مشروعاً لقرية سياحية كبرى ببرنامج سياحي وتوظيفي متكامل.

● صيغة ملتقيات أسواق الاستثمار السياحي الدولية:

أقر المجلس الأعلى للسياحة أولاً مبدأً جديداً اقترحته الوزارة مستندة في ذلك إلى رصدها لمعوقات الاستثمار تجسد هذا المبدأ في القيام بالتجهيز المسبق للمواقع والأراضي القابلة للاستثمار السياحي المملوكة للجهات العامة والمحققة للجدوى السياحية الاقتصادية وفك التشابكات المتعلقة بملكيتها وصفاتها التنظيمية ونظم ضابطة البناء قبل عرضها للاستثمار وقامت مديرية التخطيط السياحي بتحديد برامجها التوظيفية التي تكفل تنوع المنتج السياحي السوري على أن تقوم الوزارة بعرض الجاهز منها في ملتقيات أسواق الاستثمار السياحي الدولية تعرض فيه على مجمل الشركاء في عملية الاستثمار كما تعرض فيه صيغ جديدة للتعاقد وأنظمة جديدة لصيغ الاستثمار وللعاملين في المنشآت السياحية تحقق بمجملها صورة جديدة للبيئة الاستثمارية في القطاع السياحي السوري فيما تعرض المواقع التي ستجهز لاحقاً في ملتقيات قادمة.

كما أقر المجلس حزمة من القرارات التي تكفل الانطلاق بعملية الاستثمار السياحي كان من أهمها الموافقة على دمج العقارات وتعديل نظام ضابطة البناء والصفة العمرانية لمشاريع منشآت المبيت وإقرار تشميل منشآت المجمعات التجارية المتكاملة المرافقة للمجمعات السياحية بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمنشآت

السياحية أثناء فترة الإنشاء. كما وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على قيام المستثمرين باستيراد تجهيزات المشاريع السياحية بتمويلها من أموالهم في الخارج مباشرة.

الاستثمار في التدريب والتأهيل:

كما أقر المجلس قيام وزارة السياحة بترخيص معاهد ومدارس ومراكز سياحية خاصة تكفل توسيع قدرات تطوير الأطر البشرية. تجدر الإشارة إلى صدور المرسوم رقم 114 لعام 2005 القاضي بإحداث كلية للسياحة في حمص وإلى أن المجلس الأعلى للتخطيط أقر برنامج تدريب العاملين في وزارة السياحة من خلال موازنتها الاستثمارية، كما تم الإقرار بأن تعرض مواقع للاستثمار في مجال التأهيل والتدريب بنفس مزايا وإعفاءات المشاريع السياحية.

التسهيلات والمزايا:

- حرية التملك بنسبة 100٪ للمشاريع السياحية.
- السماح بالتملك العقاري وفي حدود حاجة المشروع.
- تعدد أنماط الاستثمار- الاستثمار بطريقة الـBot لمدة تصل إلى /50/ عاماً – الاستئجار لمدة تصل إلى /99/ عاماً في المناطق التنموية، بيع حق الانتفاع وغيرها
- السماح بإقامة المجمعات التجارية ضمن المشاريع السياحية المتكاملة مشملة بجملة م المزايا والإعفاءات.
- السماح بتحويل كامل قيمة رأس المال المستثمر وكذلك أرباح التشغيل بالنقد الأجنبي إلى خارج القطر.

- وجود نظام خاص للعاملين في المنشآت السياحية يعتمد على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين.
- وجود النافذة الموحدة للتسريع بأعمال الترخيص للمشاريع السياحية.
- السماح بدخول العرب إلى سورية بدون تأشيرة دخول (الفيزا)
- السماح للمجموعات السياحية والأفراد القادمين إلى سورية عبر مكاتب السياحة والسفر السورية بالحصول على تأشيرة الدخول مجاناً من كافة المنافذ الحدودية.
- السماح باستيراد مواد البناء والأدوات والتجهيزات والأثاث اللازم لإنشاء وتجهيز وتأثيث هذه المنشآت بالمستوى المطلوب وفي حدود 50٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للمنشأة من المستوى الدولي.
- السماح باستيراد ما يلزم لتجديد أدوات وأثاث وتجهيزات هذه المنشآت بعد موافقة الوزارة وبما لا يتجاوز 6٪ من رقم أعمال العام السابق.
- السماح باستيراد مستلزمات التشغيل والمواد الغذائية والمشروبات الروحية اللازمة للتشغيل وغير المتوفرة في السوق المحلية وبموافقة الوزارة.
- يتم منح إجازات الاستيراد اللازمة لهذه المنشآت من قبل دوائر التجارة الخارجية المختصة استثناء من أحكام منع الاستيراد واحكام حصر وتقييد الاستيراد ومن نظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن شرط الحصول على موافقة بعض الجهات العامة.
- الإعفاءات.

- الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم المالية و إضافاتها ومتمماتها مهما كان نوعها وطبيعتها والمتوجبة على المنشآت السياحية أثناء استثمارها وذلك لمدة / 7 / سنوات اعتباراً من تاريخ بدء استثمارها.
- تحدد نسبة الضريبة الواجب تأديتها من رقم العمل الإجمالي 2,5٪ لقاء ضريبة الدخل و0,5٪ (نصف بالمئة) لقاء ضريبة الرواتب والأجور.
- الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والمالية مهما كان نوعها وطبيعتها والمتعلقة باستيراد مواد البناء والأدوات والتجهيزات وسيارات العمل والأثاث اللازم لإنشاء وتجهيز وتأثيث هذه المنشآت بالمستوى المطلوب وفي حدود 50٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية.

● سوق الاستثمار السياحي السوري:

تنشغل وزارة السياحة هذه الأيام بتنظيم الملتقى الثالث لسوق الاستثمار السياحي، ومن يتابع ما يطلق من تصريحات وأخبار من جانب المسؤولين القائمين عليه، سوف يلحظ ومن غير عناء، أن هذا الملتقى بمثابة نسخة (فوتوكوبي) عن الدورتين السابقتين، ففي الملتقى الأول والثاني، تحدثوا عن مشاركة نحو مئة موقع موزعة على معظم المحافظات، والرقم ذاته يتكرر اليوم ولذات المواقع المطروحة سابقا، ما يعني كما أن لو أن الطموحات تراوح في مكانها، وما يطلق من تصريحات حول الإقبال المتزايد للاستثمار في القطاع السياحي هو مجرد لغو جميل، فالضيوف الذين يحضرون الملتقى من مستثمرين ورجال أعمال، هم أنفسهم يسجلون مشاركتهم سنويا، لكنهم لسبب أو لآخر يحجمون عن توظيف أموالهم والاستثمار في هذا الموقع أو ذاك، وفيما لو أخذنا ببعض المعلومات التي يهمس بها البعض من خلف الكواليس، فإن ما حصدته وزارة السياحة في التجربتين السابقتين، ليس أكثر من

الإنفاق على مستلزمات الملتقى وعلى ما تتطلبه المشاركات من حسن ضيافة في الفنادق الضخمة، تستوجب تسديد فواتير مالية عملاقة، وتشير بعض التقديرات، إلى أن هذا الإنفاق قد يتضاعف خلال الملتقى الحالي، نتيجة ارتفاع أعداد المشاركين، وبلغة أدق / الدعوات/ فلسان حال وزارة السياحة يقول وبكثير من التباهي، أن العدد سوف يصل إلى نحو 1200 مشارك من مختلف الدول العربية والأجنبية، وبهذا الكلام لا نقصد التقليل من أهيمه إحداث فكرة تنظيم الملتقى، بل على العكس فهي فكرة تستحق الاحترام والتباهي وتنطوي على نيات حسنة، ترمي إلى النهوض بصناعة السياحة والارتقاء بخدمات وعناصر الجذب لها.

ويبقى السؤال: ماذا عن أسباب الإخفاق في توظيف أحوال المستثمرين لتأهيل هذا الموقع أو ذلك..!!؟؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يتعين التذكير بالمثل الشعبي الشهير: مصائب قوم عند قوم فوائد، وما نعنيه في هذا الكلام، أن الإحجام عن استثمار مواقع بعينها، كان وما زال في صالح الشرائح الاجتماعية الفقيرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنّ عرض الكورنيش الشمالي لمدينة جبلة للاستثمار كناد لليخوت والرياضة المائية كي يكون حكرا على حفنة أو قلة قليلة جدا من الأثرياء، كان سيؤدي إلى حرمان الشرائح التي تحدثنا عنها من نعمة التمتع بجمال هذا الكورنيش، خلال فصل الصيف أو خارجه، وأيضا فإن البارك الشرقي الذي يقع في منطقة العدوي بدمشق، يعرض بدوره في سوق الاستثمار السياحي، مع أن هذا البارك هو عبارة عن مساحات خضراء ويفترض تحويلها إلى منتزه شعبي والإبقاء عليها كحدائق عامة، مثلما سبق وأن وعدت محافظة مدينة دمشق، وبالمناسبة يمكن عرض هذا المكان للاستثمار، وإنما من خلال تزويده بمنشآت سياحية شعبية تشبع حاجات الناس العاديين وتوافق مع

إمكاناتهم المادية المحدودة، طبعا دون أن ننسى أن هذا الموقع أكثر من حيوي ويتوسط مدينة دمشق التي هي عبارة عن مساحة أو رقعة جغرافية صغيرة جدا، مقابل كثافة سكانية عالية جدا دون أن ننسى أن المساحات الخضراء باتت قليلة جدا وتكاد لا تذكر في ظل الهجوم الكاسح على غوطة دمشق وتحويلها إلى كتل صماء من الاسمنت.

وبمنأى عن بعض الأمثلة غير الموفقة لجهة عرضها في هذا الملتقى السنوي، فإنه ـ وكما ذكرنا ـ لا يجوز وبأي حال من الأحوال عرض كافة المواقع السياحية المغرية (دفعة واحدة) خاصة وأنها تتميز في كونها أثرية وتاريخية أو ذات مكانة طبيعية وجغرافية حيوية ولافتة، بمعنى أو بآخر، فإن وزارة السياحة تعيد وللمرة الثالثة، إنتاج التجربتين السابقتين وكأن لسان حالها يرفض الاستفادة من دروس الماضي، وما نقصده بهذا الكلام، أنه كان يفترض بالوزارة السعي للبدء بهذا النمط من الاستثمار خطوة خطوة، فماذا لو أن التجربة قد تم حصرها بمحافظة واحدة أو اثنتين على أن تتبعها خطوات لاحقة في باقي المحافظات.

لأنه وببساطة في حال مواجهة مشكلات بهذه المحافظة أو تلك يمكن مستقبلا تجاوزها أو معالجتها، وواقع الحال يمكن سحبه على النجاح الذي يمكن أيضا تعميمه والاستفادة منه، ما يدفعنا إلى القول: بأن ثمة ما هو قريب من التسرع في ترجمة الفكرة إلى واقع مشخص، أن ما يعرض في هذه السوق ليس مجرد عقارات أو منشآت عادية تعود في ملكيتها أو استملاكاتها لوزارة السياحة فقط، وإنما هناك بعض المواقع مرتبطة حتى بالذاكرة الشعبية ولها مكانتها الاستثنائية، فهناك المزارات والشواطئ البحرية والقلاع والمناطق الأثرية وسوها من المواقع التي لا تتطلب فقط العثور على رجال الأعمال من ذوي الملاءة المالية، وإنما يتعين وقبل كل شيء حضور أصحاب الخبرة

والكفاءة من الذين لهم سمعتهم العربية او العالمية في الاستثمار السياحي والسليم، خاصة في حال علمنا أن إبرام العقود مع رجال الأعمال سيأخذ بالمفهوم الاستثماري العالمي الشهير الـ BOT وهذا النظام الاستثماري يعني أن من سيقع عليه الخيار، سوف يستثمر هذا الموقع أو ذاك لمدة زمنية تقدر بالعقود وليس بالسنوات، ولأن تجربة القطاع العام وإلى الآن أكثر من متواضعة لجهة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، فذلك يستوجب أخذ الحذر والحيطة لضمان عدم مواجهة معوقات ومشكلات لم تكن في الحسبان.

وأما لماذا يحجم رجال الأعمال عن استثمار هذه المواقع المتخمة جدا بالمزايا الإيجابية الجاذبة للسياح فليس ذلك إلا بسبب تخلف البنية التحتية الخدمية والتي يفترض أن يعود تأجيلها للجهات الحكومية، فهذه البنية التحتية الخدمية والتي يفترض أن يعود تأهيلها للجهات الحكومية، من شبكات الطرق الداخلية والدولية وليس انتهاء بالصرف الصحي والإنارة، وسوها من الخدمات، وبمنأى عن كل هذا وذاك فإن ملتقى الاستثمار السياحي خطوة سليمة، لكنها بحاجة إلى المزيد من التمحيص والتعميق والدراسة وأيضا يجب الاستفادة من طرائق الاستثمار في بلدان العالم، ولا ننسى، أن التعلم من دروس الآخرين ليس عيبا.

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد السياحي

في مصر

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد السياحي في مصر

تمهيد:

إن مكانة مصر التاريخية والثقافية العظيمة ومناخها الرائع طوال العام وشواطئها البديعة كلها عوامل تمثل أساسا قوياً لسياحة متميزة في مصر.

يعتبر النمو في مجال السياحة هو الأعلى بين جميع القطاعات الاقتصادية في مصر وإن كانت مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي لا توازي هذا النمو نظراً لوجود العديد من جوانب الإنفاق السياحي التي تواجه خلال قطاعات أخرى وليس للفنادق والمطاعم فقط.

إن النمو السريع في قطاع السياحة المصري (18.4٪ في 2002/ 2003) يؤدي بالتبعية إلى نمو السياحة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تستأثر مصر بنسبة 19.1٪ من إجمالي الرحلات السياحية الدولية القادمة إلى المنطقة.

بلغت عائدات السياحة 5.5 مليار دولار في 2004/ 2003 مما يمثل 42.2٪ من إجمالي عائدات الخدمات. وفي عام 2003 بلغ عدد السائحين الذين دخلوا مصر من المنافذ الرئيسية 6.04 مليون سائح. وفي نفس العام بلغ عدد السياح المغادرين من المنافذ الرئيسية 5.31 مليون سائح.

في عام 2003 وصلت القدرة الاستيعابية للفنادق (الفنادق المنشئة والفنادق تحت الإنشاء) إلى 1669 وحدة 239000 غرفة و478000 سرير. وفي المتوسط

وصلت الفترة التي قضاها السائح في الفنادق إلى 10 ليالي في عام 2003 وهي نسبة تزيد عن نسبة عام 2002 التي كانت تقدر بحوالي 8.5 ليلة.

يأتي قطاع السياحة كثاني أكبر قطاع مصدر للنقد الأجنبى, و يحصل على النصيب الأكبر من العائدات الخدمية ليصل إلى 42٪ منها.

زادت الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة بنسبة 18.4٪ في عام 2003/2004 وهي زيادة قيمتها 2.5 مليار جنيه.

و قد زاد عدد السياح الأجانب في مصر منذ عام 2001 حتى وصل إلى 8.1 مليون سائح في عام 2004 بمعدل نمو 34.1٪. وقد جاءت سنوات الانتعاش في قطاع السياحة بعد الانخفاض في السياحة الدولية في عام 2000 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

تعتبر أوروبا مصدراً رئيسياً للسياح في مصر حيث بلغت نسبة السياح الإيطاليين 13.2٪ والسياح الألمان 11.5٪ في عام 2003.

● مصر تقدم تسهيلات عديدة للسائحين العرب في موسم الصيف:

في ظل المنافسة الشديدة بين دول الجذب السياحي في الوطن العربي، خاصة تونس ولبنان ومصر لا تألو السياحة المصرية، والمسؤولون عنها جهداً في عمليات التنشيط المستمرة التي تهدف من ورائها ضمان مواسم سياحية ناجحة، وقد حققت في ذلك نجاحات متتالية وضمنت تدفقات سياحية من الدول الأوروبية المولعة بالحضارة المصرية القديمة وأسرار التاريخ القابع على ضفاف النيل منذ 7 آلاف عام.. فزارها 5.5 ملايين سائح العام 2000 ولكن المسؤولين هذه الأيام يركزون على السياحة العربية الوافدة إلى مصر خاصة في أشهر الصيف، موسم الإجازات ومن اجل ذلك

قدموا العديد من التسهيلات للسائح العربي عند زيارته لمصر. وأقام القطاع السياحي مؤخرا مؤتمرا تحت عنوان «أهلاً بالسائح العربي» أكد فيه ضرورة تطوير السياحة البينية بين الدول العربية ودفعها إلى آفاق جديدة.

وناقش المؤتمر الذي حضره عدد كبير من قيادات وزارة السياحة ومسؤولو الشركات السياحية المصرية السياسات السعرية والتنشيطية الكفيلة باجتذاب السياحة العربية لموسم صيف 2001، وأكد المشاركون في المؤتمر على أهمية الجودة ومستوى الخدمة المقدمة للعميل ونادوا بأهمية التطوير والتجديد واتخاذ جميع الاستعدادات المتعلقة بالفنادق والمطاعم والمحال السياحية قبل بدء موسم السياحة العربية.

وحدد المؤتمر قيمة وسطية لأسعار الإقامة والوجبات والخدمات السياحية المتنوعة بما يتناسب مع قيمة ومستوى الخدمات المقدمة حتى يشعر السائح انه يحصل على الرضا التام.

أفــواج سياحيــة:

ونادى المؤتمر بتشجيع الشركات السياحية في الدول العربية الشقيقة على تنظيم برامج سياحية لزيارة مصر في صورة أفواج ومجموعات منتظمة طوال موسم الصيف بدلاً من سياحة الأفراد مما يعود على السائح العربي بالعديد من الفوائد منها الاستفادة من أسعار المجموعات في الإقامة و الخدمات السياحية الأخرى وهي أسعار تقل كثيراً عن الأسعار المفردة، بالإضافة إلى حصول المجموعات على تخفيضات كبيرة في تذاكر الطيران، والاستفادة من أسعار نظام الإقامة الطويلة أو ما يعرف ب«Iong stay» المعمول به في فنادق متعددة وكذلك تشجيع السائحين العرب على إقامة حفلاتهم المختلفة والخاصة بمناسباتهم الاجتماعية كحفلات التخرج وحفلات

العرس في الفنادق المصرية ومنحهم أسعارا تشجيعية للإقامة في هذه الحالات التي تتحدد تبعاً لحجم الحفلات وأعداد الضيوف.

ولم يغفل المشاركون في المؤتمر التسهيلات والحوافز الاستثمارية التي تمنح لرجال الأعمال لجذب مزيد من المستثمرين العرب لإقامة المشروعات السياحية داخل مصر وتشجيع هؤلاء المستثمرين بوسائل مختلفة منها الإعفاءات الضريبية وتقديم الأراضي إليهم بسعر منخفض نسبياً بالإضافة لتقديم تسهيلات في الإجراءات الروتينية بالإضافة لحرية حركة رؤوس الأموال في البنوك من وإلى داخل البلاد مع توفير الدعم الأمني لهذه المشروعات السياحية، مؤكدين على أن مصر تتمتع بعناصر الاستقرار السياسي والأمني بالإضافة إلى أنها وجهة سياحية للعديد من سياح العالم لما تتمتع به من عمق تاريخي وثراء حضاري وثقافي.

وتطرق المؤتمر لمناقشة المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعاني من سياسات قمعية من قبل الحكومة الإسرائيلية وكيف أن الأحداث الدموية أثرت سلباً على حركة السياحة على دول المنطقة ولاسيما إسرائيل التي يزداد انهيار السياحة والاقتصاد فيها يوما بعد يوم مع ازدياد العنف وتناقص فرص السلام بالمنطقة.
استعدادات خاصة.

وعن الاستعدادات التي وضعتها الشركات السياحية لاستقبال موسم السياحة العربية لعام 2001، قال رئيس غرفة شركات السياحة المصرية أن هناك استعدادات خاصة لهذا الموسم تتمثل في عدة محاور أهمها التسويق للسياحة في مصر عبر بعثات ترويجية لحضور أسواق ومعارض دولية مثل «معرض دبي» أو في قوافل يتم الإعداد لها بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة ووزارة السياحة، كذلك الدخول في مناقشات ثنائية مع غرفة الفنادق بهدف التوصل لخدمة مناسبة بسعر مناسب وتقييم الخدمات،

كذلك تنسيق التعاون مع غرفة المنشآت السياحية التي تشرف على المحلات التجارية والمطاعم بهدف الوصول لنجاحات سياحية والوصول للعديد من الاتفاقات بشأن التسهيلات المقدمة للسائح العربي منذ زيارته لمصر، أهمها تسهيلات خاصة حيث يسمح بمد فترة الإقامة والزيارة والعلاج لمدة سنة قابلة للتجديد على جواز سفر السائح العربي عند الوصول، كذلك إمكانية حصوله على تأشيرة دخول لجميع دول الخليج وإتاحة فرص اصطحاب المرافقين ومنحهم إقامة لمدة ستة شهور بميناء الوصول قابلة للتجديد.

ويضيف «الزيات» انه تم تقديم تسهيلات خاصة بالجمارك تتعلق بإمكانية اصطحاب السيارات لمدة ستة شهور مع دفع رسوم الخدمات عن كل 3 أشهر أو جزء منها، ويستثنى من ذلك السيارات الواردة بصحبة الأفواج السياحية لمدة شهر واحد حيث يخفض مقابل الخدمة إلى 100 جنيه فقط، كما تتمتع الهدايا التي يشتريها السائح العربي لأسرته بالإعفاء من الضرائب عند المغادرة وإعطاء الحق للسائح في حق التملك لعقارين بقصد السكن له ولأسرته على ألا تزيد المساحة لكل عقار عن 400 متر مربع.

ضمـــــان الترفيـــــه:

ويشير إلى انه ومن اجل ذلك قامت الشركات السياحية بإنشاء العديد من القرى والمنتجعات السياحية بنظام الفيلات والشاليهات والفنادق بنظام الشقق الفندقية لتحقيق الخصوصية للأسرة العربية، وكذلك التوسع في إنشاء الملاهي والمتاحف والحدائق والمطاعم العائمة التي تقبل عليها الأسرة العربية ولضمان ترفيه السائح العربي روعي تنظيم مجموعة من المناسبات خلال موسم السياحة العربية أهمها، مهرجان السياحة او التسوق من «20/ 7 20/ 8/ 2001م، مهرجان الإسماعيلية

للفنون الشعبية من 24/ 8 28/ 7، مهرجان الشرقية للخيول العربية «أول سبتمبر» بورصة السفر للبحر المتوسط M.T.F من 2426 سبتمبر.

وأضاف «الزيات»: كذلك قدمت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي تسهيلات خاصة بالاستثمار السياحي للإخوة العرب لضمان حرية الانفراد والمشاركة في إقامة المشروعات الاستثمارية وإتاحة فرصة حرية تحديد الأسعار والأرباح دون تدخل من الدولة، كذلك منح الأراضي في مناطق الاستثمار السياحي الجديد بأسعار رمزية تسدد على أقساط، كما تتمتع أرباح هذه المشاريع السياحية بإعفاءات ضريبية خاصة تصل لمدة 5 سنوات أو أكثر بالنسبة لمشروعات التنمية السياحية التي يجوز مد مدتها 5 سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء، كما تمنح المعدات والتجهيزات اللازمة للمشروعات السياحية تخفيضا خاصا على الرسوم الجمركية.

● القمة السياحية ستشهد التركيز على مصر وأبوظبي كوجهة سياحية عالمية:

ستشهد أعمال المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي الوجهات السياحية الجديدة وإعادة حيوية الوجهات الأخرى بجلسات مناقشة يشارك بها صاحب السمو جاكايا كيكويتي الرئيس التنزاني المشارك في المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي الثاني. وإضافة إلى الرئيس التنزاني، سيضع سعادة السيد مبارك المهيري رئيس هيئة أبوظبي للسياحة أوراقه لمناقشة النمو السريع الذي يشهده قطاع السياحة في إمارة أبوظبي، والدكتور جيمس برينجل، الاستشاري الأول لجمعة محمد عبد المحسن الخرافي والمدير التنفيذي لفعاليات المجموعة في ميناء غالب بمناقشة المقومات المصرية.

سيستمر القطاع السياحي في أبوظبي في مهمة العجلة الرئيسية الدافعة للتنوع الاقتصادي ومشاريع التطوير المدمجة التي تشمل فندق شاطئ الراحة وجزيرة الريم التي وضعت مستويات جديدة للاستثمار في مدينة أبوظبي عاصمة الإمارات. وتتطلع

إمـارة أبوظبي لزيادة عدد السائحين من قرابة مليون سائحاً في عام 2004 إلى أكثر من 3 ملايين سائح مع حلول عام 2015.

وأفـاد السيد مبارك قائلاً " من الضروري جداً أن تكون البنية التحتية السياحية في المكـان المناسـب والـوقت المناسـب، ومـن أجـل ذلـك تم تطويـر الجزيـرة الجديدة ومـشاريع الـشاطئ التي باشر تنفيذها بالإضافة إلى مشروع مبنى مطار أبوظبي الدولي الجديد.

وأضـاف قـائلاً " ستشهد السنوات القليلة القادمة تطوير مشاريع سكنية مختلفة من الفنادق الراقية وفنادق رجال الأعمال تلبية لزيادة الطلب عليها نظراً لتوسع رقعة الأعمال والمؤتمرات والمعارض المختلفة التي تشهدها أبوظبي".

وتابـع قـائلاً " سـتكون أبوظبي خلال مدة خمس إلى عشر سنوات مركزاً رئيسياً للأعمـال والـتجارة والقطـاع الـسياحي علـى نطـاق المـنطقة، وستحافظ أبوظبي على أصالتها وثقافتها وتراثها العريق".

أمـا ميـناء غالـب، فهـو مـن الجهات الذهبية الداعمة للمؤتمر العربي للاستثمار الفندقي، وأشار برينجل إلى أن دراسات KPMG تشير إلى ضرورة دمج عالمي لمجموعة المنتجعات المصرية.

ووفقاً لما ورد عن برينجل، سيكون ميناء غالب أول منتجع لوجهة مصرية بجودة عالمية مماثلة للوجهات العالمية، مثل بويرتو بانوس، كوستاميرالدا وبورت جريمواد.

وأفـاد بـرينجل قـائلاً " يبعد ميناء غالب مسافة خمس دقائق بالسيارة عن مطار مرسـى العلـم الدولي الذي يشهد حالياً زيادة الرحلات المباشرة مع الدول الأوروبية ودول المـنطقة، ويجـيب ميـناء غالـب علـى تحـديات التخطـيط والبيئة والبنية التحتية والشبكات التي شملتها المنتجعات المصرية في السابق".

وتابع قائلاً " لقد شاهدنا مقومات المنطقة، ومع البحر الميت والجبال والوصول لمصر العليا والمناطق الغنية بالتاريخ والمواقع الأثرية ووادي نهر النيل، وعندما تم توفير لنا الأرض أصبحت الفرصة ممتازة لتطوير العقارات الجديدة، والتخطيط للدمج على المستوى العالمي لتصبح مصر وجهة عالمية تتيح لها زيادة حصتها وتحقيق العوائد الأفضل من سوق القطاع السياحي العالمي".

وتمكن ميناء غالب لغاية الآن من مرسى عالمي يتسع لـ 500 قارباً ويختاً، وسيتم تحديث المرسى ليستوعب 1000 قارباً ويختاً مع حلول العام القادم 2007، وفندق على الشاطئ المرجاني يقدم 200 غرفة سيتم إدارته من قبل ميلينيوم للفنادق والمنتجعات.

ومع حلول العام القادم 2007، من المتوقع أن يفتح منتجع بودورس بلاس ومنتجع صحارى صن أبوابه، وتم تطويره من قبل صن انترناشيونال ليعكس نمط منتجعات صن ذات الشهرة العالمية في صن سيتي في جنوب أفريقيا.

ومن ضمن المزايا الجذابة الأخرى للمشروع هو الشاطئ الخاص الذي يمتد لمسافة 1,5 كيلومتر وجدار مرجاني في داخل البحر، والذي يعد ثاني أكبر بحيرة (لاجون) في العالم من صنع الإنسان حيث تغطي مساحته المائية 14000 متر مربع، ويشمل منطقة ترفيهية ومطاعم مختلفة تمتد إلى 750 متراً في قلب ميناء خان القديم، وكورنيش يشمل 165 متجراً ومعرض ومتاجر مميزة و 22 مطعماً ومقهى. وتشمل منطقة ميناء غالب القديمة 480 وحدة سكنية رئيسية ومركز معارض ومؤتمرات يستوعب 3000 شخص.

سيأخذ المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي هذا العام عنوان الواحة أو السراب له نظراً لمناقشة الوفود وخبراء هذه الصناعة خطوات الاستثمار الضخمة والمشاريع في هذه المنطقة، بالإضافة إلى عراقة هذه المشاريع والمحافظة عليها.

وأفاد السيد جوناثان ورسلي المنظم للمؤتمر قائلاً " لقد كان تركيز المؤتمر دائماً على فرص الاستثمار وتتبع الفرص المتوفرة لهذا المنتدى. وسنقوم بمناقشة القضايا المختلفة، مثل التوجهات الاقتصادية والصناعية وفرص الاستثمار والقضايا المالية والإنشائية والتصميم والمحافظة على التطوير وإدارة العقود".

ينعقد المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي سلفاً لمعرض سوق السفر العربي في مدينة دبي، بحضور 525 مشاركاً من منطقة الشرق الأوسط وكافة أنحاء العالم، ويركز المؤتمر على توضيح معدل النمو المتين الذي يشهده قطاع الفنادق في المنطقة.

وتشمل قائمة بلاتينيوم لرعاة المؤتمر على كل من للمملكة للإستثمارات الفندقية، شركة نخيل ذ.م.م. وريزيدور ساس هوسبيتالاتي.

أما القائمة الذهبية للجهات الرعاية فتشمل كل من، أكور، شركة الضيافة القابضة، سوق السفر العربي، سيندات فيكيشون نتورك جروب، ديلويتي، الإمارات، يورو آر اس سي جي فيرنس، فنادق ومنتجعات فيرمونت، حكومة تنزانيا، طيران الخليج، هاميلتون هوتيلز بارتنرز، هيلتون انترناشونال، اتش في اس انترناشونال، آي اف أيه هوتيلز أند ريزورتس، انتيغرا تي في، فنادق ومنتجعات انتركونتينانتال، انترفيل انترناشيونال، جونس لانغ لاسالي هوتيلس، جميرا، كمبينسكي، ماريوت انترناشيونال، مورغان ستانلي، فنادق ومنتجعات موفنبيك، ميناء غالب مصر، فنادق روتانا، مجموعة آر اس بي، شهاز هوتيلز، فنادق ومنتجعات ستاروود العالمية، سيدلي أوستن وتي آر أي هوسبيتالاتي كونسلتينغ ميدل إيست أند توركس أند كايسوس.

الفصل الثالث عشر

الاقتصـاد السياحـي

في ليبيا

الفصل الثاني عشر

الاقتصاد السياحي

في ليبيا

● أهمية الاستثمار السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجماهيرية الليبية:

تعتبر السياحة والإمكانيات التي تتمتع الجماهيرية بالكثير من المعالم الطبيعية والثقافية التي يمكن تنميتها في الأغراض السياحية ومن بينها:

(1) شتاء دافئ بدءا من أكتوبر وحتى يونيو وصيف حار جاف خلال ما تبقى من العام.

(2) موقع متوسط على البحر الأبيض المتوسط.

(3) تاريخ له أصالة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

(4) تراث ثقافي بارز تعززه مواقع أثرية فريدة بأنماط عمارتها وفنونها إلى جانب المشغولات اليدوية التقليدية والفنون الشعبية المختلفة.

(5) معالم طبيعية متنوعة مثل الشواطئ والسواحل والمنتزهات والواحات والوديان والكثبان الرملية والبحيرات الطبيعية والسلاسل الجبلية.

(6) شبكة من الطرق الرئيسية والطرق الداخلية تغطى الأماكن المأهولة بالسكان والمناطق الصحراوية أيضا, وبإمكان أولئك الذين يرغبون في زيارة الجماهيرية استخدام الطائرات وسفن نقل الركاب أو الطريق البري الذي

يـربط الجماهيريـة بجيرانهـا رغـبة في تنمـية قطـاع السياحة وفتح المجال أمام السياحة الداخلية والخارجية , وفي سنة 2003 تم استحداث اللجنة الشعبية العامـة للسياحة بموجب قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1371و.ر بـشأن تحديـد إدارة بعـض القطاعات بلجان شعبية عامة حيث تضمن ذلك القـرار إنـشاء اللجـنة الشعبية العامة للسياحة، تم صدر قرار اللجنة الشعبية العـام رقـم (52) لـسنة 1371 و.ر بتنظـيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للسياحة التي ستعمل على تطوير وبعث السياحة في الداخل والخارج وتنمية واستثمار موارد السياحة من اجل تعريف المواطنين بتراثهم وتاريخهم وتـشجيعهم علـى المساهمة في التنمـية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية , والى جانب اللجنة الشعبية العامة للسياحة أولت اللجان الشعبية للشعبيات بالجماهيريـة العظمـى اهـتماماً خاصـاً بالـسياحة , وذلـك عـن طريق دعم وإنـشـاء العديـد مـن شـركات الـسفر والمكاتـب الـسياحية وخاصـة على الشريط الساحلي والواحات والمناطق الجبلية.

ومـن الجدير بالذكر أن عـدد زائـري الجماهيريـة في عـام 2004 بلـغ حوالـي (999343) زائـر ومعظمهـم مـن دول الـشرق الأوسط وأفريقيا واغلبهم من رجال الأعمـال أو الباحـثين عـن عمـل أمـا إجمالـي السياح الوافدين حسب تعريف منظمة السياحة العالمية بلغ (268850) سائح.

إمـا فيما يتعلق بمرافق الإيواء السياحي فقـد بلـغ عـدد الفنـادق سنـة 2004 (226) مـرفق بقـدرة اسـتيعابية قـدرها (12704) غرفة منها (1200) غرفة ملائمة للاسـتعمال مـن قبل السواح وتستخدم هذه الفنادق في الغالب من الليبيين أو الزوار اللـذين يـزورون الجماهيريـة إمـا مـن اجـل إبـرام الـصفقات الـتجارية أو حـضور

الاجتماعات والمؤتمرات، و تعتبر تنمية السياحة في الجماهيرية في أولى مراحلها، ويتعين رفع مستوى الوعي عند المواطنين والمؤتمرات الشعبية الأساسية في مختلف الأمور ذات العلاقة بتنمية السياحة بما في ذلك العوائد الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء وإدارة الخدمات ذات العلاقة، والبنية التحتية وصيانة مواقع الجذب السياحي بالإضافة إلى خلق بيئة سياحية بوجه عام، ليس هذا فحسب بل ينبغي النهوض بسوق السياحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بما يتمشى والسياحة التي تتبناها الجماهيرية.

● تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع والصعوبات التي واجهت أداءه خلال السنوات الماضية:

تلعب السياحة والسفر دوراً هاماً في أي بيان اقتصادي لكثرة ما تخلقه من فرص عمل في أنشطتها المختلفة، كما انها مصدر للعملات الأجنبية كمتحصلات وتعد قطاعاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم السياحة العالمية بنحو ثلث التجارة في الخدمات في العالم، بينما تساهم بنحو 13٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويعمل فيها أكثر من (192) مليون عامل حول العالم، كما إنها تلعب دوراً رئيساً وفعالاً في النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، وبالرغم من الإمكانيات السياحية التي تحضى بها الجماهيرية العظمى إلا ان قطاع السياحة لم يحض بأي اهتمام يذكر خلال العقود الثلاثة الماضية مما جعل الاقتصاد الليبي يعتمد على سلعة واحدة وهى النفط الذي يمثل أكثر من (95.5٪) من صادراته ويمثل أكثر من (60.5٪) من إجمالي إيرادات ميزانيته العامة، كما يعتبر المحرك الأساسي للتنمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية الأساسية إلى جانب السياسات التي اتبعت بداية النصف الثاني من عقد السبعينات إي سيطرة الدولة (على القطاع العام)

بشكل يكاد يكون كاملاً على النشاط الاقتصادي تمويلاً وإنتاجا وتشغيلاً مما اثر هذا التوجه على التنمية السياحية تأثيراً مباشراً باعتبار أن التنمية السياحية تعتمد إلى حد كبير على نشاط الخواص في تنفيذ معظم أنشطتها السياحية.

ومع بداية القرن الحالي وخلال الخمس سنوات الماضية أولت الدولة اهتماما بقطاع السياحة و اعتبرته من أولويات التنمية , وساعد على ذلك رفع الحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية إضافة إلى صدور العديد من القوانين المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في تنفيذها على الخواص.

ونظراً لحداثة هذا القطاع لم يكن له أي دور هام في التأثير على الاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمس الماضية، علما بان جملة من الإجراءات خلال هذه الفترة قد اتخذت وسوف يكون لها اثر ايجابي حول مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في الخطة الخمسية المقبلة وفيما يلي تقييم لما تم تنفيذه خلال الفترة الماضية:

(1) قطاع السياحة لم يدرج ضمن خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الثلاثة الماضية وتم تخصيص مبالغ محدودة للقطاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وبالتالي فان مشروعات البنية الأساسية للمشروعات السياحية لم تنفذ طيلة المرحلة الماضية مما اثر سلبياً على القطاع.

(2) الوضع القائم لمرافق الإيواء السياحي والمقاهي والمطاعم والعمالة

- **مرافق الإيواء السياحي:**

مرافق الإيواء السياحي القائمة معظمها قام بها القطاع العام تنفيذاً وتمويلاً وتشغيلاً وانعكس عدم وجود إدارة جيدة الأثر على محدودية هذه المرافق ومدى

ملاءمتها للسواح حيث تشير الإحصائيات عن قطاع السياحة ان إجمالي مرافق الإيواء السياحي (226) مرفق بقدرة استيعابية قدرها (12704) غرفة، وتبلغ عدد الغرف المصنفة والصالحة للاستعمال (مستوى سياحي) (1200) غرفة إي بنسبة (9.5٪) من الإجمالي، في حين وصل عدد الغرف الغير مصنفة (تحتاج إلى تطوير) (11504) غرفة إي بنسبة(90.5٪) من الإجمالي. ويقدر إجمالي التكلفة التقديرية لتطوير الغرف غير المصنفة بحوالي (187) مليون دينار ليبي.

أما العاملون بمرافق الإيواء السياحي فيقدر عددهم بـ (6700) عامل موزعين بين عمالة وطنية عددهم (4553 عامل) إي بنسبة (68٪) من إجمالي العمالة، وعمالة وافدة عددهم (2147 عامل) إي بنسبة (32٪) من اجمالى العمالة.

- **المقاهي والمطاعم:**

وصل إجمالي المقاهي و المطاعم بمختلف المناطق إلى (7000) مقهى و مطعم، موزعين على مستويين:-

(أ) المستوى السياحي و يبلغ عددها (500) مقهى و مطعم إي بنسبة(7.1 ٪) من الإجمالي.

(ب) مستوى غير مصنف (إي تلك التي تحتاج إلى صيانة و تطوير(ويبلغ عددها (6500) مقهى و مطعم إي بنسبة(92.9٪) من الإجمالي.

ويقدر إجمالي العمالة بالمقاهي و المطاعم بنحو(42500) عامل موزعين بين (10000) عامل بالمقاهي و المطاعم ذات المستوي السياحي إي بنسبة (23.5٪) من الإجمالي، (32500) عامل بالمقاهي و المطاعم الغير مصنفة إي بنسبة(67.4٪) من الإجمالي.

(1) عدم وجود قاعدة بيانات لتخطيط وتنظيم القطاع خلال الفترة الماضية وكنتيجة لذلك أصبح من المستحيل تحديد العدد الدقيق للسواح والزوار الذين يدخلون البلاد.

والجدول التالي يبين عدد السواح خلال السنوات السابقة وفقا للبيانات المتوفرة:

السنة	إجمالي الزوار الوافدين للجماهيرية	إجمالي السياح الوافدين حسب تعريف منظمة السياحة العالمية	إجمالي الدخل المقدر من السياح بالدينار الليبي
2000	962559	173977	97427120
2001	952934	168758	108680152
2002	857952	134842	74586792
2003	957896	141500	79240000
2004	999343	268850	150667120

*إجمالي السواح حسب تعريف منظمة السياحة العالمية يشمل:

(1) الاستجمام والترويح وقضاء العطلات.

(2) الخبراء ورجال الأعمال.

(3) أخرى.

(4) صدور القانون رقم (5) لسنة 1997م بشأن الاستثمار الأجنبي والقانون رقم (7) لسنة 2004م بشأن السياحة أعطى دفعة جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب لكي يقوموا بالاستثمار في مجال قطاع السياحة وأخذت هذه المبادرة الايجابية طريقها إلى التنفيذ, وفي الوقت الحالي فان الليبيين

يستثمرون أموالهم في قطاع السياحة على نطاق محدود وذلك في مجال بناء الفنادق والخدمات السياحية المساعدة والأنشطة الخاصة لمرافق السياحة والأنشطة المتعلقة بالمرشدين السياحيين... الخ, فيما اظهر المستثمرون الأجانب اهتماماً بالغاً ضمن المجموعة الأولى من فرص المستثمرين، وإلى حد ألان بلغ عدد العقود التي تم توقيعها (13) عقدا ومن المخطط لها ان توفر تلك العقود (7500) غرفة خلال فترة من (3-7) سنوات بتكلفة إجمالية قدرها (2.373.115.000) مليار دينار، كما ستسهم المشروعات الجديدة في خلق حوالي (60612) فرصة عمل, مما يستدعي الأمر البدء في إنشاء المؤسسات وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العناصر البشرية الوطنية لتتولى إدارة وتشغيل المرافق السياحية القائمة والجاري أقامتها والمزمع اقامتها مستقبلا.

(5) تقييم السياسات والتشريعات:

خلال العقود الثلاثة الماضية فان اغلب مشاريع الدولة يتم تنفيذها من قبل القطاع العام، وبالتالي لم يكن هناك اهتمام بصدور تشريعات تتماشى مع متطلبات القطاع الخاص إلا مع بداية التسعينات من القرن الماضي وذلك بصدور جملة من القوانين والقرارات التي تشجع على مساهمة القطاع الخاص، ومع بداية القرن الحالي حظيت السياحة باهتمام كبير، حيث أُعتبرت من ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتم استحداث اللجنة الشعبية العامة للسياحة، واللجان الشعبية للسياحة بالشعبيات، والمؤتمرات الشعبية الأساسية، كما تم إعادة تنظيم جهازي التنمية والاستثمار السياحي وجهاز تنمية الصناعات التقليدية حيث أصبحا مصلحة التنمية السياحية ومصلحة تنمية الصناعات التقليدية.

وخلال هذه الفترة تم صدور العديد من التشريعات والتي من شأنها أن تسهم في خلق مناخ ملائم للسياحة والاستثمار السياحي ومنها مايلي:

- صدور لائحة تحديد أسعار الأراضي العامة المستهدفة بالاستثمار.
- صدور قرار بإنشاء وتنظيم مكاتب الاستعلامات السياحية.
- صدور لائحة تصنيف المحال السياحية.
- صدور قرار بإعادة تنظيم مهنة الإرشاد السياحي.
- صدور العديد من القرارات التنظيمية والتي تختص بإصدار بعض النماذج المتعلقة بالاستثمار السياحي والعمل السياحي, ووضع عقد نموذجي نمطي ينظم الاستثمار.

الأهداف والاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتنمية القطاع:

انطلاقاً من واقع السياحة في الجماهيرية والمشاكل والصعوبات التي تواجهها، فإن الحاجة تستدعي تحديد أهداف واستراتيجيات القطاع والسياسات والبرامج الواجب إتباعها أثناء خطة التنمية 2006-2010 والكفيلة بمعالجة المشاكل والصعوبات التي واجهها القطاع والتي تضمن استغلال المقومات والموارد السياحية بالطريقة التي تحقق أهداف الخطة الشاملة.

● أهداف واستراتيجيات القطاع:

يتمثل الاتجاه العام للاستراتيجية العامة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-2010 للجماهيرية العظمى في تهيئة الاقتصاد الوطني ووضعه على أرضية ثابتة تمكّنه من الانطلاق نحو بناء أساس متين ومتنوع يأخذ في الاعتبار التغيرات والتحولات الوطنية والإقليمية والدولية بما يمكّن من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة، بمعنى انصراف

الاتجاه العام لاستراتيجية الخطة إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية وتنظيم حسن استغلال الموارد والأصول القائمة باتجاه زيادة إنتاجيتها.

وانطلاقاً من الاتجاه العام لاستراتيجية الخطة الوطنية الشاملة، يمكن التعبير عن الاتجاه العام لاستراتيجية خطة قطاع السياحة في:

أ) تهيئة المناخ الملائم والمشجع على السياحة والتدرج في الاستثمار السياحي واستقطاب السواح بما يتلاءم والإمكانيات والخدمات المتوفرة والملاءمة.

ب) استغلال المقومات والموارد السياحية بما يضمن نشاط سياحي فعّال يسهم في تحقيق جملة من المستهدفات منها:

(1) إبراز الدور التاريخي والحضاري للجماهيرية.

(2) الاندماج والتواصل مع شعوب ومجتمعات العالم.

(3) الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية والثقافية.

(4) زيادة الدخل وتنويع مصادره.

(5) تنمية الموارد البشرية.

(6) حماية البيئة والموارد الطبيعية والأثرية.

وانطلاقاً من واقع الاقتصاد الليبي والزيادة المتنامية للاستثمار السياحي وتزايد رغبة الشركات الأجنبية على الاستثمار في مشروعات سياحية قد تفوق قدرة استيعاب الاقتصاد الليبي، خاصة في ظل محدودية توفر البنية الأساسية اللازمة وتدني مستوى الخدمات المصاحبة وعدم وجود العناصر الوطنية المؤهلة والمدربة على إدارة وتشغيل المرافق السياحية والايوائية، يجعل من الضروري تبني الأهداف التالية ضمن أهداف خطة التنمية.

- إعادة بناء هيكلية وأطر إدارة مؤسسات السياحة.
- تأهيل وتطوير الإدارة السياحية بشرياً وتقنيا.
- تحديد المناطق المستهدفة للتنمية السياحية وفق مخطط عام للتنمية السياحية.
- تحديد أولويات التنمية السياحية للمواقع المختلفة وتحديد نوع وحجم الاستثمار لكل موقع بما يلائم طبيعة الموقع ونوع السياحة المستهدفة.
- تفعيل دور القطاع الأهلي في إدارة بعض مؤسسات الخدمة السياحية وتمويل وتنفيذ وإدارة بعض المرافق الايوائية.
- رفع كفاءة المشروعات السياحية القائمة من حيث التطوير والتشغيل.
- توفير المرافق والخدمات اللازمة لتنمية السوق السياحي.
- تحسين وتطوير المرافق المساندة ومرافق البنية الأساسية اللازمة للرفع من مستوى الخدمات السياحية.
- دعم وتشجيع السياحة الداخلية.
- تأهيل وتدريب العناصر البشرية اللازمة لتسيير المرافق السياحية.
- وضع مواصفات محلية لجودة الخدمات السياحية تتناسب تراثيا وبيئيا مع متطلبات السوق السياحي وتتمشى مع المواصفات الدولية بغية الحصول على منتوج سياحي متفرد ومنافس عالميا.
- نشر ثقافة السياحة والترويج السياحي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ونتيجة لعدم توافق عدد الوحدات الإيوائية القائمة والمرخص بتنفيذها مع مستوى الخدمات والبنية الأساسية المتاحة ينبغي اتخاذ السياسات والبرامج الكفيلة بخلق التوازن وتنفيذها وفق برنامج زمني مدروس خلال سنوات الخطة.

● السياسات المقترحة لتنمية القطاع السياحي:

إن تشجيع السياحة في ظل مستوى الخدمات والبنية الأساسية القائمة قد لا يكون مجدياً، بل سيؤدي إلى آثار سلبية يصعب معالجتها مستقبلا، وبالتالي فإن تهيئة المناخ الملائم والمشجع للسياحة يعتبر من أولويات برامج تنفيذ خطة التنمية بالقطاع.

وباعتبار أن السياحة صناعة لها أبعادها وأهدافها في تنويع مصادر الدخل ولها تأثيرها الكبير ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وتعتبر وسيلة جيدة للاتصال الفكري ولتبادل الثقافات والعادات بين الشعوب وأداة جيدة لخلق التفاهم والتواصل بينها، إضافة إلى كونها نشاطا عاما يتصل ويؤثر ويتأثر مباشرة بأنشطة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية وخدمات المال والنقل والاتصالات وغيرها، كما أنها تواكب التطورات العلمية والتقنية المستخدمة في مجالات الخدمة والنقل والاتصالات، ولكل هذه الاعتبارات ينبغي تبني حزمة من السياسات المتناغمة والمتسقة مع سياسات القطاعات الأخرى وتضمن:-

(1) معالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت تنمية السياحة في السابق.

(2) تطوير وتأهيل المرافق الإيوائية القائمة.

(3) استقرار ودعم الإدارة السياحية.

(4) تحديد مناطق ومواقع التنمية السياحية وحمايتها.

(5) تحسين الخدمات المساندة.

(6) تطوير البنية التحتية اللازمة للسياحة.

(7) إعداد الكوادر الفنية اللازمة للسياحة ولإدارة وتشغيل المرافق الإيوائية والخدمات المساعدة.

(8) تشجيع القطاع الأهلي والأجنبي على الاستثمار السياحي.

(9) خلق مؤسسات للإقراض والتمويل السياحي.

(10) ترويج وتسويق سياحي جيد بالداخل والخارج.

مناطق الجذب السياحي:

لقد وضعت اللجنة الشعبية العامة للسياحة استراتيجية جغرافية تستهدف تحقيق التوزيع على نطاق واسع للأنشطة السياحية المختلفة في الجماهيرية العظمى بقدر الامكان دون تكبد تكاليف باهظة أو الإخلال بالتوزيع الطبيعي للموارد السياحية وتعزز هذه الاستراتيجية في الأتي:-

- تطوير عوامل الجذب السياحي في المواقع التي يمكن ربطها بالرحلات السياحية من اجل تعريف السياح ببعض المناطق والمواقع المعروفة والتي يستهدفها السياح أحيانا في مختلف أنحاء البلاد.
- تشجيع إقامة وتوفير المرافق السياحية وخاصة مرافق الإيواء في المناطق النائية أو المناطق التي لا تتوافر فيها هذه المرافق.
- الحفاظ على الخدمات السياحية الطبيعية والثقافية على حد سواء عن طريق وضع برنامج للحفاظ على المواقع الأثرية والعمرانية وتخصيص مناطق محمية للمناظر الطبيعية والمنتزهات البرية والبحرية على الصعيد الوطني.

لقـد تم تحديـد المـوارد الـسياحية علـى أسـاس ستة مناطق مكانية في الجماهيرية العظمى وهذه المناطق الستة تعكس إلى حد كبير المزايا الجغرافية والثقافية والتاريخية في الـبلاد وتـشكل هـذه المـناطق أقالـيم مـؤهلة لتطويـر مـشاريع التنمية السياحية حيث تـستهدف الخطـة الوصـول إلى تحقيق رقـم يـصل إلى (50000) خمسون ألف غرفة مـوزعة علـى هـده المـناطق الـتي تم تحديـدها، وهـى تشكل مناطق الجـذب السياحي ومرغوبة لدى المستثمرين لإقامة المشاريع السياحية المختلفة بها وهي:-

- من طرابلس إلى زليـطن.
- من تليــل إلى أبــو كشــفة.
- من تــوكرة إلى راس الهـــلال.
- من طــبرق إلى البردي.
- من بويرات الحسون إلى ســلطــان.
- غدامس - غات - أوبارى.

وتوضـح الخارطة التالية المستهدف توفيره من الغرف على مستوى الجماهيرية العظـمي خــلال سنوات الخطة والسنوات اللاحقة للخطه تمتد حتى سنة 2025م.

العوائق التي حالت دون تطور الاستثمار السياحي في ليبيا:

على الرغم من توفر مزايا عديدة للسياحة والعديد من مقوماتها في ليبيا، إلا أن ذلـك لا يخلـو مـن وجـود بعض العوائق التي حالت دون تطور ونمو القطاع السياحي ومن أهمها ما يلي:

(1) القـوانين والتـشريعات المباشـرة والغـير مباشـرة بالقطـاع الـسياحي تعمل على تـسهيل الإجـراءات المتعلقة بالـسواح أو المـستمرين, وبالتالـي عـدم وضـوح

القـوانين والتـشريعات لـدى بعـض الجهـات المنفذة لها أدى إلى خلق عائق ضد تنامي قطاع السياحة وهذا يتطلب استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل عـام, وعلـيه يجب مراجعة التشريعات المعمول بها حالياً والتي قد تتعارض مع قانـون السياحة على سبيل المثال (استعمال اللغة الأجنبية، قانون حماية شواطئ البحـر، الـصبغة الـزراعية، التخطـيط، الملكـية العقاريـة... الخ) والعمل على إصـدار لـوائح وقـوانين تتماشـى مـع تحقـيق الأهـداف الـشاملة لتنمية القطاع السياحي لخلق مناخ منافس للأسواق المجاورة للسياحة.

(2) الـصعوبات والعـراقيل للانتفاع بالأراضي الواقعة في مناطق الجذب السياحي, حيث أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق الجذب السياحي هي أملاك خاصة وهـذا غالـباً ما يعيق الاستثمار السياحي، لذلك ينبغي وضع اليه لإضفاء صبغة السياحة عليها والوصول مع الملاك إلى صيغة تضمن حقوقهم.

(3) فـيما يـتعلق بقطـاع الـسياحة أقتـصر دور المصارف التجارية على تمويل القطاع الفندقـي وبـشكل محـدود، وتعـد صـعوبة الحصول على القروض من المصارف الـتجارية ضـمن العوائق، وذلك لأن المصارف تميل إلى تقييد الاقتراض بشروط صـعبة ومعـدلات فائدة عالية، كما ان سوق الاقتراض بوجه عام يتسم بتركيزه علـى القـروض المتوسـطة وقـصيرة الآجل ولا تتوافق هذه مع متطلبات القطاع الـسياحي الـذي تتسم مشروعاته بطول الآجل،وضخامة التمويل، وبالتالي من الـضروري دراسـة الأنظمـة المتعلقة بعمل المصارف للمساهمة في منح التمويل الـلازم لمـواجهة متطلـبات القطـاع الـسياحي بمـبالغ ومدد كبيرة وبأسعار فائدة مناسبة.

(4) إن عدم الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية كأنظمة النقل والاتصالات والخدمات الصحية والصرف الصحي والكهرباء والطرق والمياه وغيرها في العديد من مناطق الجذب السياحي أو المواقع المعروضة للاستثمار تعتبر روادع ضد تنامي القطاع السياحي وعليه يجب البدء في توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة المناخ المناسب للنهوض بالقطاع السياحي.

(5) عدم منح قطاع السياحة الأولوية في برامج التنمية السابقة.

(6) عدم استقرار هيكلية إدارة القطاع، حال دون توفر جهة تتولى الإشراف واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ برامج تنمية القطاع.

(7) عدم تبني وسائل الإعلام السياحي لنشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمع وتشجيع السياحة الداخلية.

(8) بالرغم من وجود مخطط سياحي للجماهيرية يحدد ويصنف المناطق السياحية وأنواعها ومتطلباتها إلا انه لم يتم العمل به وذلك لعدم تمشيه مع متطلبات التنمية الحالية.

(9) عدم إتباع السياسات الكفيلة بتشجيع القطاع الأهلي على الاستثمار السياحي.

(10) عدم تهيئة المطارات والمواني ومنافذ الدخول.

(11) عدم تطوير وتحسين الخدمات المتعلقة بالمواصلات والاتصالات.

(12) محدودية تطوير وتنظيم الخدمات المصاحبة مثل:-

- إجراءات الحصول على التأشيرة وإجراءات الدخول والتسجيل لدى الجهات المختصة.
- الإجراءات الجمركية في منافذ الدخول.

- انتظام مواعيد رحلات وسائل النقل الجوي والبحري.
- توفير مرافق الإيواء السياحية المناسبة في مواقع الجذب السياحي.
- توفير المرافق الضرورية والخدمية في المواقع الأثرية.
- توفير العلامات الإرشادية وتوفير المرشدين والمترجمين السياحيين.
- نشر الثقافة والوعي السياحي بين المواطنين.

(13) عدم الاهتمام بترميم المعالم الأثرية.

(14) قلة توفر مؤسسات إعداد وتدريب الكوادر اللازمة لإدارة وتشغيل مرافق الإيواء السياحي.

(15) إن عدم منح الدعم المناسب لتطوير السياحة انعكس على عدم الاهتمام بأحياء الصناعات التقليدية والتي تعتبر أحد أهم عناصر الموروث الحضاري, كما أن الهدف الأساسي لتفعيل البرنامج الوطني للصناعات التقليدية يتضمن بالدرجة الأولى المحافظة على الموروث الحضاري والتاريخي بالإضافة إلى خلق فرص عمل إنتاجي من خلال أرباب البيوت والشرائح الأخرى قصد تحقيق النتائج الايجابية التالية:-

(أ) توطين الصناعات التقليدية طبقاً للموروث التاريخي.

(ب) خلق فرص عمل للأسرة الليبية ورفع معدل الدخل.

(ج) المساهمة المباشرة في رفع معدل الناتج القومي للاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والدولي من خلال التسويق المباشر للسواح والزوار و تنمية الصادرات.

الخلاصة المطلوب من إجراءات الدراسة على قطاع السياحة:

(1) ثبات القرارات المتعلقة بمعاملة المستثمر المحلي والأجنبي من حيث الإعفاءات والامتيازات........الخ.

(2) إن تقوم الدولة بتمويل مشروعات رائدة في المناطق المختارة للتنمية السياحية.

(3) استثمار أموال المحافظ الخارجية في إحداث تنمية سياحية حيث ان المردود الاقتصادي من السياحة يفوق الأرباح المحصلة من استثمار هده المحافظ دوليا.

(4) إعادة النظر في تسعيرة إيجار الأراضي السياحية المعروضة للاستثمار والتي لا تتماشى مع ما تمنحه الدول السياحية الأخرى وذلك لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

(5) من المهم ألا تصدر قرارات من اللجنة الشعبية العامة من شأنها إضعاف أي مزايا تمنحها القوانين الراعية للاستثمار مثل الإعفاءات الجمركية دون دراسة ما ينجم عنها من تأثير على القوانين الراعية للاستثمار.

(6) منح الإذن بشراء الأراضي الخاصة الواقعة في مناطق الجذب السياحي حسب المخطط المعتمد من اللجنة الشعبية العامة للسياحة.

(7) وضوح الرؤية في ما يتعلق بحجم التمويلات المصرفية التي يجب أن تمنح للقطاع الخاص (المحلي ـ الأجنبي).

(8) حماية مناطق التنمية السياحية من أعمال التخريب كحفر المحاجر و قطع الأشجار و الاعتداء على امتلاكها.

(9) حماية الشواطئ من العبث و التلوث البيئي و عدم تصريف مخارج الصرف الصحي إليها و خاصة داخل مخططات المدن.

(10) عـدم إقامـة مـشاريع مـزارع الأسمـاك و موانئ الصيد الغير مدروسة داخل مـناطق التنمـية الـسياحية الـشاطئية والتنـسيق مـع قطاع السياحة عند اختيار مواقعها.

(11) إدراج المخطـط المعتمد للتنمية السياحية ضمن مخطط الجيل الثالث للتخطيط العمراني.

الفصل الرابع عشر

الاقتصاد السياحي

في الجزائر

الفصل الرابع عشر

الاقتصاد السياحي في الجزائر

● الجزائر من أسوأ الوجهات السياحية:

صنفت الجزائر في الرتبة 93 من مجموع 124 دولة، في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث اعتبر معدو التقرير الذي ساهمت فيه العديد من الهيئات المتخصصة ومكاتب الدراسات والخبرة فضلا عن المنظمة العالمية السياحية، أن العديد من المؤشرات تجعل الجزائر من بين أسوأ الوجهات السياحية.

يكشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر بعنوان "الأسفار والسياحة" تقرير القدرة التنافسية 2007 عن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالجذب السياحي، حيث تبقى الجزائر استنادا إلى المؤشرات المعتمدة بعيدة عن أهم الدول السياحية وحتى دول المنطقة التي لا تعد تقليديا من الوجهات السياحية.

وارتكز التقرير الذي صاغه خبراء تحت إشراف رئيس المنتدى كلاوس شواب على 13 مؤشرا مستعينا بتقديرات أخصائيين من هيئات مثل مكتب الدراسات الأمريكي "بوز أند هاملتون" والمنظمة العالمية للسياحة والجمعية الدولية للنقل الجوي ومجلس الأسفار والسياحة العالمي إلى جانب "فيزا أنترناشيونال" لبطاقات الائتمان، ومن بين المؤشرات المعتمدة نجد سياسة القوانين والتشريعات والضبط المعتمدة ومحيط الضبط والسلامة والأمن والصحة والنظافة والأولوية التي تمنح للأسفار والسياحة وهياكل النقل الجوي إلى جانب هياكل ومنشآت السياحة والقدرة التنافسية في صناعة الأسفار والسياحة وتوفر الموارد البشرية.

وتبين تقديرات المنتدى في التقرير أن الجزائر لا تزال متأخرة كثيرا في العديد من المجالات، فقد حازت الجزائر على الرتبة 93 من مجموع 124 دولة في مجال القدرة التنافسية في قطاع الأسفار والسياحة، حيث حصلت الجزائر على 3.67 نقطة، وجاءت الجزائر بعد كافة دول المغرب العربي، حيث احتلت موريتانيا الرتبة 92 بـ 3.71 نقطة، فالمقارنة مع دول المغرب العربي احتلت المغرب الرتبة 57 بـ 4.27 نقطة، أما تونس فاحتلت المرتبة 34 بـ 4.75 نقطة. علما بأن الرتبة الأولى عالميا عادت لسويسرا كأحسن وجهة وصناعة سياحية بـ 5.66 نقطة، تليها النمسا فألمانيا وإسلاندا ثم تأتي الولايات المتحدة في الرتبة الخامسة.

وقد تحصلت الجزائر على الرتبة 93 بعد تصنيف شامل وحساب كافة المؤشرات. قطاع السياحة والأسفار أضحى صناعة قائمة بذاتها في مجال الخدمات بالخصوص، ففي سنة 2006 مثّل القطاع، حسب تقديرات المنتدى والمنظمة العالمية للسياحة 10.3 بالمائة من الناتج المحلي الخام العالمي، ويشغل القطاع أكثر من 234 مليون أي ما نسبته 8.2 بالمائة من مناصب الشغل في العالم، وتجاوزت المداخيل سقف 800 مليار دولار، أما بالنسبة للجزائر فإن آخر تقدير للعائدات المتأتية من السياحة تقدر بـ178 مليون دولار، فيما أشارت مصادر جزائرية إلى حوالي 200 مليون دولار هذه السنة، وفيما بلغ عدد الأشخاص الأجانب الذين دخلوا الجزائر حوالي 1.44 مليون شخص عام 2005 فإن تقييم الهيئة الدولية يبين بأن نقائص عديدة تجعل من الجزائر وجهة غير سياحية، فبخصوص السياسات المعتمدة في مجال التشريعات والقوانين فإن الجزائر تحصلت على الرتبة 113 من مجموع 124 دولة مما يكشف عن النقص الكبير في هذا الجانب حسب تقدير الهيئة الدولية، حيث حصلت الجزائر على 3.4 نقطة من مجموع 7. أما بالنسبة لمناخ الضبط فإن الجزائر حصلت على الرتبة 82 مقابل الرتبة 74 بالنسبة لمجالات السلامة والأمن، والرتبة 53 بالنسبة للصحة

والـنظافة. أمـا الأولـوية في مجـال استراتيجية الأسفار والسياحة فإن الجزائر جاءت في الرتبة 109 بـ 2.9 نقطة، مما يبين عدم إعطاء القطاع أولوية في استراتيجيات التنمية.

وإجمـالا حصلت الجزائر في مجال التنظيم والقوانين والتشريعات على الرتبة 89 بـ 3.8 نقطة، مما يكشف عن النقائص المسجلة في هذا المجال، وذات الأمر ينطبق على المحيط العـام والهـياكل والمنـشآت من جهة والثقافة السياحية والموارد المتاحة، فهياكل الـنقل الجـوي سـيئة حـسب تصنيف الهيئة الدولية، حيث تحتل الجزائر الرتبة 101 بـ 2.3 نقطة وأسوأ من ذلك بالنسبة للهياكل السياحية، حيث نجد الجزائر في الرتبة 114 بـ1.7 نقطـة، ونفـس الأمر ينطبق على الهياكل المصاحبة وهياكل الاستقبال، إذ تحتل الجزائـر المـرتبة 118 بـ1.6 نقطة، أما عن الموارد البشرية فإن الجزائر مصنفة في الرتبة 107 بالنـسبة لـتكوين وتخـصص العمـال، والـرتبة 114 بالنسبة للنظرة إلى السياحة، وباسـتثناء الأسـعار وخاصـة الطاقة التي تتمتع الجزائر فيها بمرتبة جيدة فإن الجزائر لا تـزال تـصنف في مـراتب سيئة بالنسبة لإجراءات التأشيرات، إذ نجدها في المرتبة 113 وفي الرتبة 91 بالنسبة للقوانين المسيرة للاستثمار الأجنبي و66 بالنسبة لحقوق الملكية.

ويتـضح تـأثير مـوجة العنف التي عرفتها الجزائر حيث صنف الخبراء الجزائر في الـرتبة 114 في مجـال كلفـة الأعمـال بالنظـر للإرهـاب، والـرتبة 80 بالنـسبة لكلفـة الأعمـال بالنـسبة للجـرائم والعنف، فضلا عن ذلك فإن الجزائر تأتي في المرتبة 105 بالنسبة للإنفاق الحكومي على قطاع الأسفار والسياحة، وفي مراتب تتراوح ما بين 81 و72 بالنـسبة لوسائل وشبكات النقل والهياكل، كما أن الجزائر تأتي في مراتب متدنية في قوانين العمل وعدم ليونتها وفي مجال خدمات التأهيل والتكوين.

قائمة المراجع

● المراجع العربية:

(1) العدوان، مروان محسن السكر، (1995). الفندقة إدارة واقتصاد، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. صويلح – الأردن.

(2) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة، (1999). السياحة والتنمية الاقتصادية، لجنة التنمية المستدامة، الدورة السابقة.

(3) ماكينلي، جيفري، (1997). السياحة والتنوع البيولوجي: شراكة طبيعية، ورقة مقدمة إلى ندوة السياحة والتنوع البيولوجي، يوترخت.

(4) تقرير الأمين العام عن السياحة والتنمية المستدامة ضمنه، (1999). السياحة والتنمية الاقتصادية، لجنة التنمية المستدامة. الاجتماع السابع، الأمم المتحدة.

(5) تقرير الأمين العام، (1996). التنمية المستدامة للسياحة في الدول النامية الجزيرة الصغيرة، لجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة. الأمم المتحدة.

(6) البنا، محمد، (1999). اقتصاديات السياحة، (ط1). مطابع الولاء الحديثة- مصر.

(7) توفيق، ماهر عبد العزيز، (1997). صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع. جامعة العلوم التطبيقية. عمان- الأردن.

(8) دباس، نزية، (2000). إدارة القرى السياحية، (ط1). دار الحامد للنشر والتوزيع. جامعة العلوم التطبيقية. عمان-الأردن.

(9) سرحان، موسى محمود، (2003). مبادئ إدارة الفنادق- جامعة البلقاء التطبيقية. عمان-الأردن.

(10) لطيف، هدى سيد، (1994). السياحة بين النظرية والتطبيق الشركة العربية للنشر والتوزيع. القاهرة.

(11) توفيق، ماهر عبد العزيز، (1996). مبادئ إدارة الفنادق، دار زهران للنشر والتوزيع. جامعة العلوم التطبيقية. عمان-الأردن.

● المراجع الأجنبية:

(1) Economy and organization of tourism varna-Bulgaria, (1974). (Form Bulgarian Language).

(2) Geography of Tourism.Varna, "g. Bakalow", (1982). (From Bulgarian Language).

(3) Automated management system Jourism. Varna-Bul-garia, (1987). (From Bulgarian Language).

(4) Tourism Highlights 1997. منظمة السياحة العالمية

(5) Tourism-ecotourism and protected areas, Hecballos-Lascurain, 1996.

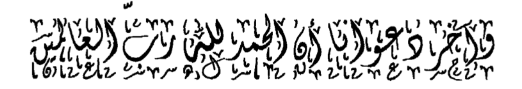
(6) Economic perspectivcs on Nature Jourism, conseration & Development, Michel. (1997). Wells pollution and Environmental Economics Division.

(7) Aylward, B.Allen, Tosi, J., (1996). Sustable ecotourism in costa Rica: the Mouteverde cloud Reserve, Biodiversity & conservation.

(8) Saha Wahab, (1975). Tourism Management, Tourism international press.

(9) Jeseph D. Fridgen, (1990). Dimension of tourism, American Hotel & Motel Association, New York.

(10) www.heqreers.com.





الاقتصاد السياحي







الأردن-عمان

هاتف: 5338656 فاكس:96265348656+

ص.ب:366 عمان 11941 الأردن

Email:dar_alraya@yahoo.com







الأردن-عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 96265235594+

ص.ب:366 عمان 11941 الأردن

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

9 789957 499082